

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الرقم التسلسلي:

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

رقم التسجيل: 034093469

قسم: التاريخ

خزينة ايالة الجزائر موارد الدخل وأوجه الإنفاق 1580م – 1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

مرزوق وسيلة

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الله مقلاتي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عاشورق ويدر	أستاذ محاضر أ	مشرفا
رواجية أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 م / 2019 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي من علي بإتمام هذا العمل وانطلاقاً من قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾، وإيماننا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل " قويدر عاشور " على كل ما بذله معي فلولا توجيهه النافع ونصحه الصائب لما ظهر هذا البحث إلى الوجود .

كما أشكر الأستاذ الفاضل خالد أوعيل الذي قدم لي يد العون والمساعدة فجزاه الله عنا ألف خير. وأيضاً الشكر الموصول لأستاذتي اللغة الفرنسية "محروق سهيلة" و "بلعقون فيروز" على مساعدتهما لي كما أشكر كل من شجعني ولو بكلمة طيبة في سبيل إتمام هذا البحث

إهداء

إلى نبي الرحمة... محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم
إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها... أُمي الغالية
إلى من دفعني إلى طريق النجاح ... أبي العزيز رحمه الله
إلى من أظهروا لي أجمل ما في الوجود... إخوتي
إلى كل أفراد عائلتي... دون استثناء
إلى كل الصديقات والزميلات اللواتي كن لي خير أخوات
إلى كل من يعمل بصدق وسعى لرفع كلمة الحق

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

قائمة المختصرات

p ;page	ص : صفحة
pp : Deux paget suivanies	ط : طبعة
Op-cit : Opéro citato	ج : جزء
المصدر أو المرجع السابق	هـ : هجري
Ibid : نفس المرجع أو نفس المصدر أو نفس المكان	م : ميلادي
Id ou idem: نفسه	تح : تحقيق
م و ن : المؤسسة الوطنية للنشر	تعل : تعليق
م م و د ب ح و ث ج: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية	تر : ترجمة
ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	تع : تعريب
د م ج: ديوان المطبوعات الجامعية	مرا : مراجعة
م و ك : المؤسسة الوطنية للكتاب	ع : عدد
ع م ن ت : عالم المعرفة للنشر والتوزيع	ص ص : تعدد الصفحات
	(د ت) : دون تاريخ
	الخ : إلى آخره
	مج : مجلد
	ق : قرن
	تص : تصحيح

أبجد
معاني
أهـ

لقد كان النظام المالي في الجزائر خلال العهد العثماني يستند إلى الشريعة الإسلامية، ويعتمد على تنظيم مالي مشابه لباقي الأقطار الإسلامية وكذا مركز الخلافة إلى حد كبير، لذلك أولت الدولة العثمانية عناية بالغة الأهمية للمؤسسات المالية وخاصة مؤسسة الخزينة التي تعد العصب الحساس للحياة الاقتصادية والإدارية والعسكرية فهي تقوم بتنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق .

إن النظام المالي أسهم في إيجاد موارد دخل للخزينة انطلاقا من سيطرة البحرية العثمانية بشكل شبه مطلق على البحر الأبيض المتوسط ، وأيضا بفضل المكانة التي وصلت إليها الجزائر انطلاقا من قوة أسطولها البحري وكثرة غنائمه، غير أن هذه القوة تراجعت في المرحلة الأخيرة من الحكم أي من المنتصف الثاني من القرن 18م فتحوّلت اهتمامات حكام الجزائر تدريجيا نحو الداخل، وذلك بالاعتماد أكثر على المواد الأولية للبلاد، وفرضت الضرائب العديدة على سكان الريف والمدن على حد سواء وذلك من أجل تسديد النفقات المتنوعة التي تتطلبها أجهزة الإيالة الجزائرية آنذاك .

❖ دواعي اختيار الموضوع:

إن من دواعي اختياري لموضوع: "مؤسسة الخزينة المالية للإيالة (موارد الدخل وأوجه الإنفاق) 1580 - 1830م يرجع لأهميتها في حد ذاتها باعتبارها ركيزة أساسية في كيان الإيالة، وذلك يكمن في التأثير الذي تركته هذه المؤسسة على مختلف النواحي من جهة، وأيضا لما تمثله من أهمية في الفترة العثمانية من جهة ثانية، فأغلب الدراسات ركزت على الجوانب السياسية والعسكرية، في حين نجد أن الجوانب الاقتصادية وبالأخص الجوانب المالية لم تحظ بالدراسات الكافية وما نالت من الدراسة فقد احتل جزءا ضئيلا، وهذا ما حفزني على دراسة هذا الجانب الذي يعطينا صورة صادقة عن جانب مهم من تاريخنا وما يحيط به من شتى مجالات الحياة، ولن يأتي ذلك إلا بالدراسة الواعية والمتفحصة والموضوعية .

❖ حدود الدراسة:

لقد حصرت بحثي هذا في الفترة الممتدة ما بين سنة 1580م إلى غاية سنة 1830م وهي فترة مهمة في تاريخ الجزائر المالي، حيث أنه منذ أن أصدر السلطان العثماني "مراد

الثالث" فرمان شاهاني بتاريخ 1580/ 988 م إلى البايبراي "جعفر باشا" يلغي فيه النظام المالي الموحد للأوجاق الثلاثة تونس- طرابلس- الجزائر، والذي كان يرأسه الدفتردار مصطفى وتعيين دفتردار مستقل، مما مكن من استعادة إيالة الجزائر من خزينة خاصة بها في التاريخ نفسه من صدور فرمان، أما تاريخ توقف الدراسة سنة 1830م فتمثل تاريخ سقوط مدينة الجزائر من قبل الاحتلال الفرنسي واستيلائه على خزينة الإيالة التي كانت تضم ثروات هامة أثارت أطماع ودسائس السلك الدبلوماسي الأوربي بالجزائر، مما جعلها تؤثر ولو بصورة غير مباشرة في تقرير مصير الإيالة الجزائرية .

❖ الإشكالية:

بما أن مؤسسة الخزينة المالية في الجزائر تعد العصب الحساس لأجهزة الدولة التي تتحكم في استقرارها وفي أمنها كذلك، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى فاعلية الخزينة المالية لإيالة الجزائر في تحقيق توازن بين وارداتها ونفقاتها خلال الفترة الممتدة ما بين 1580- 1830؟ ومن خلال الإشكالية العامة دفعتنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية منها:

- هل كانت للخزينة المالية هيكل إداري معتمد؟
- فيما تمثلت وظيفة الطاقم المشرف عليها ؟
- ما هي طبيعة موارد دخلها ؟
- ما هي الأوجه التي كانت تتفق عليها ؟

❖ منهج البحث:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي القائم على استغلال المعطيات الواردة في الوثائق والمصادر التاريخية، وجمع معلوماتها ومن ثم توظيفها في الدراسة، وأيضا المنهج الإحصائي والمقارن، فالمنهج الإحصائي كان الغرض من استعماله توفير الإحصائيات التي تتماشى مع طبيعة هذا الموضوع الذي له علاقة بالحياة الاقتصادية خلال العهد العثماني، وأما المنهج المقارن فتمكنت من خلاله بعقد مقارنة بين الأحداث والإحصائيات المتباينة والخروج بالأقرب منها للواقعية.

❖ أهم المصادر والمراجع المعتمدة :

للإلمام بالموضوع قدر المستطاع اعتمدت مجموعة من المصادر ك"المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، حيث وجدت فيه إشارات عديدة للأمور المالية في أواخر الفترة العثمانية لاسيما فيما يخص موضوع الضرائب، وأيضا ألبرت دوفلكس في كتابه التشريفات، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع نخص بالذكر منها: ناصر الدين سعيدوني "النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني" فهو مرجع مهم جدا فيما يتعلق بمؤسسة الخزينة المالية من حيث مصادر الدخل وأوجه الإنفاق فهو لم يكتف بالعرض فقط وإنما قام بالتحليل الذي يمتاز بالدقة والعمق، فهناك العديد من الوثائق الأرشيفية والمصادر الأجنبية التي اعتمد عليها، بالإضافة إلى جداول الإحصائيات التي اعتمدها، والتي تعد مصدرا أساسيا في مواضيع البحث .

إضافة إلى توفيق دحماني في أطروحة دكتوراه بعنوان "الضرائب في الجزائر 1792-1865م والتي خصص فيها بشكل كبير موارد الخزينة التي كانت تجبى من الضرائب المتنوعة سواء بالريف أو المدينة .

وأیضا كتاب لمنور مروش "تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني العملات- الأسعار- المداخل من 1520 إلى 1830م"، والذي كان بحق ثريا بالمعلومات التاريخية وبالبيانات الإحصائية عن حركية النقود والعملات والمنحنيات الاقتصادية في الفترة العثمانية بالجزائر، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المؤلفات كالكتب والرسائل والدوريات كانت أساسا في دراستنا.

❖ هيكلية البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات ارتأيت تقسيم عملي هذا إلى ثلاث فصول متفرعة إلى مباحث وخاتمة .

فالفصل الأول جاء بعنوان مؤسسة الخزينة المالية للإيالة، والذي اعتبرته المنطلق الضروري لمعرفة الخزينة من حيث : تعريفها، وأهم موظفيها الذين يشرفون على إدارتها وتسييرها، وكذا أهم العملات النقدية المتداولة في الإيالة من عملات محلية وأجنبية .

أما الفصل الثاني ف جاء موسوما ب "موارد دخل الخزينة" خصصته في المبحث الأول للحديث عن أهم الموارد الخارجية للخزينة من غنائم الجهاد البحري ، والإتاوات والهدايا وافتداء الأسرى، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الموارد الداخلة للخزينة عن طريق الضرائب والرسوم التي كان يتم جبايتها من الأرياف، وفي المبحث الثالث عن الضرائب والرسوم المتعلقة بالمدن .

وفيما يخص الفصل الأخير فقد خصصته لدراسة نفقات الخزينة قسمته إلى ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول تعلق بالرواتب التي كانت توزع على الجنود، ورواتب خاصة بالعمال والموظفين، أما المبحث الثاني فكان عن الهدايا، سواء التي كانت تتبادلها الجزائر مع الدولة العثمانية، أم التي كانت تبعثها للحرمين الشريفين. وبالنسبة للمبحث الثالث فكان يتعلق بالنفقات العامة، سواء نفقات بيت المال أو النفقات التي كانت تنفق على مختلف المرافق العامة.

وقد ألحقت الفصول بخاتمة تحليلية للنتائج المتوصل إليها من البحث، وكذا بمجموعة من الملاحق والفهارس.

❖ الصعوبات:

وككل عمل علمي لا يخلو من الصعوبات والتي تجلت في: قلة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث وخاصة فيما يتعلق بنفقات الخزينة، وكذا قلة المصادر العربية التي تناولت الموضوع فتقريبا كلها مصادر أجنبية صعب ترجمتها. ضف إلى ذلك نقص الخبرة في التعامل مع الوثائق الأرشيفية، وهذا ما جعل بحثي شبه خال من هذا النوع من الوثائق رغم وجود كم لا بأس به في المكتبة الوطنية خاص بسجلات بيت المال.

ورغم النقص الذي انتاب دراستي فإنني أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة إلى مجانية الحقيقة، كما لايسعني في الأخير أن أجدد شكري لكل من مد لي يد العون وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "عاشور قويدر" على نصائحه وتوجيهاته.

الدراسة الأولى مئة سنة من دراسة الدراسة الأولى

خزينة اية

الجزائر

1580 م - 1830 م

المبحث الأول: تعريف الخزينة

المبحث الثاني: موظفو الخزينة

المبحث الثالث: العملات المتداولة

بالإيالة

لقد استمدت الجزائر أثناء وقوفها في وجه معظم الدول الأوربية طوال ثلاث قرون قوتها من مؤسسة خزينة الإيالة التي مثلت النشاط المالي للجزائر الذي يعد العصب والمحرك الرئيسي لاقتصادها، وذلك بفضل التنظيم المحكم لهذه المؤسسة من قبل عدة موظفين يتولون شؤونها ويسهرون على تسييرها وتنظيمها، وقد كانت من مهامهم النظر في تقييم عملة الخزينة سواء كانت محلية، أو أجنبية هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لأي دولة لما لها من أهمية اقتصادية، لذلك سنحاول أن نتعرف على مؤسسة خزينة الإيالة.

المبحث الأول: تعريف الخزينة

1- لغّة:

هو اسم الموضع الذي يخزن فيه الشيء، ويقال خزن المال إذا غيبه، وخزانة الإنسان قلبه وخازنه أو خزّانه لسانه وكلاهما على المثل، كما جاء في وصية لقمان لابنه: ﴿إِذَا كَانَ خَازِنُكَ حَفِيظًا وَخَازِنَتُكَ أَمِينَةً رَشِدَتْ فِي أَمْرِكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتُكَ﴾، ويعني اللسان والقلب⁽¹⁾، وقد وردت لفظة الخزينة في العديد من آيات القرآن الكريم، وبعده معاني نذكر منها قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾ أي اجعلي على خزائن جبايات الأرض وغلّالها وكيلاً حافظاً مُدبِّراً⁽³⁾، وقوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ وَاِنِّي مَلَكَ إِن تَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁴⁾، بمعنى أنه لا يملك مفاتيح رزق الله ورحمته⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾⁽⁶⁾ بمعنى خزائن الرحمة التي لا تنفذ ولا تبيد.

¹ - ابن منظور أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، تح، عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1980، ج 13، ص 54.

² - سورة يوسف، الآية 55.

³ - عبد الرحمان بن ناصر السعدي: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح، عبد الرحمان بن معلا اللويحق، ط1، مكتبة العيكان، الرياض، 2001، ص 401.

⁴ - سورة الأنعام، الآية 50.

⁵ - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، المصدر السابق، ص 234.

⁶ - سورة الإسراء، الآية 100.

وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾⁽¹⁾، وقد سميت الخزائن كذلك لغموضها على الناس واستتارها عنهم.

2- اصطلاحاً:

إن الخزينة تعني المكان بكل دلالاته، سواء كان مجموعة رفوف أو غرفة يحتفظ فيها بالأموال، وكذا الودائع والأمانات وكل ما هو ثمين مهما كان نوعه معدنا أو غيره وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة⁽²⁾.

ويرجع تاريخ تأسيس الخزينة المالية في الجزائر إلى سنة 1580 م عندما أصدر السلطان العثماني "مراد الثالث"⁽³⁾ فرمان شاهاني⁽⁴⁾ إلى البايبراي "جعفر باشا" (988هـ / 1580 م) يلغي فيه النظام المالي الموحد لكل من تونس- الجزائر- طرابلس، وبموجب هذا القانون استفادت إيالة الجزائر من خزينة خاصة⁽⁵⁾ كان موقعها في البداية في قصر الإيالة بالجينية⁽⁶⁾.

1 - سورة الزمر، الآية 71.

2- سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ج 3، ص 98.

3- "مراد الثالث" ولد سنة 1546 م، وقيل سنة 1544م، تولى الحكم وعمره 28عاما، حيث حكم بين سنة 1574م إلى سنة 1595م، توفي باسطنبول سنة 1595م بسبب مرض الكلى، يقع قبره بالقرب من أياصوفيا، ينظر، صالح كولن: سلاطين الدولة العثمانية، تر، منى جمال الدين، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014م، ص130. وأيضا إبراهيم بك حلیم: تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، 1988م، ص103.

4- "فرمانا": كلمة فارسية يتضمن الأوامر والتوجيهات يصدر إما من الباي أو الداي أو السلطان، ينظر، جميل عائشة: الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520- 1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس - سيدي بالعباس، 2017 - 2018 م، ص80.

5- يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 21، 23.

6- "قصر الجينية": يعرف لدى سكان المدينة باسم "دار السلطان"، بينما يعرف من الوثائق الشرعية باسم "دار الإمارة"، ينظر، مصطفى بن حموش و بدر الدين بالقاضي: تاريخ وعمران قسبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولوكس، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص 234.

وقد أشار فونتير دي بارادي سنة 1788م إلى مكان خزينة قصر الجينية حيث يذكر: "...تقع الخزينة بقصر الحكومة، وهي قاعات مقببة تقع تحت مستوى الأرض وبابها الرئيسي يُفضي إلى الساحة الكبرى أين تتعقد اجتماعات الديوان"⁽¹⁾، يتوصل إليها عن طريق رواق، حيث في نهاية الرواق منخفض في وضع منحرف بالنسبة للباب الرئيسي للقصر كُتب أعلاه هذه العبارة: "تصر من الله وفتح قريب يا فاتح الأبواب افتح لنا أفضلها"⁽²⁾، ويؤدي هذا الباب إلى غرفة واحدة مكونة من جناحين يفصلهما حاجز ارتفاعه ثلاثة أقدام، ويفصل هذان الجناحان بغرفة ملحقة بها احتياطي مالي مخصص للمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة، ومن هذه الغرفة الأخيرة يتم الوصول عن طريق باب داخلي إلى غرفة فسيحة ذات نافذة محمية بشبابيك حديدية متينة تشرف مباشرة على الرواق، وهذه الغرفة مقسمة بحواجز خشبية إلى ثلاث غرف صغيرة ليسهل استعمالها⁽³⁾.

وحينما حول قصر الداوي إلى القصب⁽⁴⁾ نقلت معه في شهر ديسمبر سنة 1817م في عهد الداوي "علي خوجة"⁽⁵⁾ الذي عمل بوصية مستشاره وخليفته حسين في شهر ديسمبر

ديسمبر

¹ - Mémoires et Observations présentés par Joseph, - venture de paradis: Alger au XVIII siècle-

266 - 267.

،pp، 1983،paris،Saindpad،Cuoq

² - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792م - 1830 م، ط1، م و ك، الجزائر، 1985، ص177.

³ - ناصر الدين سعيدوني: " الخزينة الجزائرية 1800 - 1830م"، (المجلة التاريخية المغربية)، ع3، تونس، 1775، ص23.

⁴ - "القصب": قلعة مدينة الجزائر وإقامة الداوي، هي بناية كبيرة محاطة بجدران عالية جدا، تذكرنا بالحصن، يخرج منها منها فوهات المدافع من خلال الفتوحات، وبعض المرامي المخصصة لهذا الغرض في الأعلى، وفي الوسط الجدار، هذا الجدار يحمي قصر الداوي، المسجد، مستودعات ومخازن مخصصة للبضائع، ومصنع البارود وبطاريات كثيرة مسلحة بمدافع هاون لحماية المدينة ورفيقتها القصب، سطح هذه الأخيرة نرى من خلاله حصن الإمبراطور المهيمن الذي يرتفع على حدة رابية، ينظر، فاتح بالعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ (شعبة المدينة والحياة الحضرية في الغرب الإسلامي)، 2016 - 2017م، ص 164.

⁵ - جاء علي خوجة خلفا لعمر باشا، يعرف بالحاج حفيظ، تولى الحكم بالجزائر في 27 شوال سنة 1232هـ / 9 سبتمبر 1817 م، جمع له ما بين رتبتي بايلرباي وباشا، لم يدم عهده أزيد من سنة 1817م - 1818م، أهم ماميز عهده الوجيز المحاولة الجريئة من أجل إصلاح الجيش الانكشاري ونقل مقر السلطة من الجينية إلى القصب ينظر، أحمد الشريف

وبذلك استقرت الخزينة في مكان حصين⁽¹⁾ داخل قصر الحكومة وبالذات في قاعة الديوان، أما عن تنظيم الخزينة فيشير فونتير دي بارادي أنه "... كان يشرف على حراستها ستة عشر نوبجيا (أي حارسا)، كما يعتبر الخزانجي هو الوحيد الذي يَدْخُلُ وَيُخْرِجُ العملة ويخرجها... تبقى الخزينة مفتوحة إلى الساعة الثانية عشر بالضبط بعدها يغلقها الخزانجي ويسلم المفتاح للداي وتبقى الفترة المسائية مغلقة، وأيضا أيام دفع الرواتب ولا تفتح أيضا أيام الثلاثاء والجمعة..."⁽²⁾، وقد كان الخزانجي يعين موظفون يُعِدُّون النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها، وكل واحد منهم يسمى "صايجي"⁽³⁾.

وبالنسبة لما تحتويه هذه الخزينة من ثروات فيشير مبارك الميلي أنها احتوت على السيوف الذهبية، والخناجر، والبنادق المرصعة، والحلي والجواهر، واليواقيت والمواعين من الذهب والفضة⁽⁴⁾، والشيء نفسه ذهب إليه نور الدين عبد القادر في كتابه صفحات من تاريخ الجزائر، حيث يرى أن الخزينة كادت تكون هي الوحيدة في ذلك العصر عامرة بالمال، علاوة على ما يوضع فيها ويدخر من المصنوعات النفيسة⁽⁵⁾.

أما الزهار فقد لمسنا في نصه الصريح الذي يعبر عنه في مذكراته فيقول: "ثم أمر بفتح دار الملك، ونادى أهل البلد من المسجد فدخلوا لدار الإمارة وأغلقوا الباب من ورائهم ثم كلمهم الباشا وقال لهم: "إني أريد أن أنتقل إلى القصبية وأسكن بها لأجل أن تتقطع فتنة العسكر كل يوم من البلد"... فأمرهم بحمل السلاح من الذهب والفضة... وأن يحملوا كل ما قدروا عليه من المال والأثاث خلاف المال الذي على البيغال... فقدم نصف الناس بالسلاح

الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح، أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر= 1974، ص ص، 134، 136، وأيضا، عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العمام، ط7، دم ج، الجزائر، 1994، ج3، ص327.

¹ - أنظر الملحق: رقم1.

² - cit.0p,venture de paradis، pp266-267.

³ - نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة الجزائر، 2006، ص79.

⁴ - مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ج3، ص292.

⁵ - نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص79.

وتأخر هو بنصف آخر... ولم يتعرض لهم أحد حتى دخلوا القسبة وأغلقوا الباب... واشتغل هو ببناء القسبة وزاد في تحصينها، وعين الثلاثمائة من البغال يحملون بقية المال من الخزنة القديمة إلى الخزنة الجديدة، وصاروا بعد ذلك يحملون السلاح والأثاث الثمين والفرش وأواني النحاس وغير ذلك حتى لم يترك بها شيء وأصبحت خاوية على عروشها لأنها لم تبق دار إمارة⁽¹⁾.

وعن مقدار هذه الأموال والودائع⁽²⁾ التي تحتويها الخزينة فصعب التحقق منها لأن التقديرات الأولية لهذه الأموال لا تعتمد على حساباتها، وذلك لاختلاف الروايات وتضاربها من جهة، ومن جهة أخرى فإن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومع ذلك فإنه يوجد هناك إحصاءات تقريبية⁽³⁾ نذكر ما أشار إليه المنور مروش أن القناصل الأوروبيون قد قدروا قيمة المبالغ المودعة فيها خلال القرن 17م، وبالضبط في سنة 1630م كان يوضع فيها سنويا ما يعادل 500،000دج، أما في القرن 19م فصار ما بين 100 و150 مليون فرنك⁽⁴⁾.

بينما نجد حليمي عبد القادر يذكر أنه حسب لجنة الحملة الفرنسية التي كلفت بعد تقدير كنوز القسبة سنة 1830 م أنها وجدت بالخزينة الجزائرية 72 قنطارا، و 12 كيلوغرام من الذهب، و 1087 قنطارا، و 4 كيلوغرامات من الفضة الخالصة، وقد قومت هذه المعادن بحوالي 000،683،48 فرنك فرنسي، منها نقود مختلفة الأصل ومنها السبائك⁽⁵⁾، ومن هذه التقديرات أيضا ما أورده وليام شالر (1816- 1824م) قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر من أن مجموع الخزينة يساوي 130 مليون من القروش القوية المعروفة بالدولار الإسباني، أي ما يعادل 160 مليون من الفرنكات الذهبية⁽⁶⁾.

¹ - الزهار، المصدر السابق ، ص ص 134،136.

² - أنظر الملحق: رقم 2.

³ - أحمد السليمانى: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، (د ت)، ص ص 61-62.

⁴ - المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة- الأسعار- المداخليل)، دار القسبة للنشر، الجزائر، 2009م ، ج 1 ، ص ص 63-64 .

⁵ - علي عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 338.

⁶ - ناصر الدين سعيدوني: الخزينة الجزائرية... ، المرجع سابق، ص 25.

من خلال هذه التقديرات يتبين أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية للبلاد.

المبحث الثاني: موظفو الخزينة

يتولى شؤون الخزينة عدة موظفين يشرفون عليها، ويسهرون على تسييرها وتنظيمها وهم كالاتي:

❖ الـداي⁽¹⁾:

لم يكن هناك نظام محدد ومضبوط لتعيين الداوي، ففي بداية مرحلة الدايات كان وصول الداوي إلى سدة الحكم يتم انتخابه من طرف طائفة الرياس⁽²⁾، لكن في الفترة الأخيرة من العهد العثماني أصبح الداوي يتم اختياره من طرف الوجاق⁽³⁾، ومن بين كبار الموظفين والمتقاعدين⁽⁴⁾، وبعد تنصيبه يقوم باختيار أعضاء حكومته كما يحلو له.

ومنذ اليوم الأول لانتخاب الداوي ينفصل عن عائلته لأن دخول النساء إلى القصر ممنوع إلا في يوم المحكمة، وبعد صلاة يوم الخميس يذهب الداوي إلى منزله فيلتقي بعائلته ويقضي ليلته في منزله، وقبل صلاة الجمعة يأتي المحافظون لأخذه إلى الصلاة في الجامع، وبعد الانتهاء من الصلاة يأخذونه إلى القصر الذي يقضي فيه جل وقته، أما عن

1- "الداوي" : كلمة تركية تعني الخال، ولكنها فيما يبدو لم تستخدم للدلالة على عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس وكانت في بادئ الأمر لقباً شرفياً مثل كلمة ألب عند الأتراك القدامى التي يتطلب الحصول عليها إثبات الجدارة في البحر والحرب ، ينظر، محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق ، 1969 ، ص 69.

2- دلباز محمد: الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريعات ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة سيدي بالعباس، 2014-2015 م ، ص 17.

3- "الوجاق" أو "الأوجاق" : هي كلمة تركية لها عدة معان، فهي ما تنفخ وتشعل فيه النار من طين أو قرميد أو حديد، وأطلق على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد، ثم أطلق على مجتمع أرباب الحرف، كما أطلق كذلك على الصنف من الجند كالسباهية وهم فرق من العساكر في الجيش الانكشاري، ينظر، سهيل صابان، المرجع السابق، ص 42.

4- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعدلي: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، م و ك، الجزائر، 1984 ، ص16.

معاشه فهو نفس معاش الإنكشارية⁽¹⁾ لأن الحكومة هي التي تقوم بتأمين طعامه وطعام عائلته⁽²⁾، غير أن ما يدفعه الموظفون له وخاصة البايات عند تسميتهم وهدايا القناصل⁽³⁾ والملوك، ونصيبهم من الغنائم وأرباحهم من العمليات التجارية التي يمارسونها تدر عليهم مداخيل إضافية وفيرة، وفي حال اغتيل الداوي رجعت ثروته وهي طائلة في أغلب الأحيان إلى الخزينة العامة⁽⁴⁾.

وقد كان للداوي مهام عديدة منها: المهام السياسية التي تنحصر في إقرار الأمن والمحافظة على النظام، وكذا توفير الشروط الضرورية للإنفاق على موظفي الدولة، والسهر على رعاية مصالحها، وهذا ما جعله يتخذ إجراءات ويصدر أوامر بدون الرجوع إلى مساعديه⁽⁵⁾، أما فيما يخص مهامه الاقتصادية والمالية فقد كان يشرف على خزينة الإيالة، حيث يحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي، كدفع أجور الجند دون تأخير، أو إقرار تحديد أسعار المنتجات ومعاينة المتلاعبين بالأسعار، وكذا النظر في تقييم عملة الخزينة والعملات الأجنبية الأخرى، وقد كانت تتطلب هذه الأعمال من الداوي جلسات ديوان موظفيه في الصباح والإنفراد بكتابه في المساء حتى يحقق ويسوي الأمور المتصلة بنشاط الخزينة⁽⁶⁾.

¹ كلمة " إنكشارية " هي جمع لكلمة انكشاري، وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين "يني" وتعني الجديد، و"جيري" ومعناها النظام، أي النظام الجديد "يني جيري" " yeni çeri وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه "السلطان أورخان"، ثاني سلاطين آل عثمان، (1326-1362 م)، وكان ذلك بتوجيه من أخيه الأكبر ووزيره الأول (الصدر الأعظم) "علاء الدين"، وقاضي العسكر "قرة خليل جندلي"، ينظر، جميلة معاشي: الانكشارية والمجتمع = ببايك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007 - 2008م، ص2، وأيضا، أماني بنت جعفر بن صالح الغازي: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية " الجيش الجديد "، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007، ص 21 ، 25.

² دلباز محمد، المرجع السابق، ص 17.

³ "القنصل": لفظ كان يطلق في العهد العثماني على موظف دبلوماسي يمثل الدولة العثمانية في دولة أخرى، ينظر، حسان حلاق وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1999 م، ص 177.

⁴ صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007 م، ص279.

⁵ أحمد السليمان، المرجع السابق، ص25.

⁶ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص169.

❖ الخزناجي:

كان يعين من طرف الداى بموافقة الديوان، وهو المكلف والمتصرف في خزينة الدولة، وأيضا هو الوحيد الذي يدخلها بعد أن يستلم المفاتيح من الداى، كان يشرف على المالية من خلال مراقبة خزينة الدولة من حيث استلام المداخيل التي كانت تصل من مختلف أنحاء البلاد، سواء كانت عينية، أو أشياء أخرى ثمينة وإيداعها بالخزينة، كما كان يشرف أيضا على وجوه الإنفاق المختلفة، حيث كان ملزم بالإعلان عن المبالغ المالية التي يدفعها كأجور، أو يستلمها بصوت عالي في حضور الداى والديوان⁽¹⁾، كما كان ملزم أيضا بوضع سجل لمصاريف الدولة، وهذا ما لمسناه عند شاو فقد لاحظ على الخزينة أنه بين سنة 1720-1732م كان الخزناجي يستقبل بنفسه وبحضور الداى والكتاب الأربعة المداخيل الصادرة عن عوائد الإيالة ووضع سجل خاص بتلك العوائد باعتباره هو المكلف بأموال الدولة الداخلة والخارجة⁽²⁾،

ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد كانت توضع جملة من الشروط لمن يريد تولي هذا المنصب، كأن يكون أمينا وتركيا، ويتمتع بثقافة تؤهله للقيام بواجبه، غير أن هذا الشرط الأخير لم يحترم لأنه وُجد في بعض الأحيان أشخاص وصلوا لهذا المنصب المهم وهم لايعرفون القراءة والكتابة، ومع ذلك اكتسبوا نفوذا واسعا باعتبار أن الخزناجي يمثل الشخصية الثانية في الدولة.

والملاحظ أن منصب الخزناجي عرف تطورا ملحوظا، فبعدما كان في العهد العثماني الأول مجرد موظف يشرف على الخزينة خاضع لأوامر الكتاب الأربعة الكبار أضحى مع أوائل القرن 19م يتبوأ المرتبة الثانية في نظام الحكم، وأصبح الشخصية الأولى المؤهلة لتولي منصب الداى حال شغوره⁽³⁾، ونظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي

¹ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 170.

² - محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح وتق، محمد ابن عبد الكريم، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1981، ص34.

³ - ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 165.

ذا طابع مالي فقط، بل أصبح له صبغة عسكرية يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر⁽¹⁾.

أما عن عائدات الخزناني فقد كان الداوي يهياً أموالاً لتجهيز مستلزماته الجديدة من ألبسة وأثاث ونفقات أخرى، وبالنسبة لهداياه من الدنوش⁽²⁾ فيذكر الشريف الزهار أنه بعد صلاة العصر يتوجه الباي إلى دار الخزناني ويقدم له هديته وهي بمقدار ألفي دورو أو ما يقرب منها من: أثاث، مصوغ، خيل، عبيد، كسوة، حياك، برانس، شمع، عسل أرز، وأشياء أخرى⁽³⁾، كما كان يستفيد أيضاً من الترضيات والهدايا التي تقدمها القناصل الأوروبية خلال اتفاقيات ومعاهدات السلم، حيث كان يجني منها أموالاً طائلة، كما كانت له أسهما مالية متعلقة بافتداء الأسرى وغنائم السفن الأجنبية.

ونظراً لأن منصب الخزناني مصدر ثروة مالية فقد وجّه رياس البحر اهتمامهم في اعتقاله بعد تراجع غنائم البحر وعوائد الجهاد البحري، أما في حال وفاة الخزناني، أو فقدانه في الحملات العسكرية ضد الثائرين فإن أبنائه يتحصل كل فرد منهم على قسط معين من المال كل شهرين لتأمين حياتهم، كما يحرص الدايات على نقل التركة لأزواجهم وجميع ورثتهم، وذلك حسب ما أقرته الشريعة الإسلامية في قضية الإرث⁽⁴⁾ تحت إشراف بيت المالجي⁽⁵⁾.

ومن الشخصيات التي تقلدت هذا المنصب يذكر محمد ابن يوسف الزباني أن حسن باشا(1791-1798م)، ومصطفى باشا(1798-1805م) هما من أوائل الذين مارسوا

¹- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص173.

²- "الدنوش" : كلمة تركية تعني العودة ويراد بها أن الباي يعود بنفسه أو يبعث من ينوب عنه إلى مدينة الجزائر أي إلى من عينه ليحدد له الولاء، ويقدم له فروض الطاعة، بالإضافة إلى تقديمه لتقارير حول البايلك بصفة عامة مرفقة بالحسابات المالية، ينظر، الأمير بوغدادة : المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، 2008، ص44.

³- الزهار، المصدر السابق، ص 41.

³- علي عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 178.

⁵- "بيت المالجي" هو المكلف بمواريث جميع من يموتون من غير وارث ينظر، علي خلاصي: قصبة مدينة الجزائر، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج 1، ص187.

هذه المهنة سنة 1616م⁽¹⁾، بالإضافة إلى أشخاص آخرين شغلوا منصب الخزانة ذكرهم سعيدوني من الفترة (1791 إلى 1818م) كان لهم تأثير بالغ على النظام المالي للإيالة واليد المطلقة في شؤون الخزينة منهم الخزانة محمد باشا والخزانة يحي أغا... الخ⁽²⁾.

❖ الكتاب الأربعة الكبار:

لقد اتضحت اختصاصات هؤلاء الكتاب منذ بداية القرن 18م، حيث اكتسبوا نفوذا شرفيا وكلمة مسموعة، كما ارتقوا إلى مرتبة الموظفين ذوي المكانة المرموقة في ديوان البايليك بعد أن زادت حاجة الدولة إليهم، فقد كان الدايات يستشيرونهم في أمور الدولة وكذا في أموال ونقود الخزينة وأصبح يعتمد عليهم في كل المحاسبات المالية والقضايا الاقتصادية، ولا يتصرفون بدون أخذ رأيهم ولو في سكة واحدة من أموال الخزينة⁽³⁾، وبالنسبة للمهام الموكلة إلى هؤلاء الموظفين فتنوع حسب اختصاص كل كاتب على النحو التالي:

الكاتب الأول:

عُرف بين الباحثين بعدة أسماء كالمقطعي⁽⁴⁾، والمكتوبي، والأفندي⁽⁵⁾، وهو الذي يشرف على سجل محاسبات الدولة، وسجل القوانين العسكرية الذي يحتوي على الأسماء والألقاب والدرجات المختلفة بالنسبة لكل فرد، ونظرا لأهمية هذا الموظف فقد أعتبر

1- محمد ابن يوسف الزباني: دليل الحيران وأئيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تق وتغ ، المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص247.

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص174.

3- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية... ، المرجع السابق، ص176.

4- "المقطعي"، أو "المقطاعي" : مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على متولي تفاصيل الإقطاعات في الدفتر خانة ، والمقطاعي هو أيضا صاحب الإقطاع الذي عليه جمع الأموال من الإقطاعات وتقديم جزء كبير منها للسلطة العثمانية ، ينظر: حسان حلاق و عباس صباغ ، المرجع السابق ، ص 208.

5- "الأفندي" لقب فخري ، قيل في أصلها من الكلمة اليونانية العامية أفنديس Efendis المأخوذة من الكلمة القديمة Aventuns دخلت في اللغة التركية الأناضولية واستعملها الترك في القرن 13م وتعني الصاحب والمالك والسيد والمولى، وقد استعملت لقباً لأصحاب الوظائف الدينية ، والمدنية ، ورجال الشريعة والعلماء ، ينظر، مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية (دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات 1517-1924م ، دار غريب ، القاهرة ، 2000 ، ص 150.

بمثابة شيخ الإسلام الذي هو المفتي الحنفي⁽¹⁾، تكمن مهمته في فرض الضرائب والحفاظ على سجلات الكتاب الثلاثة الآخرين الذين هم تحت تصرفه، فهو يمتاز بثقافته العالية وتفقهه في الدين الإسلامي، وقد تولى منصب الكاتب الأول كثير من أعيان ووجهاء الجزائر من حضر وكرا غلة⁽²⁾ منهم والد حمدان خوجة⁽³⁾.

الكاتب الثاني:

يلقب بالدفتردار⁽⁴⁾ أو وكيل الحرج الكبير تنحصر مهمته في تسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية ، كما له صلاحية مراقبة مخازن الدولة⁽⁵⁾، أما عن أصل هذا المنصب فيذكر "مروش لمنور" أنه من إنشاء أوائل الدايات، وقد تم ذكره للمرة الأولى في مراسلة قنصلية فرنسية في أبريل 1690م، ولكنه لم يستقر على أسس دائمة إلا في مطلع القرن 18م⁽⁶⁾.

الكاتب الثالث:

كان يدعى وكيل الحرج الصغير، تكمن مهمته في الإشراف على البحرية، وكذا على السجلات الخاصة بغنائم البحر وأمور الديوانة "الجمارك"⁽⁷⁾.

الكاتب الرابع:

¹- حمدان بن عثمان خوجة : المرأة، تق وتغ وتح ، محمد العربي الزبيري ، منشورات AVEP ، الجزائر ، 2005 ص 91.

²- "الغراغلة" مفردا كرغلي، و يعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة التركيبية المركبة من "كول" بمعنى "عبد" و "أغلو" بمعنى "ابن"، أي "ابن العبد"، و تجدر الإشارة إلى أنّ معنى العبودية عائد هنا إلى الأب الإنكشاري الذي كان يعتبر بمثابة عبد للسلطان العثماني ، ينظر، أمين محرز: محرز أمين: الجزائر في عهد الأغاوات (1659 - 1671) ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (دت) ، ص 100.

³- ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية... ، المرجع السابق، ص 177.

⁴- "الدفتردار" أي ممسك الدفتر، وهي تتكون من كلمتين دفتردار بمعنى القابض على الدفتر، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية ، يقابله في الوقت الراهن وزير المالية ، ينظر، سهيل صابان ، المرجع السابق، ص 114.

⁵- أحمد السليمان، المرجع السابق ، ص 30.

⁶- لمنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة - الواقع - الأساطير)، دار القصبية للنشر الجزائر، 2009 ، ج 2 ، ص ص 410 - 411.

⁷- ناصر الدين سعيدوني: وثائق جزائرية... ، المرجع السابق، ص 177.

يعرف أيضا بالرقمجي، مهامه تتحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية ، وهذا ما تطلب وضع ترجمان خاص تحت تصرفه⁽¹⁾.

❖ أمين السكة:

كان يعين من طرف الداى بعد أن يقدمه كل من القاضي والمفتي ثم يصطحبانه عند الصاغة للتعرف عليه، وقد كان هذا الأمر في بداية الدولة العثمانية⁽²⁾ ، كان أمين السكة يساعد الخزناجي في مهامه فهو الذي يتكفل برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها وفحصها، وقد كان يستعين في عمله هذا بأجيرين من اليهود، أحدهما يعهد إليه بالتحقيق في النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار"، أما الآخر فيقوم بوزن الأنواع التي تستلمها الخزينة ويسمى "الوزان"⁽³⁾، كما يعد أمين السكة هو مدير العملة الذي يشرف على مراقبة ضرب العملات الذهبية، والفضية، والنحاسية، حيث يراقب الصاغة ويشرف على انتقاء الذهب والفضة⁽⁴⁾.

❖ الصايجي:

وهو الموظف المسؤول على عد النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها⁽⁵⁾، كان يباشر عمله بحضور موظفين متخصصين في تقويم المعادن وتقييد الحسابات في السجلات ، يطلق على أحدهم صايجي كبير (أي المحاسب الكبير) ، والثاني يطلق عليه اسم كوجوك صايجي (أي المحاسب الصغير)، بالإضافة إلى الخزندار المسؤول عن خزن المال والاحتفاظ به.

¹ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق ، ص 44.

² يمينة درياس، المرجع السابق، ص44.

³ أحمد السليمانى، المرجع السابق، ص60.

⁴ -recueil de note historique sur l'administration de l'ancienne régence ، Tachrifat،- Devoulx(Albert)-

⁵ - أرشيف المكتبة الوطنية ، المجموعة رقم 1642 وثيقة رقم 20.

❖ الكاخيا:

وهو المكلف بخزينة الدولة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: العملات المتداولة بالإيالة⁽²⁾.

تعتبر العملة حجر الزاوية لكل تعامل مالي، فهي تعطي صورة صادقة للرقى الصناعي للبلاد، ونظرا لأهميتها الاقتصادية فقد شرعت إيالة الجزائر منذ التحاقها بالدولة العثمانية بصك النقود، وهذا ما يؤكد أبو الضيف بقوله: "الرأي أن نصل أيدينا بالقوة الإسلامية ونعتمد في حماية هذه المدينة ولا يكون ذلك إلا بمعيته والدخول في طاعته وذلك بالدعاء له في الخطب على المنابر وضرب السكة باسمه لنتفياً ظل حمايته⁽³⁾، ومن ثم عرفت الجزائر نظاما نقديا ثنائيا يجمع بين النقود المحلية التي كانت المعاملات الداخلية تتم بها، والنقود الأوربية التي ارتبط تداولها بحركة التجارة.

1- العملات المحلية

كان للجزائر عملة باسمها تختلف في الوزن، وفي كمية الذهب والفضة المستعملة في صناعتها⁽⁴⁾، كانت تضرب بدار النقود التي تعرف عادة بدار السكة⁽⁵⁾، والتي يعمل بها صناع ماهرين من اليهود تحت مراقبة أمين السكة⁽⁶⁾ هذا الأخير الذي يعمل تحت إمرته موظف ينقش الكتابة على العملة ويسمى راقم الطابع، وموظف آخر يقوم بطبع القطع

¹ - شهرزاد شلبي: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798 - 1830م)، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018 - 2019م، ص 142.

² - أنظر الملحق رقم 03.

³ - أحمد ابن أبي الضيف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تع، أحمد الطويلي، ش و ن ت، تونس، 1979، ج 2، ص 11.

⁴ - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 143.

⁵ - يذكر الشريف الزهار أنه في سنة 1820م أمر الأمير ببناء دار السكة في القصبية، وعندما تم بناؤها أمر أمير السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة، كما أمر أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان ومراقبة عيار مصوغ أهل البلد، فانتقل إلى الدار الجديدة وابتدعوا بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة، ينظر، الزهار، المصدر السابق، ص 147.

⁶ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 189.

النقدية بالطابع ويسمى صاحب الطابع، وهناك موظفون آخرون وهم الحرفيون وجلهم من اليهود يقومون بصهر المعادن وعددهم أربعة وعشرون موظفا⁽¹⁾، والملاحظ أن صناع العملة لم يعيروا اهتماما للشكل بقدر اهتمامهم بالمحافظة على نوع ومعيار النقود، فمن حيث النوع فإنه يدخل في تكوينها عدة معادن ثمينة، وأما المعيار فهو مزج تلك المعادن الثمينة التي كان يتحصل عليها إما عن طريق شرائها من بعض الأهالي، أو يتم استيرادها من البلاد الأوربية ومن أقطار السودان الغربي⁽²⁾، لذلك فالنظام النقدي للجزائر العثمانية اعتمد على النظام العثماني في تركيا نفسها حيث يتكون هذا النظام من ثلاث أنواع رئيسية من النقود المتداولة من الخامة وهي: نقود ذهبية ونقود فضية وأخرى نحاسية، ولكل منها مسمياتها وأجزاؤها ومضاعفاتها⁽³⁾.

1-1- العملة الذهبية :

بالنسبة لهذه العملة نجد أن إيالة الجزائر كانت لها عدة أنواع من النقود الذهبية⁽⁴⁾ كالدينار الذهبي⁽⁵⁾ المستدير الذي كان يصك على الطراز الزياني من حيث الشكل والشكل والمضمون، وقد بلغ الوزن ضعف الدينار ما بين 47،4 غ إلى 7،4 غ، أما النصف فقد تراوح وزنه من 32،2 غ إلى 250 غ⁽⁶⁾، وإلى جانب الدينار يوجد السلطاني⁽⁷⁾ الذي ينقسم

1- يمينة درياس ، المرجع السابق ، ص 45.

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 191، 193.

3- عبد العزيز لعرج: "السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني"، (مجلة البحوث التاريخية)، ع2، قسم التاريخ ومعهد الآثار، جامعة الجزائر، 2011، ص28.

4- "النقد الذهبي" مصكوك في تلمسان ومنها الربيعية والتي تساوي 35 أسبر، والميديان والتي تساوي 50 أسبر، بينما الزياني تساوي 100 أسبر، ينظر، فاتح بالعمري، المرجع السابق ، ص 322.

5- "الدينار": اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب، اشتق من اللفظ اليوناني اللاتيني DENARTUS ، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنِ إِن تَأْمَنهُ بِقَنْطَار يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ ، وَمِنْهُمْ مَّنِ إِن تَأْمَنهُ بِدِينَار لَّا يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ﴾ سورة آل عمران الآية 75، ينظر، يمينة درياس، المرجع السابق، ص92.

6- نفسه ، ص 40.

6- "السلطاني": ذهب خالص وكل واحد سلطاني يساوي 140 أسبر، وهو يصك في الجزائر فقط، وفي اسبانيا يقول هايدو بأن السلطاني يساوي 125 أسبر، وجعفر باشا (سيد الجزائر) رفعها إلى 130 أسبر سنة 1580. وقد اتخذ هذا الاسم السلطاني نسبة إلى السلطان العثماني، كان يدعى في الفترة الأولى من العهد العثماني بالدينار أو الدينار السلطاني وأخيرا سمي بالسلطاني، ينظر، فاتح بالعمري، المرجع السابق، ص 321، وأيضا، يمينة درياس، المرجع السابق ، ص124.

إلى ثلاث أنواع وهي: سلطاني، نصف سلطاني، ربع سلطاني، حيث بلغ وزن السلطاني ما بين 3،5 غ إلى 3،25 غ، أما نصفه فيبلغ بين 1،75 غ و 1،62 غ، في حين بلغ وزن ربع السلطاني ما بين 0،80 غ إلى 0،87 غ⁽¹⁾.

وقد كانت العملة الذهبية تحمل على جانبها عبارة "دورو في بي جزاير"، وعلى الجانب الآخر السلطان "محمود خان"⁽²⁾ غازي نصاري، وهذه القطع ذات التداول الواسع كانت قد صممت وفق فنيات معتبرة، وبسبب قيمتها ومحتوياتها من الذهب فإنها لم تكن كثيرة التداول.

1-2- العملة الفضية:

تعتبر النقود الفضية الأداة الأساسية للتعامل في النظام النقدي الجزائري، فقد كانت تصك أيضا بدرجة فنية كبيرة ومن خليط صاف⁽³⁾ بحيث كان محتواها من الفضة عاليا جدا، فكانت تصنع من 60 رطلا من الفضة الخالصة، و40 رطلا من الفضة الممزوجة⁽⁴⁾، ويعتبر "البوجو"⁽⁵⁾ الوحدة الأساسية فيها، أما عن القطعة الأكثر استعمالا وتداولاً في معظم المعاملات التجارية هي "الزوج بوجو"⁽⁶⁾، بالإضافة إلى "ربع الريال بوجو" والذي يسمى أيضا الرابي، يتراوح وزنه ما بين 2،4 غ و 4،4 غ ضرب سنة 1822م، وثمان بوجو حيث يتراوح هو الآخر وزنه ب

⁶- عبد العزيز لعرج ، المرجع السابق ، ص 68.

¹- "محمود خان": هو الخامس والعشرون من ملوك آل عثمان تولى عام ثلاثة وأربعين ومائة وألف، ينظر، عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والمال،" تق و تح وت ، أبو القاسم سعد الله ، ط2005، م 2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ، ص 235.

³- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق، عبد القادر زياديه، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007 ص153.

⁴- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص 192-193.

⁵- "البوجو": هو قطعة فضية صغيرة، ومعنى كلمة بوقو أو بوجو هو: الصك أو التعامل والأكثر تداولاً، أطلق عليها الأوربيون قرش الجزائر يتراوح وزنه بصفة عامة ما بين 8،5 غ و 10،2 غ، ينظر، شهرزاد شلبي، المرجع السابق ، ص 146.

⁶- "الزوج بوجو": وهي القطعة التي يسميها الأوربيون بالقطعة النقدية الجزائرية، ويسميها الناطقون بالعربية من شعوب الإمبراطورية العثمانية بالدورو الجزائري، وذلك للتفريق بينها وبين الدورو الإسباني المتعامل به في التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط ، ينظر، وليام سبنسر، المرجع السابق ، ص153.

1،2غ⁽¹⁾، و"الريال دراهم"، و"نصف الريال دراهم"، و"الصايمة"⁽²⁾ التي يصل وزنها

إلى 50،0 غ ، وأيضا الموزونة⁽³⁾ .

1-3- العملة النحاسية:

إن النقود النحاسية كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها مما جعل كميتها تنقص بحوالي 50%، إذ يستخلص من 10 قناطر من معدن النحاس 5 قناطير من النحاس الصافي لعمل الدراهم الصغيرة⁽⁴⁾، بينما يمزج ما تبقى من النحاس الخليط لضرب النقود الفضية⁽⁵⁾، وبالنسبة للنقود النحاسية المضروبة بالجزائر فقد وجدت عدة أنواع من هذه العملة العملة كالخروب أو الخروبة⁽⁶⁾، وكذلك الدراهم الصغار، وزوج دراهم صغار، وخمس دراهم صغار(هي قطع نحاسية جيدة الصنع)، والدرهم، وهذه النقود تنقسم إلى طرازين أو شكلين، شكل مستدير وآخر مربع ، وكل منهما يحتوي على كتابات وزخارف⁽⁷⁾.

وبالرغم من وجود هذه الأنواع المختلفة من العملات إلا أنها كانت نادرة بالأسواق لأسباب عديدة منها: قلة المعادن الثمينة، وكذا المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل العملات الأجنبية، ضف إلى ذلك تضرر سمعتها من منافسة النقود المزورة التي برزت في أواخر العهد العثماني، حيث كانت تتسرب إلى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية بجرجرة

¹ - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 146.

² -"الصايمة": هي عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف ودفع الرواتب، وتعتبر الأساس في التداول اليومي والتجاري وتساوي خمسون أسبر، والأسبر عبارة عن نقود صغيرة فضية مربعة مسجل عليها أحرف عربية (15 منها تعطينا 1 ريال اسباني، و 24 هي دويلا، والدويلا هي: قطعة فضية أقل بقليل من الأيكس، ينظر، يمينة درياس، المرجع السابق ، ص 132 .

³ - "الموزونة": عبارة عن قطعة صغيرة الحجم تساوي 29 أسبر يرجعها بعض الكتاب إلى المغرب، إلا أن الجزائر صكت مثل هذا النوع ، ينظر، وليام سبنسر، المرجع السابق ، ص 154.

⁴ -"الدراهم الصغار": وهي أصغر القطع وشكلها غير منتظم، وتعرف عند الأوربيون بالأسبر، وعند الأتراك بالأقجة أو ريال ريال درهم صغير وينقسم إلى ثمانية أجزاء ، ينظر، يمينة درياس ، المرجع السابق، ص 135.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص 193.

⁶ -"الخروبة": هي نقود رديئة ومدنية القيمة تصك من النحاس وهي دائرية وكبيرة تشبه البلانكا، أو سونتيل البرتغال وستة منها تعطينا أسبر(6 خروبة = 1 أسبر)، ينظر، فاتح بالعمري، المرجع السابق، ص 321.

⁷ - يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص 136-135.

مثل:آيت الأربعاء، وبنى عباس، ووادي بجاية، وبنى جنات، وغيرها، وذلك لوجود المواد الخام في الجبال المحيطة بها، وقد لجأت هذه القبائل إلى صرف منتجاتها النقدية في الأسواق الداخلية عن طريق قبائل مجاورة كقبائل بني مغيلة حتى لا يكتشف أمرها، وهنا قامت الدولة باتخاذ بعض الإجراءات المشددة للحد من انتشارها، كالحكم بالإعدام حرقاً، وأحيانا أخرى قطع رأس هؤلاء المزورين⁽¹⁾، كذلك يشير العالم والرحالة الألماني هابنسترايت بأن اليهودي أو النصراني الذي ينقص من معدن العملة تقطع يده ويشنق ويطاف بجثته على ظهر حمار في أرجاء المدينة⁽²⁾.

2-العملات الأجنبية

بالإضافة إلى العملة المحلية توجد هناك كثير من العملات الأجنبية التي كانت متداولة العملات الأجنبية التي كانت متداولة في البلاد، وهذا ما نلمسه في حديث هايدو الذي يشير إلى أنه يوجد هناك عملات مختلفة من المناطق الأوربية والإسلامية كانت متداولة في الجزائر وذلك في قوله: "...توجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات البلدان المسيحية فالأوقية الإيطالية والأوقية الإسبانية على الخصوص لها كلها رواج في الجزائر..."⁽³⁾، وذلك راجع إلى ما ذكره سعيدوني في كتابه النظام المالي أن الجزائر كانت تحصل على هذه النقود من خلال تعاملها مع الشركات الأجنبية، وكذا حصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية، ضف إلى ذلك فدية الأسرى المسيحيين التي جعلت كميات من النقود الأجنبية متوفرة في الجزائر⁽⁴⁾، ومن أهم هذه العملات الأجنبية خاصة الأوربية التي حظيت بمكانة خاصة وتداول واسع في الأسواق الجزائرية:

¹ - نفسه ، ص 272 - 273.

² -ج.أو.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ - 1792م)، تر وبق وتغ ، ناصر الدين سعيدوني ، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013 ، ص 39.

³ - Et Histoire Générale D'alger (La Vie A Alger Au 16eme ،Topographie ،- De Haedo Fray Diego -
Presentation De Abd-، Traduction De L'espagnol Et Notes De A.Berbreger Et D.Monnerau،Siccle
p95 ،2004،2eme Edition Alger،Errahman Rahbani

⁴ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص194.

2-1- النقود الاسبانية :

كان لها نفوذ كبير ورواج واسع في الجزائر بفضل نشاط الجالية الأندلسية وحيويتها في المجال المالي، وكذا هجرة اليهود وما حملوه من كميات كبيرة من العملة الإسبانية وجلبها إلى بلاد المغرب⁽¹⁾، ومن أهم العملات الاسبانية نجد "الدبلون" والذي هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب، و"الدوكة أو الدوقة"⁽²⁾ وقد كانت قيمتها تعادل الدينار الذهبي ، و"الكرونة" والتي كانت تصنع من الفضة الخالصة وقد وكان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾، و"الريال الاسباني، والدورو الاسباني⁽⁴⁾، والدولار والكاترسيل، والقرش المكسيكي الذي كان محبوبا لدى الناس، والذي ظل يمثل القرش المفضل إلى أن غيرت اسبانيا صك قروشها في مطلع القرن 18م⁽⁵⁾.

2-2- النقود التونسية والمغربية:

تأتي العملات التونسية في المرتبة الثانية بعد اسبانيا من حيث الانتشار وذلك بحكم الجوار والتبادل التجاري بين البلدين، من بين هذه العملات نجد الدرهم الناصري والدرهم الحيدري نسبة إلى حيدر باشا حاكم القيروان سنة 1574م⁽⁶⁾، بالإضافة إلى الريال التونسي⁽⁷⁾ التونسي⁽⁷⁾ وغيرها من النقود الأخرى.

1- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 345.

2- " الدوكة أو الدوقة" هي: قطعة نقد ذهبية ضربت لأول مرة عام 1284 في البندقية ، وقد صك العثمانيون دوكات ذهبية على غرار دوكة البندقية، ينظر، كات فيليت : التجارة بين أوربا والبلدان الإسلامية ، تع، أيمن الأرماني ، ط1، مكتبة العبيكان ، 2004، الرياض ، ص 38.

3- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص 197.

4- "الريال الاسباني أو الدورو"، وقد يعرف بالدولار، أو القرش القوي، تقدر قيمته بالنسبة للفرنك ما بين 5.25 و 5.43 فرنك (الفرنك = 1.86 ريال جزائري)، ينظر، ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس - طرابلس الغرب) من القرن 10 إلى 14هـ/ من القرن 16م حتى القرن 19م، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، جامعة الكويت، 2010، ص 96.

5- عبد القادر فكايير: "العملات الاسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية" (مجلة عصور الجديدة) ، ع 5 ، الجزائر، 2012 ، ص 172.

6- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق، ص 198.

7- "الريال التونسي": ظهر الريال التونسي في أسواق العملة منذ الربع الأول من القرن 17م، وظل مقتبسا من الريال الاسباني أكثر من قرن ولم يتخلص من التبعية للريال الاسباني إلا بعد ما تمكنت تونس من صك ريع الريال سنة 1725م الذي احتوى على نسبة 65% من الفضة، ينظر، نفسه ، ص 199.

إلى جانب النقود التونسية نجد النقود المغربية التي كان لها هي الأخرى رواجاً بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان، وهي عبارة عن بقايا النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي، والفلس المغربي بالإضافة للسلطاني المغربي، والمثقل الفاسي الذي يساوي 175 أسبرا⁽¹⁾، وأيضاً البندقي أو العشاوي، والموزونة، والريال والدرهم،... الخ.

2-3- عمالات أخرى:

إضافة إلى العملات التي تم ذكرها والتي كانت منتشرة في إيالة الجزائر هناك عمالات أخرى، كـ بعض العملات العثمانية مثل: المحبوب، أو الزر محبوب الذهبي، ونصف المحبوب⁽²⁾، وعمالات هولندية "كالقرش الهولندي"⁽³⁾، بالإضافة إلى عمالات أخرى "كالسوكين البندقي" الذي يساوي 250,8 ريال درهم و"بسلانشي" وهي عبارة عن عملة إيطالية وغيرها من العملات الأخرى.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل عن مؤسسة خزينة إيالة الجزائر نجد أنها تمثل فعلاً العصب الحساس للدولة الجزائرية نظراً للدور الذي لعبته، فقد ساهمت في تثبيت دعائم الحكم من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساهمت في تسيير المجتمع، ونظراً لأهمية هذه المؤسسة فقد عملت الدولة إلى تكليف موظفين سامين للإشراف عليها اختلفت مهامهم وتتنوعت كالداي الذي حرص على مراقبة نشاطاتها المالية بدقة كبيرة .

إضافة إلى هذا نجد أن العملات التي كانت منتشرة بالإيالة كثيرة ومتنوعة فمنها العملات المحلية التي كانت تضرب بكميات معتبرة بأنواعها الذهبي والفضي والنحاسي، وعمالات أجنبية تعد هي الأخرى عاملاً مساعداً على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري، رغم أنها تعتبر عمالات ثانوية بالنسبة للعملات المحلية.

¹ - شهرزاد شلبي ، المرجع السابق، ص 150.

² - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 200.

³ - "القرش الهولندي": كلمة قروش في الأصل تحريف للكلمة اللاتينية (Grossus) والتي تطلق على أنماط مختلفة من الدينار الذي قام بـصكه بعض الحكام الأوربيين في القرن 13م، وقد دخلت الكلمة إلى التركية Gurus من اللغة الألمانية، ومنها انتقلت إلى العربية (قروش)، تم سك القروش الهولندية في القرن 13م، ويحمل الريال الهولندي صورة أسد ، ينظر، شهرزاد شلبي، المرجع السابق ، ص 150.

الفصل الثاني حماة أمن وسلامة الأعمال

موارد الخصيصة

المبحث الأول: موارد خارجية

المبحث الثاني: ضرائب ريفية

المبحث الثالث: ضرائب اقتصادية حضرية

لقد تنوعت وتعددت موارد خزينة إيالة الجزائر، حيث كان لها نصيب من النشاط البحري الجزائري الذي عرف ازدهارا في العهد العثماني وخاصة في القرن 17 م، فقد عرف تنوع في عائداته البحرية من غنائم وأسرى، وشمل حتى الهدايا والإتاوات التي كانت تفرضها على الدول الأوربية، لكن مع تراجع نشاط البحرية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1765 إلى 1830م وتقلص عائداته، لجأ حكام إيالة إلى البحث عن مورد دخل آخر للخزينة، فكان أن تم فرض الضرائب، هذه الأخيرة التي أصبحت منذ أواسط القرن 18 م تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة، فقد عرفت تنوعا حيث كانت هناك ضرائب ورسوم خاصة بالقطاع الريفي تتعلق بوضعية الأراضي وطرق استغلالها وحيازتها، وهناك ضرائب ورسوم مرتبطة بالمدن . فهل كانت هذه الموارد التي تدخل خزينة إيالة كافية لتسيير شؤونها ؟ هذا ما سنحاول أن نتعرف عليه من خلال أخذ فكرة عن هذه الأنواع من مصادر الدخل المتنوعة.

المبحث الأول: موارد خارجية

كانت الجزائر خلال الفترة الأولى من العهد العثماني من أقوى الدول اقتصاديا وذلك بسبب كثرة الغنائم البحرية التي كانت تتحصل عليها من النشاط البحري المكثف⁽¹⁾، وقد كانت هذه الغنائم تتكون من ثلاث مصادر أساسية وهي: حمولات السفن من الغنائم، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات (الإتاوات والهدايا) التي كانت تدفعها الدول الأوربية مقابل ملاحظتها في الحوض الغربي للمتوسط⁽²⁾.

1- الغنائم البحرية

إن غنائم الجهاد البحري والذي يدعى عند المؤرخين والرحالة الأجانب بـ"القرصنة البحرية"⁽³⁾، كانت تتكون حسب جيمس ستيفنز من: مواد ذهبية أو فضية، وكذا أنسجة

¹ - ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 113.

² - وليام سينسر، المرجع السابق ، ص 135.

³ -"القرصنة البحرية" كانت ممارسة معروفة في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، وكان ينعاظها المسلمون والمسيحيون على السواء، فالنسبة للمسلمين هي شكل من أشكال الجهاد في البحر، أما من جانب المسيحيين فتتخذ طابع الحروب الصليبية، ولا يوجد ما يثبت احتكار المسلمين لنشاط القرصنة في البحر الأبيض المتوسط حتى خلال القرن 16م ، وهذا النشاط قديم قدم التاريخ، ينظر، العربي ايشبودان: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة ، تر و مر، جناح مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 70، وأيضاً، كورين شوفالييه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 - 1541 ، تر، جمال حمادنة ، د م ج، تلمسان- الجزائر، 2007، ص 49.

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

حربية مرسمة، أقمشة، توابل، حديد، قصدير، كتان... الخ⁽¹⁾، وقد عرفت تكاثر في الفترة الأولى من العهد العثماني وأصبحت تتال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر، وتحظى ب 12 % من أسعار السفن المحتجزة⁽²⁾، لكن بعدها أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن 18 م⁽³⁾ رغم أنها عرفت في السنوات الأولى من القرن 19 م نمو ملحوظا بفضل جهود بحارة مشهورين أمثال "الرايس حميدو"⁽⁴⁾ (1790 م - 1815 م) الذي حاول تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة انشغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية عام 1789 م⁽⁵⁾.

ونجد كثير من الدراسات التي تناولت عائدات الجهاد البحري أغلبها مصادر أوروبية لكنها في الحقيقة لم تغط سوى فترات زمنية وجيزة من نهاية القرن 16 م وبداية القرن 17 م، رغم أنها معلومات قيمة عن المراكب والسفن التي غنمها الجزائريون، ومن بين أهم هذه الدراسات أيضا في هذا المجال نذكر المنور مروش الذي يبين بعض الغنائم المقسمة على فترات زمنية سنورها في الجدول الموالي:

جدول 1 يمثل: سنوات الغنائم القصوى للبحرية⁽⁶⁾

السنوات	الغنائم
1580 - 1604 م	17 سفينة
1608 - 1618 م	251 سفينة
1618 - 1621 م	936 سفينة

من خلال الجدول نلاحظ أن الغزو البحري للجزائر حافظ على حيويته ونشاطه، حيث تضاعفت الغنائم البحرية طيلة القرن 16 م وبداية القرن 17 م، أما عن نهاية القرن 17 م وبداية

¹- جيمس ويلسن ستيفنز: الأسرى الأمريكيان في الجزائر 1785-1797 م، تر، علي تابلبيت، منشورات تالة، الأبيار- الجزائر، 2007، ص 170.

²- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 113.

³- بسبب ظهور الثورة الصناعية في أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى الحملات الإسبانية على الجزائر خلال سنوات (1775 - 1783 - 1784 م)، والتي ألحقت أضرار بالغة بالأسطول الجزائري، ينظر، نفسه، ص 114.

⁴- ولد سنة 1770 م، كان من أصل جزائري، امتهن حرفة الخياطة بعدها اشتغل نوتيا أي بحارا، وصل إلى رتبة أميرال كبير بفضل مواهبه وشجاعته ونكائه، واستطاع أن يحقق انتصارات في كثير من المعارك البحرية إلى أن توفي في آخر معركة بحرية له مع القائد ستيفن ديكاتور، ينظر، علي تابلبيت: الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770 - 1815 م، منشورات تالة، الأبيار - الجزائر، 2006، ص 32.

⁵- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 113.

⁶- المنور مروش، المرجع السابق، ج 2، ص 212.

القرن 18 م فسنورد جدولا آخر لحنيفي هلايلي يبين بعض الغنائم ما بين سنوات 1793 م- 1815 م :

جدول 2 يمثل: بعض الغنائم التي حصلت عليها السفن الجزائرية⁽¹⁾

السنوات	عدد الغنائم	قيمتها بالفرنك
1793	15 غنيمة	135.2315.45
1794	3 غنائم	1.204.366.36
1795	8 غنائم	310.398.47
1796	8 غنائم	202.811.61
1797	22 غنيمة	1.294.269.72
1798	42 غنيمة	1.510.528.69
1899	31 غنيمة	1.583.482.47
1800	19 غنيمة	523.523.574.10
1801	4 غنائم	340.318
1802	20 غنائم	575.152.74
1803	/	43.187.62
1804	9 غنائم	272.850.11
1805	8 غنائم	190.433.24
1806	3 غنائم	283.439.36

¹ - حنيفي هلايلي : بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1 ، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2007، ص 69.

357.294.36	10 غنائم	1807
297.105.81	10 غنائم	1808
114.496.86	7 غنائم	1809
171.347.62	/	1810
513.137.23	4 غنائم	1811
120.136.675.36	12 غنيمة	1812
1720.329.74	3 غنائم	1813
19.57.132.86	17 غنيمة	1814
770.415.74	8 غنائم	1815

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الغنائم البحرية لعبت دورا كبيرا في مداخيل البلاد، فقد عملت على تغطية العجز المالي للإيالة ما بين سنوات 1793-1800م، أما بعد سنة 1800 م بدأت تتراجع مداخيل الغنائم البحرية .

2-الأسرى المسيحيون:

لقد كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الخزينة، هؤلاء الأسرى في المصادر الأوربية يشيرون إليهم بأنهم كانوا عبيدا أو أرقاء في كامل الأراضي العثمانية، بينما الجزائر تعتبرهم أسرى حرب⁽¹⁾، وقد اختلفت التقديرات المطروحة بخصوص عدد الأسرى فحسب ما أشار إليه حنفي هلايلي أنه في سنة 1578 م بلغ عدد الأسرى من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان قرابة 25000 أسير، أما في سنة 1653م، فقد ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف، كما ارتفع إلى 36000 سنة 1691م، لكن مع بداية القرن 18م بدأ يتراجع عدد الأسرى⁽²⁾، أما حسب وثائق دفتر التشريعات فتشير إلى تطور عدد الأسرى المسيحيين في الجزائر على النحو التالي:

¹- حنفي هلايلي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني" (مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية)، ع 24، ديسمبر، 2007، ص 273.

²- حنفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص 65.

جدول 3 يمثل : تطور عدد الأسرى المسيحيين في الجزائر⁽¹⁾

1807	1796	1785	1774	1763	1752	1741	1736	السنوات
1816	1806	1795	1784	1773	1762	1751	1740	
1458	9114	10001	16307	17930	13811	7471	3680	عدد الأسرى

نلاحظ من خلال الجدول أن تعداد الأسرى في تزايد، فبين نهاية القرن 16 م والعقد الثاني من القرن 17م ارتفع عدد الأسرى تدريجيا نتيجة النشاط المكثف للبحرية الجزائرية، كما أنه استمر في الزيادة إلى غاية نهاية القرن 18م، ليبدأ بعدها في التراجع.

ولمعرفة موارد الخزينة من جراء عملية افتداء الأسرى يمكننا الاستعانة ببعض الأرقام التي قدمتها بعض الدراسات، فقد كانت أغلب الدول الأوروبية تدفع مبالغ مالية ضخمة من أجل افتداء هؤلاء الأسرى وخاصة إسبانيا، فقد كانت تدفع لافتداء الأسير ما يتراوح بين 1000 إلى 12000 قرشا إسبانيا⁽²⁾، في حين افتدت فرنسا أسراها سنة 1815م مبلغ قدره 51 مليون فرنك بينما دفعت البرتغال سنة 1812 م ما يقارب 698237 دولار مقابل تحرير 615 أسير⁽³⁾، وهذا ما يدل على أن مبالغ الافتداء كانت ضخمة جدا، ومع ذلك فقد كان بعض الأسرى يجمعون أموال فديتهم بسهولة دون إعاقة من المالك حتى وإن كان الباقي نفسه⁽⁴⁾، فمثلا الأسير تيدنا استطاع شراء حريته من باي معسكر نفسه باعتباره وزيره الشخصي، الأمر الذي سهل عليه جمع أموال الفدية⁽⁵⁾، ومن ثم أصبحت عملية الافتداء توفر للخزينة مبالغ مالية لا يستغنى عنها وخاصة إذا كان الأسير ذو مكانة اجتماعية وسياسية في مجتمعه لأن ثمن افتدائه سيتضاعف مرتين أو ثلاث.

134.

1 - Cit., Albert De Voulx, OP, p 131.

² خالد أوعيل: "مرتكزات اقتصاد الجزائر العثمانية القرن (16 - 19)" (مجلة الحكمة للدراسات التاريخية) مج 6 ، ع 16، ديسمبر، 2018، ص 197.

³ - المرجع نفسه، ص 198.

⁴ - قرياش بلقاسم: الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671م - 1830 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة معسكر، 2015 - 2016، ص 204.

⁵ - عميروحي حميدة: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)، تر، عميروحي حميدة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 78.

وتوجد عدة طرق للاقتداء فإما تكون عن طريق التجار واليهود بما لديهم من وكلاء في كل من مرسيليا وإيطاليا وأمستردام، وفي الغالب هم وكلاء للدفع، أو عن طريق التجار الانجليز والفرنسيين في لندن ومرسيليا إلى جانب عدد من القناصل الأوربيين، وكذا القساوسة الذين يشرفون على الأموال التي جمعها الرهبان في البلاد المسيحية، وحتى القيام بالوساطة للأفراد⁽¹⁾.

3- الهدايا والإتاوات:

لقد فرضت الإيالة الجزائرية على الأمم الأوربية والمتعاملة معها تجاريا جزية سنوية تقدم نقدا أو عينا مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط⁽²⁾، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات على الرسوم⁽³⁾ الجمركية، لكن في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة لم تعد التزامات مالية تساهم بدخل معتبر للخزينة، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترقيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة، وأيضا لنيل الاحتكارات والامتيازات التجارية⁽⁴⁾.

ومما يلاحظ أن هذه الهدايا والإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، وأيضا حسب الظروف السائدة في تلك الفترة، وكذلك في المناسبات السعيدة للدايات والموظفين الكبار، كلها كان لها تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات فقد كان هناك :

* **هدايا عند تنصيب القناصل:** حيث كانت الدول الأوربية تعين قناصلها، فيقدم القنصل أوراق اعتماده إلى الدولة الجزائرية مع تقديمه هدية للداي⁽⁵⁾.

* **هدايا رسمية:** حيث كانت الدول الأوربية ملزمة بإعطاء الجزية للجزائر وفق ما تنص عليه المعاهدات المبرمة، وهي عبارة عن رسوم.

وقد كانت نوعية الهدايا تحدد من قبل الإيالة، إذ نجد سبع دول تقدم للجزائر إتاوات وهدايا كل سنتين وهي كل من: (الولايات المتحدة الأمريكية - هولندا- البرتغال- نابولي- السويد النرويج - الدانمارك) تقدمها في شكل مواد حربية كالبارود، الحديد، مجاذف... الخ بقيمة 30.000 ليرة، أما بقية الدول الأوربية كفرنسا، إنجلترا، إسبانيا، سردينيا، البندقية، وراقوزا فلم تكن تدفع تلك الإتاوات

¹ -جون. باتيست. وولف: الجزائر وأوربا (1500 - 1830)، تر وتغ، أبو القاسم سعد الله ، طبعة خاصة ، ع م ن ت ، 2015، ص 214.

² - العربي إيشبودان، المرجع السابق ، ص 73.

³ -" الرسم "هو: الضريبة التي يتم جمعها باسم الحكومة، ينظر، سهيل صابان، المرجع السابق، ص 123.

⁴ - حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص 71.

⁵ - بليل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830 م، أطروحة دكتوراه في التاريخ

الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010 - 2011 م، ص 103 .

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

بل هدايا عينية كل سنتين بقيمة 10.000 سوكين⁽¹⁾، وسنحاول الإشارة إلى بعض الإتاوات المقدمة في الجدول التالي:

جدول 4 يمثل: نماذج عن الإتاوات المفروضة على بعض الدول⁽²⁾

نوع الإتاوة	سنة الدفع	البلد
27مدفع + 150.000 فرنك + عيارات + توقيع معاهدة	1804	اسبانيا
	1826	
250.000 فرنك كل عامين + هدايا	1823	
200.000 فرنك + توقيع معاهدة	1822	
54.000 فرنك + إتاوة سنوية	1816 وما قبلها	
4 مدافع + 200 برميل بارود + 25 صندوق سلاح هدايا + 267.500 فرنك + مدافع وذخيرة .	1797 1807 1816	انجلترا
200.000 فرنك + أكثر من 200،000 فرنك في شكل هدايا	1816 1821	فرنسا
8 مدافع نحاسية + 8 مدافع حديدية + 800 بندقية+معدات وكمية بارود + 125.000 فرنك + توقيع معاهدة	1711 1757	هولندا
معدات بحرية (حبال، أشرعة) + 300 قطعة خشب+ كمية من البارود .	1797	
100.000 دولار سنوي+1000 قنطار بارود + 1000 قطعة خشب لتجهيز السفن	1783 1797	الولايات المتحدة الأمريكية

²- سُوكين أو سكان: عملة كانت تصك في البندقية، راجت في بلدان السلطة العثمانية لا سيما في عهد الحكم المصري لبلاد الشام، ينظر، عباس صباغ و حسان حلاق، المرجع السابق، ص 117 .

²- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري ... ، المرجع السابق، ص ص 72 ، 75 .

يتضح لنا من خلال الجدول أن ثمن الإتاوات ونوعها يختلف من دولة إلى أخرى، كما أن ثمن هذه الإتاوات نجده مرتفع، وهذا راجع إلى أن الهدايا أضحت إحدى السبل التي لجأ إليها القناصل والدول لخدمة مصالحهم ولضرب منافسيهم، فصار التنافس من يدفع أكثر، وأيضا لأن الهدايا أصبحت تلعب دور مهم في تسهيل عمليات الاقتداء للأسرى، والتخفيف من المشاكل التي يعانيها آباء الاقتداء .

ولقد عرفت الجزائر أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م نوعا من الاستقرار نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوربية كإسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي وفرت هذه الإتاوات والهدايا دخلا معتبرا للخزينة⁽¹⁾، لكن فيما بعد تراجع هذا المورد في العقود الأخيرة رغم أن إيالة الجزائر استغلت الظروف المتمثلة في الحروب الأوربية لكي تجدد قطع أسطولها، لكن بمجرد أن توقفت تلك الحروب تحالفت تلك الدول لوضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، ومن ثم ضعفت وحداته الحربية وأصبح عاجزا عن بسط نفوذه على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما كان عليه سابقا، وبدأت تفقد قيمتها كالتزامات مالية تساهم بدخل الخزينة بسبب تهرب الدول الأوربية من مثل هذه الالتزامات، كما أصبحت عبارة عن هدايا دبلوماسية وترقيات تقدم للسماح لها باستغلال بعض الموانئ الجزائرية⁽³⁾.

4- التجارة الخارجية:

لقد لعبت إيالة الجزائر دورا هاما في حركة البحر الأبيض المتوسط الاقتصادية والتجارية بفضل المبادلات التي مارستها مع الدول⁽⁴⁾ الأوربية والإفريقية ودول المغرب كتونس والمغرب الأقصى، ودول المشرق العربي، إلى جانب المدن التابعة للخلافة العثمانية، وهذا ما ساهم في إنعاش قيمة المدن والحوضر الكبرى كقسنطينة وتلمسان، وحتى الواحات الصحراوية⁽⁵⁾.

¹-علي آجقو: "مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري 1798 -

1830م" (مجلة علوم الإنسان والمجتمع) ع 21، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 349.

²-عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 - 1830 م) دار السلطان

أنموذجاً، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014م، ص 78.

³- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 114 .

⁴-عبد الجليل التميمي: موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى

للتوثيق، تونس، 1983، ص 28.

⁵- شهرزاد شليبي، المرجع السابق، ص 200.

ومن ثم عدت التجارة الخارجية موردا مهما لدخل الخزينة رغم أنه يوجد هناك من حاول التقليل من شأنها منهم القنصل الفرنسي في الجزائر فالبيير في القرن 18 م نقلا عن أرزقي شويتام حيث يقول: " أن الجزائر لاتملك المصنوعات التي تمكنها من التصدير والقيام بالمبادلات التجارية مع الأمم الأخرى مقابل النقود، وأن كل التجارة التي تمارس هنا كانت مخصصة للاستهلاك المحلي، أما السلع المستوردة من الخارج فهي ضئيلة جدا ويعود ذلك إلى طبيعة معيشة السكان المتواضعة"، كما يوجد هناك من ينفي وجود التجارة إطلاقا في الجزائر و يدعي أن الاقتصاد الجزائري كان قائما على مداخل القرصنة⁽¹⁾، وهذه الإدعاءات دفعتنا لمعرفة الحجم الحقيقي للتجارة الجزائرية الخارجية من خلال صادراتها و وارداتها، وكذا أهم المبادلات التجارية التي كانت تتم مع العالم الخارجي .

4-1- الصادرات والواردات:

لقد تمثلت الصادرات الجزائرية أساسا في الحبوب، الزيتون، التمر، الأقمشة الصوفية والحريرية، المرجان، البارود، ريش النعام⁽²⁾، وكذلك الحبوب الجافة كالقول والحمص⁽³⁾، زيادة على تجارة العبيد السود وبعض المنتجات المصنوعة مثل: ماء الورد، والمناديل الحريرية والزرابي، والأغطية...الخ.

أما عن وارداتها فتميزت بأنها تلبية مطالب الفئات الثرية في حياتها، وتغطي جزءا من رفاهيتها، وتتمثل في: القهوة، السكر، الشاي، الأرز والفواكه المجففة، والتوابل، وبعض المواد الأولية مثل: الحديد، والنحاس، والرصاص، والكبريت، وملح البارود الذي كان البايك يحتاج إليها في صناعته الحربية⁽⁴⁾.

4-2 - علاقات الدولة التجارية :

إن التنوع الكبير الذي عرفته الجزائر في صادراتها و وارداتها كان سببا في ربط علاقاتها التجارية مع الأقطار الإسلامية والإفريقية والدول الأوروبية .

¹ - أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م- 1830م ، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 345- 346.

² -صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005 ، ص 168.

³ - محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش و ن ت ، الجزائر، 1972 ، ص 85.

⁴ - شهرزاد شليبي، المرجع السابق ، ص 201.

أ- التجارة مع إفريقيا:

كانت للجزائر علاقات تجارية مع دول إفريقية جنوب الصحراء مثل النيجر، ومالي ونيجيريا التي كانت تعرف بالسودان الغربي⁽¹⁾، فقد كانت القوافل تعبر شرق الجزائر وغربها وتمارس نشاطها التجاري بالصحراء الكبرى في ورقلة، وادي سوف، وعين صالح⁽²⁾، حيث كانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوربية، والزيت، والسكر، والتمر، وغيرها، أما الواردات فتتمثل في العبيد وريش النعام، وجلود البقر، والعاج، والبخور، ... الخ⁽³⁾.

ب- التجارة مع الأقطار الإسلامية :

لقد ربطت الجزائر علاقات تجارية واسعة مع الأقطار الإسلامية سواء المغربية كتونس والمغرب الأقصى، أو المشرق الإسلامي كمصر، فقد كانت الجزائر تستورد مثلا من تونس الشواشي، الأقمشة، العطور... وفي المقابل تصدر الصوف، الجلود، التمور... الخ، أما مصر فكانت تشتري من الجزائر الخيول والزيت، وفي المقابل تصدر لها الملح والبارود⁽⁴⁾.

ج- التجارة مع أوروبا :

كانت معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الدول الأوربية، ولا سيما فرنسا التي كانت من أوائل الدول الأوربية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر⁽⁵⁾، إذ كانت تصدر لها الحبوب (القمح والشعير) بواسطة شركة بكري، فبلغت صادرات الحبوب 16.000 كيلة من القمح بمبلغ 30.000 دولار سنويا، ووصل في سنة 1789 م إلى 15 مليوناً، هذا ما أدخل الجزائر في قضية الديون⁽⁶⁾ معها وحققت فرنسا انتصارا بها، وذلك بعد سيطرتها على النشاط البحري للبحر الأبيض

1- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 347.

2- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 202 .

3- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 347.

4- ناصر الدين سعيدوني، والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق ، ص 80.

5- أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص 354.

6- تعود قصة الديون الجزائرية على فرنسا إلى عهد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م حينما أصيبت فرنسا بانهيار اقتصادي ومجاعة قاسية لم سحب الثورة من قسوة واضطهاد في الداخل ضد الطبقات الإقطاعية، والحصار الاقتصادي =

والعسكري الذي فرضتها عليها الدول الأوربية المعادية لثورة، فلم تجد إلى الجزائر المساعدة لها وذلك بشراء الحبوب ومواد أخرى وكذلك بقرضها مليون فرنك إضافة إلى ديون التجارين اليهوديين بكري وبوجناح، ينظر، جميل عائشة: الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520- 1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس- سيدي بالعباس، 2017 - 2018 م، ص 175.

المتوسط وتراجع مكانة الجزائر، ونتيجة لذلك بدأت أطماع فرنسا في احتلال الجزائر⁽¹⁾، إضافة إلى فرنسا فقد توسعت التجارة الجزائرية الخارجية لتشمل الدول الأوربية الأخرى فكانت تستورد من مرسيليا وليفورنة الأقمشة، والحرير، والقرنفل، والزجاج، والمرايا... الخ، أما الدول الأوربية الشمالية هولندا، السويد، والدانمارك فكانت تستورد منها الصواري والحبال والبارود والأخشاب، وكانت تصدر المواد الزراعية الأساسية⁽²⁾.

بالرغم من التطور الذي عرفته التجارة الخارجية للجزائر في العهد العثماني إلا أنها ضعفت في فترة الدايات جراء تناقص الإنتاج، وانقطاع غنائم البحر، وتحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوربية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية.

المبحث الثاني: ضرائب ريفية⁽³⁾

لقد ارتبط النظام الضريبي في الريف بوضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك البايلك، أو أراضي العرش أو مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها، وبعدها عن المراكز الإدارية وطبيعة سكانها⁽⁴⁾.

1- ضرائب الملكيات الخاصة

تتمثل أهم الضرائب التي تدفع على هذه الملكيات في فريضتي الزكاة والعشور.

1- 1 - العشور:

يعتبر العشور الضريبة الشرعية الأهم التي تخص المحاصيل الزراعية، فالكمية الكبيرة من الضرائب كانت ناتجة عنه، وقد كان العشور في البداية يتم تحصيله باقتطاع عشر الإنتاج، لكن حدث تغير تم بموجبه الاستغناء عن هذا التقدير بأسلوب آخر يعتمد على أساس

¹ - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 203.

² - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 81.

³ - "الضريبة" على وزن فعيلة بمعنى مفعولة وتجمع على ضرائب والتي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها، والضريبة ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه وهي غلته، ومنه فالضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جيرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في تغطية النفقات العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، ينظر، أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، نسفه وعلق عليه علي شيري، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ج 2، ص 547. (مادة ضرب).

⁴ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 87.

"الزويجة أو الجاببات أو السكات"⁽¹⁾، وقد كان يستعمل لزراعة الزويجة حوالي 6 أحمال قمح ، و4 أحمال من الشعير، أما مقدار ما يتم تحصيله من العشور فهو صاع⁽²⁾ من القمح ، وصاع من الشعير، وحمولة أو شبكة من التين أي 0.1 صاع للهكتار الواحد من القمح ومثله من الشعير⁽³⁾، وقد أشار إلى ذلك حمدان بن عثمان خوجة حيث يقول: "أنه فرض على كل محراث تجره ثوران حمولة بعير من القمح، وأخرى من الشعير، وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا⁽⁴⁾، ورغم أنه كان رسم موحد على جميع القبائل إلا أن بعض القبائل كانت مطالبة عند تسديده بإضافة خروف وحمولة قمح، ومقدار غير محدد من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج... الخ⁽⁵⁾.

و كانت هذه الأراضي التي تدفع هذا النوع من الضريبة لا تسقى بالآلة، أما التي تسقى بالآلة فيدفع مالكيها نصف العشور، وقد كانت التقديرات النهائية والدقيقة من اختصاص قائد العشور، أو خوجة المعونة، أو كاتب مخزن الزرع⁽⁶⁾، وبالتالي كانت ضريبة العشور من تقديرها إلى جبايتها تخضع لمراقبة إدارة البايلك⁽⁷⁾، لأنها تعد من أهم موارد خزينة البايلك، فهي تدر بنسبة كبيرة من عائدات الضرائب المفروضة على البايلك بما فيها دار السلطان وبايلك الغرب وال تيظري والشرق، حيث كانت تقدم عائداتها للخزينة في شكل ضريبة فصلية تعرف ب"الدنوش الصغرى"، وضريبة سنوية تعرف ب"الدنوش الكبرى".

1- "الجابدة أو الزويجة أو السكة": مترادفات لوحدة قياس المساحة الزراعية المتعارف عليها عند الفلاحون بأقطار المغرب العربي، مساحتها تقدر بما يمكن لثورين أو بقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد ، وعادة ما تحدد ب 10 هكتارات و6 هكتارات في الجبل (10.000 متر مربع)، ينظر، ناصر الدين سعيدوني: " الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية ... ، المرجع السابق، ص 18.

2-"الصاع" هو الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب الموارد والأمكنة، ففي الجزائر مثلا يقدر الصاع ب 80 لتر للحبوب و85 للملح، ينظر، نفسه، ص 18.

3- توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206 - 1282 هـ / 1792 - 1865 م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن حدة - الجزائر ، 2007 - 2008 ، ص ص 165 - 166.

4- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق ، 106.

5- ناصر الدين سعيدوني، والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 32.

6-" كاتب مخزن الزرع "يقدر مساحة الأراضي المزروعة ، وما يمكن أن يؤخذ منها من عشور بالرجوع إلى قائد العشور، كما يشرف على مخازن الحبوب العائدة للدولة، ينظر، بلبروات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة وهران ، 2007 - 2008 ، ص 385.

7- فاطمة الزهراء سيدهم: موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19 م، دورية كان التاريخية ، الكترونية ، ع 13 ، الكويت ، 2011 ، ص ص 21-22.

أما عن أهمية عائدات العشور فترجع إلى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها ، فمثلا أراضي بايلك الشرق كما أشار إليها سعيدوني أنها كانت توفر لمخازن الدولة كل سنة 20762 قيسة⁽¹⁾ من القمح والشعير، وأراضي بايلك التيطري فكانت تقدر ب: 1330حمولة جمل⁽²⁾، في حين نجد أوطان دار السلطان (السبت ، جحوط ، بني خليل ..الخ) توفر لمخازن البايك كل سنة 20.762 قيسة من القمح والشعير، أما بايلك الغرب فقد كان مقدار العشور 10 آلاف صاع قمح ومثلها شعير يحملها الباي كل ثلاث سنوات إلى الجزائر، إضافة إلى ألفي صاع من القمح ومثلها شعير يوزعها الباي على أرباب الدولة وخدامهم⁽³⁾.

ومن خلال هذه التقديرات يتضح أن بايلك الشرق يعد أهم البايكات من حيث عائدات العشور نظرا لمساحتها الشاسعة من جهة، وأيضا لأن ثلث أراضيها الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي من جهة أخرى .

وهذه الضريبة أي ضريبة العشور يشير توفيق دحماني أنه تم إضافة ضريبة تدخل ضمنها تعرف ب"حق الخدمة" حيث كان قائد العشور يقطع مبلغا لنفسه، أو ضريبة خاصة به مقابل أدائه لمهامه الجبائية⁽⁴⁾.

1-2 - الزكاة:

هي فريضة شرعية وردت في كثير من آيات القرآن الكريم لقوله تعالى : ﴿ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾⁽⁵⁾، وقوله أيضا : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ و إِنَّ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾⁽⁶⁾، كما أنها الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي تجب على الحبوب وغيرها من الأموال العينية والنقدية وعلى المواشي بأنواعها.

1- "القيسة" أو "الكيلة" هي: وحدة قياس مستعملة في الحبوب في أغلب الجهات الجزائرية ، وهي تقارب الصاع وتقدر ب: 100 كلف من الحبوب ينظر، ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت- لبنان ، 2001 ، ص 89 .

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 89.

3- توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 167.

4- المرجع نفسه ، ص 168.

5- سورة الحج ، الآية 78.

6- سورة التوبة ، الآية 103.

وقد كانت هذه الضريبة في الجزائر أثناء التواجد العثماني تؤخذ على رؤوس المواشي كل سنة لفائدة البايلك باعتبارها تعود إلى بيت مال المسلمين، وهي تحدد برأس عن كل مائة من الغنم والماعز، أو رأس من البقر عن كل 30 بقرة، وجملا واحدا إذا وصل عددها 40 رأسا ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع، فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب، وقد توسع فيها متوّلوا الجباية، بحيث أصبحت تؤخذ من كل ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود⁽¹⁾، كما توجب دفع 3% من الربح المحصل عليه في إنتاج الصوف والعسل والشمع والتمر، فمثلا ثلاث جزات من الصوف عن كل مائة جزء، وقد كانت ترتفع أحيانا عندما يكون البايلك في حاجة إلى المال، أما عن الخيل والبغال والحمير فكانت لا تطبق ضريبة الزكاة عليها⁽²⁾، ومع توسع ضريبة الزكاة أصبحت تعرف بأسماء أخرى، أو بأسماء المواد الأولية التي تؤخذ منها، مما جعلها تدمج في مطالبها بجبايات أخرى في بعض الجهات والمناطق⁽³⁾،

ولقد وفرت الزكاة للإدارة العثمانية بالجزائر مداخيل معتبرة سواء كانت عينية أو نقدية فمثلا بايلك التيطري كما يشير سعيدوني كان يقدم سنويا حوالي 4050 رأس غنم، 220 رأس ماعز، 766 رأس بقر، 375 رأس جمل، 12150 جزء صوف⁽⁴⁾، وقد كانت هذه الكميات خاصة ما يتعلق بالصوف والعسل والشمع تؤخذ في شكل زكاة توجه رأسا إلى مخازن الدولة ويصدر قسما منها عن طريق الوكلاء الأوربيين والتجار إلى الموانئ الأوربية، وما لم يتم تصديره يحتفظ به في مستودعات (مخازن) البايلك الخاصة، وقد أشار سعيدوني إلى أهمية هذه الاحتياطات من مردود الزكاة، حيث يشير أن الفرنسيين عند دخولهم مدينة الجزائر سنة 1830م وجدوا بمخازن البايلك كميات ضخمة من المنتجات التي توفرها ضريبة الجزائر، فقد حددت كمية الصوف ب 4918 قنطار بقيمة إجمالية قدرت ب : 293320 فرنك، وعدد الجلود ب : 7453 قطعة جلد ثمنها يقدر ب: 50359 فرنك، ومقادير الزبدة ب: 766 جرة (زير) قيمتها قدرت ب : 7124 فرنك⁽⁵⁾. ومن خلال هذه الكميات المعتبرة فإن الزكاة كانت مورد مهم لخزينة الإيالة.

¹ - ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 323.

² - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 169.

³ - ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 324.

⁴ - المرجع نفسه ص 324.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص 325.

2 - الضرائب على أراضي البايلك (1)

لقد تميزت أراضي البايلك بنظام ضريبي خاص، فقد كان يؤخذ منها محصول عيني إذا استغلت مباشرة باستخدام نظام الخماسة ، وتسخير الرعية (التويزة)، وقد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد (الحكور)(2).

2-1- نظام الخماسة:

وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور(3)، وبذلك يصبح هذا الفلاح أجير وشريك لصاحب الأرض بالخدمة، فالخماس مكلف بالقيام بأعمال الحرث والحصاد، وقلع الحشائش الضارة من الحقول، وحراسة المحصول من التلف مما قد يتعرض له بسبب الطيور والحيوانات يتسلم الخماس من وكيل شاوش البايلك أو صاحب المزرعة أدوات العمل الضرورية، مع إعانة نقدية وعينية تعرف ب:"الصارمية"في شكل سلفة يعوضها الخماس عند جني المحصول والتي تحولت فيما بعد (الصارمية) إلى التزام مالي يرتبط بمقتضاه الخماس بالأرض لخدمتها، مما أعطى لوكيل البايلك أو صاحب الأرض سلطة على الخماس لا يمكن أن يتخلص منها إلى بعد تسديد ما عليه من سلفة نقدية وآداء ما يتوجب عليه من ضرائب(4)، ومن هنا أصبح الخماس غير قادر على تغطية العجز والوفاء بالتزاماته اتجاه الأرض والدولة مما دفع بالخماسيين إلى مغادرة الأرض واضطرارهم للعيش على الكفاف والتخلي عن الخدمة، لذلك يرى سعيدوني أن نظام الخماسة بالرغم من أنه وفر لأصحاب الأراضي ولخزينة الدولة مداخيل كبيرة من الحبوب وسمح بإعالة آلاف الفلاحين المعدمين إلا أنه لم يُحسّن من الأوضاع المعيشية للفلاحين(5).

1- "أراضي البايلك" هي: الأراضي التي استحوذت عليها الإدارة العثمانية عن طريق مصادرة الأراضي التي كانت تتبع للقبائل المعادية للعثمانيين، وتم طردهم منها وإبعادهم إلى مناطق نائية بالجبال أو الصحراء، أو أراضي شاغرة تركها أصحابها أما لجذبها، أو خوفا من بطش الحكام، أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها في حال امتناعهم عن دفع الضرائب، أو في حالة العصيان القبلي، حيث توجد أخصب هذه الأراضي ببايلك دار السلطان، ومنطقة قسنطينة ووهران، وسهل غريس بمعسكر ، ينظر، فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص 23 .

2- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 32.

3- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 92.

4- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 355.

5- ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية... ، المرجع السابق، ص 356.

2-2 - نظام التوزيع:

هو المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث ، أو في أوقات الحصاد مما يسمح له بالحصول على إنتاج أقل كلفة، وقد توسع هذا العمل الجماعي التعاوني الذي اقتضاه نظام الجماعة وطبيعة تكوين القبيلة باعتباره فرصة لتقديم العون لينتفع بها الجميع، لكن الدولة استغلت هذا النظام وأصبحت تفرضه على الفلاحين الذين يعيشون على أراضيهم القريبة أو المجاورة لملايات البايك فيقومون بحرث وحصاد أراضي الدولة (العزل)⁽¹⁾ وجمع محاصيلها في المخازن العامة، وهذا ما وفر للدولة مصاريف كبيرة مكنها من الحصول على مداخيل وفيرة من الحبوب فمثلا في المواسم العادية بدار السلطان كان مردود الهكتار الواحد في المزارع المتوسطة الخصوبة من 8 إلى 12 كيلة من القمح⁽²⁾، وقد يصل المحصول إذا كان شعير إلى 15 أو 20 كيلة ، أما في الحالات العادية قد يصل المردود إلى 40 كيلة.

ونظرا لهذه المداخيل الوفيرة التي حصلت عليها الدولة (البايك) جعلهم يتوسعون في هذا النظام، فأصبح عملا مفروضا بغض النظر عن وضعيتهم مما جعلها تأخذ شكل سخرة مفروضة بدون مقابل فلا يكلف هذا الإجراء المفروض (السخرة) البايك سوى كمية الحبوب التي يتم زرعها وقت الحرث(الزريعة)، وبعض الحيوانات الضرورية لخدمة الأرض عندما لا تتوفر عند الفلاحين⁽³⁾.

إن نظام التوزيع الذي اعتمد في أساسه وطريقة تنفيذه، واقع للحياة الاجتماعية بالريف وطبيعة العلاقة بين السلطة والسكان زاد شقاء الفلاحين وخفف إلى حد كبير من مصاريف الدولة وأثر على أسلوب الأرض نظرا لسعة المساحات الزراعية التي كان يطبق بها⁽⁴⁾.

¹ - تدرج هذه الأراضي ضمن ملكيات البايك، وتم إلحاق أغلبها بسجلات البايك عن طريق المصادرة وبشترتها الباي من القبائل، أو يضع يده عليها في حالة الشغور، أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها لامتناعهم عن تسديد الضرائب أو عصيانهم لأوامر القيادة ورجال البايك ويتنازل عليها الباي لصالح كبار موظفيه الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من أجل الانتفاع بها أو إلى قبائل عزل والتي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي أو تمنح للمزارعين فرادى بعد تأديتهم لإتاوات محددة ، ينظر، حياة بودويرة : "انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19 م"، (مجلة ميللاف للبحوث والدراسات)، ع 5، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري - الجزائر، 2017 ، ص 805.

² - حدد ثمن كيلة (وهو مقدار محدد من الحبوب) القمح ب :3 بوجو ، والشعير ب :5.1 بوجو، ينظر، ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية ...، المرجع السابق، ص 329-330.

³ - المرجع نفسه ، ص 356-357.

⁴ - عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 106.

3-2 - نظام كراء الأراضي الزراعية (الحكور)⁽¹⁾

كان البايلك يقوم بكراء أراضييه لسكان الدواوير، والذي يعرف في أغلب المناطق بالحكور وهي ضريبة عينية تجمع من المحاصيل الزراعية، حيث يتوجب على مستغلي أراضي البايلك دفع 12 صاع من القمح، و12 صاع من الشعير على كل جابدة⁽²⁾ ما يعادل نصف الإنتاج أو أكثر، وفي حالة الجفاف وقلة المردود فإن الفلاح يتحمل الخسارة لوحده⁽³⁾.

كان الحكور يفرض على أراضي العزل التي كانت موجودة بكثرة في ضواحي قسنطينة بخلاف باقي البايلكين الآخرين اللذان كانتا فيه أراضي العزل مشتتة ومتناثرة بين أملاك القبائل وحسب ما يشير إليه توفيق دحماني على أنه لم يعثر في الوثائق الموجودة حاليا على استعمال الحكور في باقي بايليك الجزائر إلا لدى قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، والتي تعتبر القبيلة الوحيدة في مقاطعة الجزائر التي كانت تدفع الحكور، حيث تمت مصادرة أراضيها ثم أعيدت إليها⁽⁴⁾، ولقد قدرت قيمة رسوم الحكور ب: 25 فرنك، ثم ارتفعت قيمتها في أواخر عهد الدايات حيث وصلت قيمتها إلى 35 فرنك، وفي الواقع فقد كانت قيمة هذه الضريبة تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة الأراضي المزروعة ونوعية الإنتاج⁽⁵⁾.

إن ما يلاحظ على هذا الشكل من الاستغلال الغير مباشر لأراضي الدولة قد خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية، فكانت الطبقة الموسرة من الحضر هم الذين يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة لأن كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتزاة.

وهناك أنواع أخرى من ملكيات البايليك منها عزل مزارع المخزن، والتي يقوم باستغلالها فرسان المخزن مقابل خدماتهم للدولة، ومنها عزل المرابطين، وعزل شيوخ القبائل الذين تعطى

¹ - "الحكور" وفقا للشريعة الإسلامية ترتب الأرض على النحو التالي: إذا كانت البلاد ملكا للمسلمين بمقتضى الفتح وبحد السيف، وكان سكانها القدماء قد بقوا فيها بعد تفاهم من الفاتحين فإن أراضيها تسمى خراجا، وهي كلمة تعني أن الحكومة لن تطلب أكثر من المبلغ المتفق عليه، حتى ولو انتقلت تلك الأراضي من ملك لآخر بشرط أن تحترم الالتزامات المنصوص عليها في بداية الأمر، وعندما يعتنق مالك الأراضي الإسلام طواعية فإنها تسمى حكرا، ينظر، شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 217

² - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 95.

³ - فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 23.

⁴ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 172.

⁵ - المرجع نفسه، ص ص 173 - 174.

لهم في شكل اقتطاعات مقابل خدماتهم ومواقفهم المساندة للحكام ، بالإضافة إلى عزل الغريب (1).

3- الضرائب على أراضي العرش (الملكيات المشاعة) (2) والمناطق المستعصية على نفوذ البايلك

إن أهم ما ميز الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي أنها غير محددة في كميتها، وغير قارة في طريقة استخلاصها، كما أنها غير موحدة في نوعيتها، وهذا ما جعلها تختلف من جهة إلى أخرى فاختلقت كميتها وتتنوع أصنافها حسب إمكانيات أوضاع القبائل بالريف (3)، وقد كان من أصنافها للزمة والغرامة والمعونة والخطية، إذ لا يمكن التعرف على واقع الضرائب إلا بالتعريف بهذه الأصناف ومحاولة تحديد طبيعتها وكميتها.

3-1- اللزمة :

وهي ضريبة عينية ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر عند تعذر أخذ العشور وجمع الزكاة من القبائل التي ظلت محافظة إلى حد ما على استقلالها المحلي، والتي لا تتعامل مع سلطات البايلك إلا عن طريق شيوخها الذين يتصرفون في شؤونها ويقومون بجمعها في فصلي الربيع والشتاء عامة (4)، تعتمد هذه الضريبة على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية ولتموين الجند أثناء تواجدهم في الأرياف فهي تفرض على القبائل الخاضعة أو قبائل الرعية (5).

أما عن قيمة هذه الضريبة فهي تحدد حسب المحصول الزراعي ورؤوس الماشية ما بين 10 و 15 بوجو، وقد تنخفض هذه القيمة نظرا لفقر الأسر فلا تتعدى خروفا واحدا أي ما قيمته 2

1- وهي أراضي مخصصة لتربية قطعان الدولة من أغنام وأبقار وإبل، والتي توضع تحت إشراف شخصيات ذات مكانة ونفوذ لأهمية إنتاجها ، ينظر، ناصر الدين سعيدوني، ورفقات جزائرية ... ، المرجع السابق، ص 504.

2- تعرف الأراضي المشاعة بأراضي السبيقة بالغرب الجزائري، أي أرض السابقة نسبة لملكها الأول، وبأراضي العرش بالوسط والشرق الجزائري، كان العثمانيون يقومون بالاستيلاء على أجزاء من أراضي القبائل التي ترفض دفع المطالب المخزنية ويمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها ودفع الخراج المتفق عليه، وقد كانت أغلب هذه الأراضي غير خاضعة للبايلك، وبعيدة عنها وكانت كل قبيلة تعرف حدود أرضها وتسنغلها إما بالزراعة أو الرعي، لذلك فهي أراضي لا تشتري ولا تنتقل بالإرث، وإنما تتصرف فيها القبيلة بشكل جماعي، ينظر، بلبروات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران ، 2007 - 2008 م، ص 304.

3 - عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 109 ،

4- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 91.

5- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م ، ص 149.

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

بوجو⁽¹⁾. وقد كانت اللزمة التي تقدم للبايلك تختلف وفقا للمناطق والنواحي فمثلا قبائل اليعقوبية⁽²⁾ في بايلك الغرب تقدم إلى البايلك لزمة تتكون من : العبيد والصوف والمواشي والسجاد والجمال وغيرها، بالإضافة إلى لزمة نقدية.

وكذلك قبائل الأغواط التي كانت تدفع لزمة أو إتاوة منتظمة أشار إلى تفاصيلها أحمد ابن هطال التلمساني حيث يشير إلى أنه كانت هناك بعض القبائل كأهل تاجموت وعين ماضي في الأغواط التزمت بدفع 100 خادم ، 5000 سلطاني، 100 ثوب، 4 خيول لتلك السنة فقط لكن بعد رفضهم دفعها كل سنة قام البايلك بمهاجمتهم وإخضاعهم، فالتزموا بدفع 100 خادم و5000 بوجو و 250 جمل و 4 خيول و 200 ثوب، إضافة إلى اللزمة التي يدفعونها كل عام⁽³⁾.

أما عن بايلك الشرق فقد كان يقدم بين يدي الداوي 80 ألف ريال كبيرة بنقطة، و باي التيطري فيدفع 14 ألف ريال صغير، أما هديته وعوائده التي يدفعها فأقل من باي الغرب وباي الشرق وكل الخلفاء (خليفة البايلك) يدفعون اللزمة كل 6 أشهر نصف ما يدفعه البايات ، أما قائد سباو⁽⁴⁾ فيدفع نحو ما يدفعه باي التيطري في دنوشه، إلا أن مقامه صغير وليس له خليفة فهو يدفع 1000 ريال كبير لزمة⁽⁵⁾.

وفي بداية الاحتلال الفرنسي فقد قدرت قيمة هذه الضريبة حسب ما أشار إليها الزهار ب : 546.285 فرنك⁽⁶⁾.

ونظرا لغياب سجلات خاصة بضريبة اللزمة تظل هذه التقديرات نسبية، وما توصل إليه الفرنسيون من معلومات تبقى إحصائيات تقديرية.

¹ - عقاد سعاد، المرجع السابق ، ص 110.

² - منطقة تقع جنوب معسكر إلى غاية الشط الشرقي، وقد كانت مقسمة إلى فرعين غربية تابعة إلى آغا الدواير، وشرقية تابعة إلى آغا الزمالة، وأهم قبائلها هي : الجعافرة ، الغرابية ، بني مطهر ، الأحرار، ... الخ، ينظر، دباب بو مدين : بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بالعباس، 2016 - 2017 م ، ص 60 .

³ - أحمد ابن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري الصحراوي ، تح ، محمد بن عبد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1969 ، ص ص 52 ، 55.

⁴ - ظلت قيادة سباو تابعة للبايلك التيطري إلى غاية سنة 1769 م فبعد تمرد قبيلة فليسة في هذه السنة نقلت إدارة سباو إلى دار السلطان، ينظر، صالح عباد، المرجع السابق ، ص 290 .

⁵ - الزهار، المصدر السابق ، ص 46.

⁶ - شهرزاد شليبي، المرجع السابق ، ص 219.

3-2- الغرامة:

وهي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية تفرض على سكان المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية عوضا عن العشور وهذه الضريبة غالبا ما تؤخذ عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الأهالي⁽¹⁾، أما القبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات فتفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة، في حين نجد العشائر التي تعتمد في حياتها على الرعي والإنتاج كقبيلة النمامشة والحنانشة⁽²⁾ ببايلك الشرق، وأولاد مختار بالتيطري فتفرض عليها الغرامة مدة واحدة، وهي لا تستند إلى أي إحصاء أو أي سند قانوني لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف عن الثروات، ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام والبيوت، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال... الخ⁽³⁾.

تستخلص ضريبة الغرامة باعتماد الدولة على المحلات العسكرية⁽⁴⁾، ونظرا لكون الغرامة تتحكم فيها قوة المحلة وحزم الحكام وطبيعة علاقاتهم بشيوخ القبائل، فإن مقدارها يختلف من جهة إلى أخرى.

3-3- المعونة :

وهي ضريبة مستحدثة تدفع نقدا أو عينا وتكون إلزامية، حيث تفرض على كل القبائل الداخلة تحت نفوذ القيادة⁽⁵⁾، أو المتعاملة معهم، وهي عادة تدفع شهريا أو تستخلص فصليا

¹ ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 303.

² "الحنانشة" تعود أصول هذه القبيلة إلى قبيلة هواره البربرية، ويمتد مجال الحنانشة في أطراف الإيالتين التونسية والجزائرية، فهو تقريبا على بعد 4 فراسخ من وادي صراط يمتد شمالا إلى واد الخميس وجنوبا إلى وادي مسكيانة ، ينظر، الحسن ابن محمد الوزان الفاسي: وصف إفريقيا، تر، محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1983 ، ج 2 ، ص 63.

³ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 95.

⁴ "المحلات" مفردا محلة ، وهي المكلفة بجباية أموال الزكاة وغيرها من أنواع الضرائب ، تبدأ عملها بين شهري ماي وكتوبر وتنتقل بين القرى والقبائل تجمع الضرائب المفروضة، ويتحمل الأهالي نفقات إطعامها ومصاريفها، ينظر، مؤيد محمود حمد المشهداني: "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 = 1830" (مجلة الدراسات التاريخية والحضارية) مج 5 ، ع 16 ، جامعة تكرت ، 1434هـ / 2013 م ، ص ص ، 422-423.

⁵ "القياد": مجموعة القياد أغلبهم كانوا يتولون الإشراف على شؤون الأوطان (أي البوادي) ويقومون بإقرار الأمن واستخلاص الضرائب من أهالي الأرياف ، وللوصول إلى هدفهم هذا كانوا يعودون إلى شيوخ الدواوير

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

ونادرا ما توظف سنويا، تؤخذ في شكل مساهمات تموين قوات المحلة والبايلك وعادة تفرض لتغطية نفقات الموظفين في الإدارة المركزية في المواسم الدينية والمناسبات السعيدة كالأفراح مثلا، ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة لذلك، كما يتكفل شيوخ الدواوير بجمعها في الأرياف⁽¹⁾، وقد يختلف مقدار قيمتها من بايلك إلى آخر حسب ما تحدده السلطة ، وحسب ما يشير إليه سعيدوني أن أكثر المعونات التي كان لها دور كبير في إثراء خزينة البايك هي معونات بلاد القبائل، والتي كانت تساهم بكميات من الحبوب والتين المجفف والزيتون ومقادير من الفضة وغيرها⁽²⁾، ومن أشهر هذه القبائل التي كانت تدفع المعونة سنورها في الجدول الموالي:

جدول 5 يمثل : القبائل التي كانت تدفع المعونة ومقدارها⁽³⁾

المنطقة	نوع المعونة	مقدار المعونة
القبائل	الحبوب ، ماشية ، تبـن مجفف	500 ريال بوجو
قبائل بوغني	الحبوب	125 ريال
برج سباو	الحبوب ، زيت الزيتون	تدفع 3000 بوجو و 2 قلة زيت قيمتها 1000 بوجو و 100 حمولة حمل من التين الجاف والتي تقدر قيمتها ب: 5000 بوجو و 64 خروفا عاديا .
قبيلة بني ايراشن جرجرة	الحبوب وزيت الزيتون	قدرت ب : 125 فرنكا
قبيلة فليسة	نقود	500 ريال بوجو
قبيلة بوغني	نقود	125 ريال سنويا

والأعراش، ويستعينون بفرسان المخزن وفرق الحامية التركية ، وكانت قلة من القياد أنيطت بها مهام الإشراف على سير الخدمات الاجتماعية داخل المدن الجزائرية كقايد العبيد، وقايد الشوارع ... الخ ، ينظر، أحمد السليمانى، المرجع السابق ، ص 31.

¹ ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 305.

² ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 97.

³ شهرزاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 220.

قبيلة غريب نهر الشلف وأولاد شايب شلالة التيطري	نقود	24.800 ألف ريال بوجو سنويا
--	------	----------------------------

3-4: الخطية⁽¹⁾:

وهي ضريبة مستحدثة تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية، وكمثال على ذلك هناك رسالة⁽²⁾ غير مؤرخة وموقعة من الباي محمد إلى أهل تساريت جاء فيها: "عامة أهل تساريت ، سلام عليكم وبعد جعلنا عليكم أربعة مائة سلطاني خطية، وبعثنا لكم الخلاصة فاعتزموا بخلاصها لا بد ولا بد وإلا نبعث لكم مائتين فارسا ذنوبكم على رقابكم والسلام". وهذه الرسالة المقتضية في حق أهل تساريت لم تحدد التاريخ ولا سبب هذه الضريبة المفروضة هل هي دورية أم عارضة بسبب جرم ارتكبه⁽³⁾.

وعادة ما يعقب دفع الخطية في حالة العصيان على عهد الأمان بالنسبة للفرد أو الجماعة بعد الإيفاء بتعويض الأضرار التي نتجت عن الأحداث التي ترتبت عن العصيان، وأيضا في حال وقوع جرائم القتل، وكذلك عند انتهاك الحرمات تصبح الخطية بمثابة الدية التي كانت تحدد مبدئيا ب: 500 ريال بوجو للشخص، وقد تتضاعف حسب القتل ومكانته الاجتماعية⁽⁴⁾.

وعلى كل فإن المداخل المترتبة على الخطية غالبا ما يحتفظ بها القياد أو الشيوخ مما يحول دون إدراجها ضمن الضرائب المصرح بها، والتي كان الموظفون يحرصون على دفعها للخزينة العامة، هذا ما حال دون التعرف على قيمتها بالنسبة للقبائل وحتى الأفراد .

¹- " الخطية " مشتق من الخطأ يستعمل عادة للدلالة على الغرامة المفروضة لعقاب من ارتكب خطأ في حق البايلك ينظر، أحمد بحري: " ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظواهر المازونية "، (المجلة الجزائرية للمخطوطات) ، ع 10، جامعة وهران- الجزائر، 2013 ، ص 12 .

²- ينظر الملحق رقم:04.

³- أحمد بحري ، المرجع السابق ، ص 12 ، 13.

⁴- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية... ، المرجع السابق، ص 340.

4- ضرائب إضافية:

تؤخذ في المناسبات والمواسم وعند الحاجة بغرض تدعيم القدرة المالية لخبزينة الدولة وتغطية حاجات موظفي الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية، وقد تنوعت هذه الضرائب⁽¹⁾ منها:

4-1- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي :

هي مساهمة قياد الأوطان في الدنوش الذي ترسله المقاطعات إلى الباشا مرة كل ستة أشهر، وبفضل مداخيلها يشتري الباي أغلب الهدايا التي يقدمها للداي، يحدد الباي قيمتها سنويا حسب أهمية القبيلة ومحاصيلها، حيث جزء منها يدفع صيفا والجزء الآخر يدفع شتاء⁽²⁾ وتتألف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينية مثل القمح والشعير والعسل والشمع والزيتون وغيرها ، بالإضافة إلى مبلغ من النقود، وقد قدرت ضريبة الدنوش بباييك دار السلطان وحدها ب: 50.000 قرش قوي، وفي باييك التيطري 248.000 بوجو سنويا، فضلا عن ضيفة الدنوش الخاصة بباييك الشرق والغرب⁽³⁾.

4-2- الفرخ والبشارة:

وهي بمثابة رمز الفرخ والابتهاج بتولية الباي أو إقراره من جديد، أو بمناسبة الأحداث السعيدة، وتكاد تكون سنوية حيث توفر للخبزينة ثروات مهمة فهي في باييك قسنطينة وحده تبلغ 20 ألف بوجو.

4-3- خيل الرعية :

هي عبارة عن مساهمات نقدية، أو عدد من الخيول ومجموعة من الدواب (بغال...) تدفعها قبائل الرعية بالناحية الغربية على وجه الخصوص⁽⁴⁾، وتشمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة الباييك⁽⁵⁾، وهي تختلف من جهة إلى أخرى، فباييك الشرق يقدم ما بين 600 إلى 700 حصان دعما للحملات العسكرية

¹ ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية... ، المرجع السابق، ص 341

² صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 347.

³ ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 98.

⁴ فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص23.

² - ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 307.

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

كما تدفع هذه الضريبة في المناطق الصحراوية من الجمال أو البغال وتقدم مرة كل ثلاث أشهر⁽¹⁾.
يضاف إلى هذه الضرائب أنواع أخرى منها :

* **معونة حق البرنوس**: وهي عبارة عن هدية عينية تفرض على كل شيخ تسلم الخلعة⁽²⁾ رمز إسناد المنصب أو تجديده .

* **معونة حق الزمام** : تسلم لقائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور .

* **معونة مهر الباشا**: وتقدم بمناسبة جمع هدايا الدنوش إلى الداوي من الباشا بمدينة الجزائر.

* **مهر الفرس** : تتمثل في فرس حربي تقدمها قبائل الرعية للسلطة التركية⁽³⁾.

* **رسم الحصة** : يؤخذ هذا الرسم على الحبوب التي يشتريها سكان الجنوب الصحراوي من أسواق التل في الشمال.

* **رسم المكس** : وهو ما يؤخذ على مبيعات الأسواق الريفية كحمل من التمر مثلا يؤخذ عنه رسم قدره 50 درهما وقنطارا من الأرز يؤخذ عنه رسم مقداره 200 درهما⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: ضرائب اقتصادية حضرية

إن الصنف الثاني لمصادر دخل خزينة الإيالة توفره الدنوش وعوائد البايليك والرسوم المفروضة على سكان المدن، ونقاباتهم المهنية، والمحلات التجارية، ورسوم الجمارك وغيرها من الضرائب التي تفرض على سكان المدن، ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الأنواع من مصادر الدخل سوف نتعرض إليها بشيء من التفصيل .

1 - شهرة زاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 222 .

2 - أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية المجموعة 3190 الملف الأول الوثيقة رقم 129.

3- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية ... ، المرجع السابق، ص 307.

4- بلبروات بن عتو ، المرجع السابق ، 326 .

1- عوائد سكان المدن⁽¹⁾:

إن أهم العوائد المفروضة على سكان المدن هو ما كان يعرف عند الأهالي بضيافة دار الباي، والتي كانت تؤخذ من سكان المدن التي ليس بها نوبة معسكرة، وتتراوح حسب سعيديوني ما بين 800 و 2000 ريال، يضاف إليها 14 حصانا⁽²⁾ معدا ومجلا و 4 خيول قادة، لذلك فهي ضريبة مخصصة لتغطية تكاليف استقبال الباي⁽³⁾.

كما توجد عوائد أخرى تعرف ب: "ضيافة متاع دار السلطان" أو "ضيافة متاع خير الدين" التي كانت تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد⁽⁴⁾ بمناسبة استبدال الحامية⁽⁵⁾ المعسكرة في المدينة وقد كانت تدفع هذه الضريبة داخل الإيالة بحسب أهمية المدن فقد تبلغ في المدن الرئيسية مثل المدينة 3 آلاف بوجو، بينما في المدن المتوسطة الأهمية كدلس لا تتجاوز 350 بوجو⁽⁶⁾.

2- العوائد والدنوش :

تعتبر الدنوش من أهم المصادر الرئيسية للخبزينة ، وهي عبارة عن مساهمات فصلية وسنوية نقدية أو عينية كالتحف والأثاث والعبيد والملابس وغيرها تساهم بها البايليكات الثلاث، بالإضافة إلى ما يقدم من دار السلطان وقيادة سباو، حيث يحول جزء منها إلى خزينة الدولة، وجزء آخر يخصص كهدايا ترضية لموظفي الدولة⁽⁷⁾، وعلى كل باي تقديم دنوشه في الوقت المحدد، وهذا ما أشار إليه الزهار حيث يذكر أن قدوم باي التيطري وباي الشرق وقائد سباو

¹- "العوائد" لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن نوع من الضرائب والعطايا كان يساهم بها الأهالي في مواسم معينة ، وبكميات محددة ، ينظر، ناصر الدين سعيديوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 105.

²- ناصر الدين سعيديوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 104.

³- توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص 187.

⁴ - "شيخ البلد": هو من الموظفين المهمين الذين يختارون من بين ذوي المكانة والنفوذ يتولى الإشراف على النقابات المهنية والطوائف السكانية ، ويحرص على تسلم الرسوم من أمناء النقابات ووضعها في الخزينة العامة ، وقد يحتفظ بجزء منها لتصرف حاجاته والقيام بواجباته، ينظر، متولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ / 1695 - 1705 م)، تح وتق و تع ، ناصر الدين سعيديوني ، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، (د ت) ، ص 77.

⁵ - "الحامية": عرفت الحامية العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في العهد العثماني قصد حفظ الأمن وجباية الضرائب ب " المحلة " وهي جيش متحرك داخل البلاد عبر مجال جغرافي واجتماعي ثابت وخلال مواسم معينة، ينظر، جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 80.

⁶ - ناصر الدين سعيديوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 104.

⁷ - فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص 25.

الفصل الثاني.....موارد الخزينة

كان يقع في الربع كل ثلاث سنوات، أما قدوم باي الغرب فكان يقع في الخريف (1)، وكمثال على ما قدمه البايات خلال حكم محمد عثمان باشا (1766 - 1791م) فإن باي الغرب قدم من الدراهم نحو 20 ألف دورو، ومن المصوغ مقدار نصف ذلك، وأربعة من الخيل العتاق، ونحو 30 عبدا كبارا و20 عبدا صغارا من العبيد السود، وحياك القرمز وصنعة تلمسان ، وحياك الحرير، والشمع ، والعسل ،...الخ (2).

أما عن مقدار الدنوش من بقية البايليكات فقد أخذت من عدة مصادر نقلا عن سعيدوني سنحاول إدراجها في الجدول التالي :

جدول 6 يمثل: عائدات الدنوش (3)

القرون	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان
أوائل ق 17م	120 ألف ريال بوجو	100 ألف ريال بوجو	50 ألف ريال بوجو	50،000 قرش
أواخر ق 18م	228.000 قرش	237.000 قرش	67.000 قرش	50.000 قرش
أوائل ق 19م	75.000 قرش أو دولار اسباني	4.000 قرش أو دولار اسباني	60.000 قرش أو دولار اسباني	/
عند الاحتلال	778.811 فرنك	622.402 فرنك	141.213 فرنك	/

1- الزهار ، المصدر السابق ، ص 35 .

2- المصدر نفسه ، ص 36

3- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 102.

مايلاحظ من خلال الجدول أن الدنوش والعوائد الفصلية التي يساهم بها بايلك قسنطينة يفوق أو يأتي في معظم الأحيان في الطليعة، ويكاد يقاربه بايلك الغرب، بينما بايلك التيطري وأوطان دار السلطان فهما لايمدان الخزينة إلا بموارد قليلة من الثروة .

3- عائدات بيت المال⁽¹⁾:

تمثل عائدات بيت المال مكانة مرموقة وأهمية كبيرة نظرا للأموال التي كانت تجنيها من عدة مصادر وهي: مداخيل كراء العقارات التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة، وكذا التركات والودائع التي تبقى شاغرة وليس لها وريث شرعي⁽²⁾، فكان يتم بيعها بالمزاد العلني بسوق الدلالة⁽³⁾ وتمنح حصة منها إلى الدولة حسب الأحكام الشرعية، لذلك تعد مؤسسة بيت المال التي يشرف عليها "ناظر بيت المال"⁽⁴⁾ وأعوانه دعما لخزينة الدولة خاصة في فترات الأوبئة لأنه في هذه الفترة تزداد المداخيل من التركات لازدياد عدد الوفيات، حيث كانت خلال القرن 18 م تدفع لخزينة الدولة 400 بوجو أي ما يعادل 700 فرنك⁽⁵⁾، ومن ثم أصبحت مؤسسة بيت المال كلما جمعت 50 ألف فرنك في الصندوق تحوله إلى خزينة الدولة⁽⁶⁾.

4- ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية⁽⁷⁾

إن هذا النوع من الضرائب كان يتميز بثنائية النظام الجبائي، حيث كانت جباية الضرائب تتم عن طريق أمناء النقابات المهنية⁽⁸⁾، وأيضا من طرف شيخ البلد الذي كان مكلف بجباية الضرائب

1- "عائدات" لفظ يطلق على الضرائب المالية والعينية التي تؤدي إلى خزينة الدولة وتمول بيت المال والأعباس لذلك نجدها تختلف عن العوائد والتي سبق ذكرها وأصبح لكلا اللفظين - العوائد والعائدات - استعمال خاص به ، ينظر، ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 105.

2- شهرزاد شلبي، المرجع السابق ، ص 228.

3- عائشة غطاس: "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمدينة الجزائر - العهد العثماني" (مجلة إنسانيات)، ع 3، 1997، ص 74.

4- أطلق لفظ الناظر على المشرف وخاصة المشرف المالي ، وهو اسم وظيفة مأخوذة من النظر الذي هو رأي العين لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه ، ينظر، مصطفى بركات ، المرجع السابق ، ص 223.

5- صبرينة لنوار: مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009 - 2010 م ، ص 95.

6- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 103.

7- أنظر الملحق رقم : 05

8- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 (مقارنة اجتماعية - اقتصادية)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000 - 2001 م ، ص 232.

الضرائب المستحقة على الجماعات أو الأمناء الخاضعين لسلطته، والتي اشتملت على 32 أمينا⁽¹⁾، وقد أشار وليام شالر إلى ضريبة واحدة يقدمها شيوخ البلد، بلغت ثلاثة آلاف دولار⁽²⁾، ومهما يكن مصدر جباية الضرائب فقد عملوا على تزويد الخزينة بمبالغ مالية وتوفير الخدمات الاقتصادية، وأيضاً تزويد موظفي الدولة ببعض المواد المصنعة مجاناً كتجهيز حدادي مليانة الوجاق بما يحتاجونه من الأسلحة والسروج والأجمة للخيل وغيرها .

وقد كانت هذه التنظيمات النقابية عن طريقها يساهم كل دكان بضريبة سنوية قَدَّرَهَا سعيديوني ب: 30 سنتيماً شهرياً⁽³⁾، بالإضافة إلى دفع أجر شهري إذا كان الدكان ملك للدولة وهذا المبلغ إجباري وليس اختياري⁽⁴⁾، وحسب فونتير دي بارادي فإن الحوانيت والصنائع كانت تقدم أسبوعياً ضريبة تقدر ب: 20 باستير، أو مايعادل 700 بدقة شيك في الثمانينيات من القرن 18 م على يد شيخ البلد⁽⁵⁾، أما ضريبة الكوشة فقدت بحوالي 3 بوجو، وكان هناك من الأفراد من يدفع ريالين ونصف⁽⁶⁾، كما اعتبرت الحانات نوع من أنواع المحلات التجارية لأن هذه الحانات كانت ملكاً للدولة، وكل صاحب حانة ملزم بدفع 2 دورو إسباني شهرياً، كما يدفع 9 فرنكات على كل برميل خمر يتم بيعه، وقد بلغ الإيجار الشهري لهذه الدكاكين 24.000 فرنك سنوي ونتيجة للانتشار الواسع لها في مدينة الجزائر فقد فرضت الدولة فريضة النساء المنحرفات وهي ضريبة لم تكن موجودة في كل المدن، يتكفل "المزوار"⁽⁷⁾ باستخلاصها ، وقد قدرت ب: 24 ألف فرنك⁽⁸⁾.

¹ - عائشة غطاس: الحرف والحرفيون... ، المرجع السابق، ص 229.

² - وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا (1816 - 1824) ، تـر، اسماعيل العربي ، ش و ن ت ، الجزائر، 1982، ص 60 .

³ - ناصر الدين سعيديوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 106.

⁴ - علي آجقو، المرجع السابق ، ص 350.

⁵ - (venture de paradis ، j) ، Tunis et Algerau XIII é، (Siécle،m ، bib ، Arabe sindbad ، paris ، 1983، p 245.

⁶ - عائشة غطاس: الحرف والحرفيون... ، المرجع السابق، ص 192.

⁷ - "المزوار": يعرف بقائد الليل أو القائد الأعلى للشرطة الليلية ، يطلع على ما يجري بالمدينة نهاراً بواسطة مساعديه وفي كل صباح يعرض تقريره للداي ، كان له سجن خاص يقع بسوق المقفولجية يزع فيه كل من يقترف أخطاء ، ولكن مع نهاية القرن 18 م قل شأن وظيفة المزوار وعدت غير مستحبة لما أنيطت به مراقبة نساء الدعارة ، من بين الذين تولوا مهمة المزوار نذكر: إبراهيم بن الحاج يحي عام 1748م ، الحاج ابراهيم المزوار عام 1780 م وغيرهم ، ينظر، عائشة غطاس ، المرجع نفسه ، ص 111.

⁸ - الشويهد ، المصدر السابق ، ص 129.

5- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك، والتي تعرف أيضا برسوم المرسى، يقوم باستخلاصها قائد المرسى أو خوجة الجمرك، وهي متنوعة منها حق الإرساء⁽¹⁾ بالموانئ الجزائرية والمقدرة حسب سعيدوني ب: 20 قرشا على السفن المنتمية للإيالة الجزائرية أو الدولة العثمانية، و 40 قرشا على السفن المنتمية للدول المسيحية المسالمة، و 80 قرشا على سفن الدول المعادية⁽²⁾.

كما توجد هناك ضريبة أخرى نسبية تفرض على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن، فكل أنواع السفن يدفع عنها عند الدخول نسبة 12.5 من قيمة السلعة عند البيع، والتي تستخلص لمصلحة الخزينة، كما يدفع نفس النسبة على السلع التي تشتري في عين المكان لشحنها على السفن في عودتها⁽³⁾، كما توجد هناك رسوم أخرى تشبه رسوم الجمارك في تنوعها واختلاف مقاديرها تعرف برسوم المكس على الأسواق في المدن والبوادي، فعلى كل سوق يوجد قائد⁽⁴⁾ ينصب لاستخلاصها وتنظيم جبايتها وعلى كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها لأسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس فمثلا: حمل التمر يتوجب على صاحبه 50 درهما، وقنطارا من الأرز يتوجب على صاحبه 20 درهما

ونجد أن هذه الرسوم تساهم فيها القوافل القادمة إلى مدينة الجزائر من مختلف جهات الإيالة، كقافلة تلمسان التي يتوجب على كل حمل منها دينار واحد، وهناك نوع آخر من فوائد التعامل التجاري يدخل ضمن مصادر دخل الإيالة ينتج من أرباح تصدير بعض المواد الأولية المحتكرة من طرف الدولة كالحبوب والزيتون والصوف... الخ، فهذه المواد يشتريها البايلك من الأهالي بأثمان بخسة، أو يأخذها مقابل ضرائب معينة ثم يعيد بيعها إلى الخارج بأرباح مهمة قد تصل فائدتها إلى حوالي 50% أو 60% من ثمنها الأصلي، فأرباح الحبوب وحدها تقدر ب 80.000 فرنك⁽⁵⁾.

1- "حق الإرساء" كل أنواع السفن تدفع رسم الإرساء الذي هو 50 قرشا يدفع نصفه بالقرش (الإسباني)، والنصف الآخر بالدرهم، وهذا الرسم يستخلص لحساب قائد الميناء والترجمان، وحارس مدخل الميناء، ينظر، جمال قنان : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص 193.

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 107.

3- جمال قنان: نصوص ووثائق... ، المرجع السابق، ص 194.

4- "القائد" مكلف بجباية المكوس يدعى ب " خوجة الرحبة " يفرض رسوم على السلع المعروضة والبهائم المباعة ينظر، توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 195.

5- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 108، 111.

6- المصادرة والتغريم⁽¹⁾:

كانت الأملاك المصادرة تشمل أملاك منقولة وثابتة، تباع في المزاد العلني تحت رعاية بيت المالجي ومساعد العدل وتدخل فوائدها لخزينة الدولة⁽²⁾، وقد تكررت عمليات المصادرة والتغريم طيلة العهد العثماني، وأصبحت شائعة في السنوات الأخيرة للحكم التركي خاصة بعد شح مصادر الدخل الأخرى، ولأخذ فكرة على مدى ضخامة الثروات التي تم الاستحواذ عليها عن طريق المصادرة والتغريم، نذكر بعض ما أشار إليه سعيدوني والمهدي بوعبدلي أنه في سنة 1792 م صودرت ثروات صالح باي (1185هـ - 1771م) بقسنطينة إثر تمرده وقتله، وقد بلغت من الضخامة ما جعلها تماثل ودائع خزينة الجزائر والتي قدرها بعض الكتاب بأكثر من 60 مليون فرنك⁽³⁾، وكذلك مصطفى باي التيطري الذي عزل وتم مصادرة أملاكه ، والتي قدرت ب : 1440.14 ريال سنة 1699 م، كما شملت المصادرات حكام الجزائر مثل الحاج يوسف بن رمضان حاكم الجزائر⁽⁴⁾.

7- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى :

ترجع في أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين البلاد الإسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم، فهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد⁽⁵⁾، وقد كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية يتكفل كبيرهم "المقدم" بتقديمها إلى الخزانجي أو شيخ البلد، وقد بلغت في مدينة الجزائر ما بين 500 و1000 بدقة شيك أسبوعيا⁽⁶⁾ ، كما ألزموا أهل الذمة بدفع الضرائب الجمركية المستحقة على جميع أنواع البضائع ووصلت قيمة الجزية التي يدفعها النصارى اليهود إلى ألف بدقة شيك سنويا⁽⁷⁾، أما الأندلسيون الذين استقروا في المدن الساحلية فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قدرت أثناء القرن 16 م ب: 300 دوكة بشرشال، 800 زيانى ذهب، 600 قيسة من الحبوب، 20 رطل

¹ - هو أسلوب عقابي انتهجته السلطة العثمانية في المناطق التي خضعت لها، يقوم على المصادرة والتغريم أو العزل ينظر، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 1642 وثيقة رقم 20.

² - صالح عباد، المرجع السابق ، ص 350 .

³ - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 35.

⁴ - صبرينة لنوار، المرجع السابق ، ص ص 39 - 40.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 105.

⁶ - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 33.

⁷ - شهرزاد شليبي، المرجع السابق ، ص 229.

زبدة، 70 بغلا للخدمة، 3 خيول للركوب في مدينة مستغانم⁽¹⁾.

بعد دراستنا لموارد الخزينة لاحظنا أنها كانت متعددة ومتنوعة منها موارد خارجية كعائدات البحرية التي عرفت تزايد وتنوع خلال القرن 16 م، ولكنها بدأت تعرف تراجعاً تدريجياً وسرعان ما سارت نحو الضعف والانكماش بسبب الظروف المحيطة خاصة الظروف الخارجية المتمثلة في الحملات الأوروبية كحملة اللورد إكسموث سنة 1816 م التي كانت بمثابة الضربة القاضية للنشاط البحري، وأيضاً هناك موارد أخرى كانت تحصل عليها الإيالة عن طريق الضرائب المفروضة على السكان، والتي لم تكن قارة بل متغيرة حسب الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلاد، ومهما يكن من تنوع في موارد الخزينة فكلها كانت تدر أموالاً طائلة للخزينة.

¹ - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 33.

الفصل الثاني حماة مهارة حاد اليد حاسمة

نفقات الخبزينة

المبحث الأول: الرواتب

المبحث الثاني: الهدايا

المبحث الثالث: نفقات عامة

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى موارد دخل الخزينة يجدر بنا في هذا الفصل أن نستعرض وجوه الإنفاق التي تتحملها خزينة الدولة باعتبارها جانبا مهما من المعاملات المالية للخزينة، وكذا النفقات المالية من حيث الأغراض التي تنفق فيها لارتباطها أساسا بأجهزة سير الدولة من جريات الجند، ورواتب الموظفين، أو هدايا وترضيات، كما قد تكون في شكل مساهمات في الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية وغيرها، لكن هل شملت هذه النفقات جميع المجالات؟ هذا ما سنحاول أن نتعرف عليه في هذا الفصل .

المبحث الأول: الرواتب

1- رواتب الجند

تعتبر جريات الجند⁽¹⁾ إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة العامة بشكل منتظم وقد تكون من النقود والعين في آن واحد⁽²⁾، تقدم هذه الأجور للجند بدار الباشا بعد إقامة احتفال كبير يحضره الداى وكبار الضباط الموظفين وجميع أفراد الإنكشارية، وفي مقدمتهم آغا الإنكشارية⁽³⁾ الذي يجلس إلى يمين الداى ويقوم بتوزيع الرواتب على المسجلين في سجلات رواتب الإنكشارية⁽⁴⁾، وهذه السجلات كانت لها تسميات مختلفة منها "دفترى بكيجيريان" أو "دفترى يكيجيريان محروسة جزايري"، يشرف عليها موظف يدعى "مقطاعي" وهو المسؤول على دفاتر حساب الأجور⁽⁵⁾ يبدأ التوزيع الذي يقوم به الآغا بالداى أولا والذي

¹ "الجريات" جمع جراية وهي مرتبات الجند وعلاوات الموظفين، تعرف في أقطار المشرق التابعة للدولة العثمانية بالعلوفات أو السليانة، ينظر، ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية ... المرجع السابق، ص 97.

² وليام سينسر، المرجع السابق، 71.

³ "آغا الإنكشارية": مصطلح كان شائعا في العهد العثماني استعمله العرب للدلالة على صاحب منصب "يني جرى آغاسي" وهو الرئيس المباشر للقوات الإنكشارية، وكان مقدما على جميع ضباط الدولة وكان يحضر جلسات الديوان الهمايوني مع الصدر الأعظم وبقية الوزراء، ينظر، حسان حلاق وعباس صباغ، المرجع السابق، ص 11.

⁴ عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، م م و د ب ح و ث ج، الجزائر، 2007م، ص 87.

⁵ حسان كشرود: رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007-2008م، ص 70.

يأخذ نفس أجور الجندي البسيط، ثم بقية أفراد الإنكشارية بالمناداة على أسمائهم من السجل الخاص بهم⁽¹⁾.

حيث يتسلم كل واحد من الجند راتبه بنفسه من أيدي الخزانجي والذي يشرف على توزيع المرتبات بعملة ذهبية أو فضية توزن وتراقب من طرف المراقب المالي⁽²⁾.

كانت رواتب الجند تنقسم إلى قسمين: رواتب شهرية تتفق عليهم كل شهرين قمرين وتعرف بالجرديات الصغرى لأنها تخص قسما من الجند فقط، أي أولئك المتواجدين في مدينة الجزائر، بينما بقية الجيش الموزع على الحاميات في أنحاء الإيالة فيعين له موعد سنوي يقبض فيه جريته، وهذه المناسبة تعرف بالجرديات الكبرى، وقد كانت تتم في فصل الربيع وتدوم العملية أربعين يوما⁽³⁾ دون انقطاع حتى يتسنى لجميع المكلفين بتوزيع المرتبات، ولكل مجند من الحضور شخصا لاستلام راتبه، ما عدا المسجلين ضمن فرقة البحارة، حيث يستلمون رواتبهم بالميناء من طرف أمير البحر، وعلى هذا فإن وقت قبض الرواتب محدد ولا يجوز لأي شخص أن يتغيب لأنه في حال غيابه يحرم من الراتب إلا إذا قدم عذرا مقبولا كشدة المرض مثلا⁽⁴⁾.

أما عن الأشهر المحددة لدفع الرواتب فهي: محرم - ربيع الأول - رجب - رمضان ذو الحجة، كما كانت تدفع الرواتب كل أيام الأسبوع ماعدا يوم الجمعة، وتكون في بهو وساحة القصر تحت إشراف آغا العسكر، في حين أن الضباط يتقاضون رواتبهم في الديوان، كما يخول للبايات دفعها في بايلكاتهم⁽⁵⁾. وقد كانت رواتبهم تختلف حسب رتبة الجندي وأقدميته فقيمة الأجر المقدم للإنكشاري حسب ما أشارت إليه جميلة معاشي نقلا عن شوفال أن الأجر الصافي المقدم للإنكشاري قدر ب 25 ريال كل شهرين، ويرتفع حسب الأقدمية فيبدأ ب

¹ - جميلة معاشي، المرجع السابق، ص31.

² - علي خلاصي: الجيش في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص135.

³ - حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص135.

⁴ - علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث...، المرجع السابق، ص136.

⁵ - حسان كشرو، المرجع السابق، ص71.

275 أقة⁽¹⁾، ويزيد ب50 أقة كل سنة، وبعد 15 سنة يصل الأجر إلى أقصاه أما حسب شاو فإن الأجر القاعدي للإنكشاري يساوي 275 أقة، أما أعلى أجر فيقدر ب: 60 ريال كل شهرين⁽²⁾، وحسب دفتر التشريرات فإن أقل أجر نقدي يقدر ب 14 صايمة، وأعلى أجر فيقدر ب 160 صايمة⁽³⁾، أما العنترى فيشير إلى أجر الإنكشاري فيقول: "أن الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار باشا الجزائر كل سنة أعني من خزينتها قدره مائة ريال جزائري سكة⁽⁴⁾ ذلك الوقت فيؤمن عيلته وأولاده"⁽⁵⁾، وحسب جون جون وولف فيقدر قيمة الجندي الإنكشاري ب14 موزونة كل شهرين⁽⁶⁾، وعليه فإن أقصى أقصى ماتدفعه الخزينة مرتبا هو 400 موزونة لكل جندي، كما يبلغ مقدار الجريات 150.000 سكة جزائرية باعتبار أنه يوجد في الجند 12000 تركي وكرغلي، يتناول كل واحد 2سكات⁽⁷⁾.

أما عن رياس البحر الذين كانوا يعتبرون جزء من القوات العسكرية فإن جرياتهم يستلمونها كغيرهم من العناصر الإنكشارية والتي كانت تقدر ب 6 ريالات بوجو، فضلا عن نصيبهم من الغنائم البحرية والهدايا التي كانوا يتلقونها من القناصل، أما البحار البسيط الذي ينظم إلى صفوف البحرية لفترة محددة فإنه كان يتلقى سلطانيا واحدا لمدة 40 أو 50 يوما من الإبحار، وكانت أجرته تصل أحيانا إلى سلطانين، وقد كان الرياس قبل الإبحار يستلمون من خزينة الدولة مبلغا من المال الذي يتم توزيعه على طاقم السفينة وهو يتراوح ما بين 9 ريالات و150 ريالا⁽⁸⁾.

1- "أقة": وتعني لغة الضارب أو الضاربة إلى البياض، وأصلها مغولية معناها نقد أبيض، وهي قطعة صغيرة من الفضة ضربت لأول مرة عام 729 هـ في عهد السلطان أورخان، وكانت تستخدم في الأوساط الشعبية للدلالة على الدراهم أو النقود بشكل عام، ينظر، سهيل صابان، المرجع السابق، ص 20.

2- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص 32-33.

3- Alber Devoulx, OP- Cit,p 26

4- "سكة": نقد جزائري من قيمة ذهبية، ينظر، حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص 137.

5- صالح العنترى: مجاعات قسنطينة، تح وتق، رايح بونار، ش و ن ت، الجزائر، 1974 م، ص 36.

6- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 124.

7- حنيفي هلايلي: الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 73.

73.

8- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 380.

بالإضافة إلى الأجور والرواتب التي يتقاضاها الجند الإنكشاري فقد حظي في ظل هذا النظام بجملة من المكافآت والمنح، منها ما هو متعارف عليه مثلا في المناسبات السعيدة كتولي الداوي الجديد أو ازدياد مولود جديد للسلطان، فمثلا عندما وصل نبأ ولادة صبي للسلطان محمود في صفر 1233هـ/1818م رفع الباشا حسين أجر الإنكشارية بصايمة واحدة⁽¹⁾، أو عند حلول المواسم والأعياد الدينية كالمولد النبوي الشريف الذي تتال فيه حامية بسكرة مثلا 22 بدقة شيك من قائدها⁽²⁾.

وقد كانت بعض هذه المكافآت والمنح تقدم في ظروف طارئة مثلا عندما يضطر الحكام إلى تهدئة الثائرين، أو عند إعلان الحروب على القبائل المتمردة، أو قصد تشجيع الجند على الالتحاق بالخدمة العسكرية في أقاليم الإيالة، وفي حال التحاق الجندي الإنكشاري بالخدمة في المحال والنوبات فإن راتبه يرتفع إلى 2 بياستر فيصبح 10 بياستر أي 20 ريال⁽³⁾، فضلا عن الزيادة في الراتب فإن له نصيب من ما يتم غنمه من خلال الحملات العسكرية على بعض القبائل، وكمثال على ذلك فإن باي التيطري "مصطفى بومرزاق"⁽⁴⁾ قام بحملات عسكرية ضد قبيلة الأريعاء سنة 1825م، واستولى على 10700 رأس من الجمال، كما زادت غنائمه بعد انتصاره على قبائل أولاد مختار الشراقة واستحوذه على 500 رأس من الجمال و40.000 رأس من الخرفان، وكان لجيشه نصيب فيها⁽⁵⁾.

وزيادة على هذه الامتيازات هناك المساعدات الاقتصادية التي تتمتع بها طائفة الجنود فتحصل بمقتضاها على المواد الغذائية بسعر أقل بنسبة ثلث السعر الرسمي كاللحم والخبز

¹-جميلة معاشي، المرجع السابق، ص34.

Alber Devoux, OP- Cit,p74

- 2

³- حسان كشرود، المرجع السابق، ص 72.

⁴- "مصطفى بومرزاق" ولد عام 1769م ولي على التيطري من طرف الداوي حسين عام 1819 بعد تحية الباي ابراهيم القرنتلي، تعتبر فترة حكمه أفضل فترة لكل بايات المدينة من 1819 إلى 1830م فقد قام بإلغاء الضرائب بل جعلها رمزية وكانت تسمى ب "الدنوش"، كما قام ببناء المدارس القرآنية وجعل سوقها عامرا واستغل أراضي البايلك لصالح الشعب، لمزيد من المعلومات ينظر، حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 213.

⁵- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 125.

والأرز والبرغل... الخ⁽¹⁾, وأيضا الحصول على المواد المصنوعة من النقابات المنهية بثمن زهيد كالخيول والألجمة... الخ⁽²⁾, بالإضافة إلى المنح المالية التي كانت تتوزع في شكل ترصيات على جند الإنكشارية والمحاربين عندما يبطلون بلاء حسنا في المعارك, وكمثال على ذلك نجد إشارة لأحمد توفيق المدني بهذا الشأن حيث يقول: "أنه لما هاجمت فلول الإسبان مدينة الجزائر سنة 1771م سارعت التنظيمات العسكرية الإنكشارية وفرسان ومحاربي القبائل المخزنية من كل البايلكات الثلاث إلى نجدة الداى من الإسبان الذين فروا بمراكبهم تاركين خلفهم نحو مائة مدفع وكثير من الخيام والأثاث فلما لحقت البشائر للباشا "محمد عثمان" (1766 - 1791م) أمر بتوزيع بعض المنح المالية في شكل ترصيات على جند الإنكشارية⁽³⁾.

كما كانت لجند الإنكشارية هدايا مالية معتبرة من الدنوش القادمة لمدينة الجزائر, وقد أشار إلى ذلك الزهار فيقول: "أن الباى محمد, باى الغرب لما دخل بالدنوش إلى مدينة الجزائر في عهد محمد باشا (1179هـ-1766م) كان يكرم الإنكشارية بالهدايا النقدية والعينية كل يوم, فكان في بعض الأحيان يعطي الخيل والعبيد والكسوة لذوي الأقدار من الأشراف ومن له قرب بالمخزن ويلاقيه الفقراء من العسكر وغيرهم وأغلبهم من الأتراك, وكل يوم يتزايد عددهم ولا يتخلفون عنه, وعندما يصل إلى جهة المبيت يوزع عليهم الدراهم فمنهم من يأخذ ريالاً ومنهم من يأخذ ريالين⁽⁴⁾.

ومن خلال هذه الرواتب⁽⁵⁾, والامتيازات والترصيات التي كانت تمنح للجند الإنكشاري بمختلف رتبته يتضح أن الهدف من ورائها هو المحافظة على الاستقرار الداخلي, وضمان الفئة الحاكمة المهتدة بالعصيان والثورة في حالة عجز الخزينة أو تقاعسها عن تسديد الأجور, ومهما يكن الغرض من ذلك فنجد أنها قد كلفت الخزينة أموالاً طائلة ما جعلها في بعض الأحيان خاوية فتجعل الدايات في حرج, ففي عهد الداى عمر (1230هـ - 1815م)

¹-جميلة معاشي, المرجع السابق, ص33.

²- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق, ص 130.

³- أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م), م و ك, الجزائر, 1986, ص100.

⁴- الزهار, المصدر السابق, ص 36.

⁵- أنظر الملحق رقم 6.

وجد أموال الخزينة لا تلبى حتى نفقات الجيش فاضطر إلى مراسلة السلطان العثماني يخبره بما آلت إليه الأوضاع المالية في البلاد بقوله: "إننا ملزمون على دفع إتاوات مابين ثلاثين وأربعين ألف انكشاري، ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم دفعة واحدة، ولكن منذ 10 سنوات لم نتمكن من مضاعفة إتاواتهم، كذلك كنا نسدد الأجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر وقسم آخر تسدد أجورهم كل سنة⁽¹⁾.

2- رواتب العمال والموظفين

اعتمادا على نظام الالتزام⁽²⁾ والتفويض الذي يسمح للموظف بأخذ مرتبة من عائدات مهنته أو نيل الهدايا والتشجيعات مقابل خدماته، أدى إلى حصر المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة في جزء ضئيل من الأشخاص أغلبهم كانوا جماعة من الموظفين القائمين على الخدمات الثقافية والقضائية، والعمال المنشغلين في الورشات البحرية والأعمال العمرانية، والخدم الملحقين بقصر الداوي ودواوين الحكومة⁽³⁾.

فموظفو قصر الداوي ودواوين الحكومة، أو أعضاء الديوان الخاص، منهم مثلا الكتاب الأربعة المشرفين على الحسابات المالية والمعاملات التجارية كالمقطاعي والدفتردار وغيرهم هم الذين تحكموا في الشؤون الإدارية، وامتلكوا العقارات والأموال والثروة، فمنهم الداوي "الحاج محمد باشا" (1671-1682م) الذي يعتبر أجره أكبر أجر في الإيالة، فقد كان أجره السنوي حوالي 106 بتقة شاك مايعادل 17.6 بتقة شاك كل شهرين⁽⁴⁾، إلا أن ذلك الراتب لا يقارن ويقاس بالأموال الضخمة التي يجنيها من جراء الالتزامات والهدايا والعوائد

¹ عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس. الجزائر. ليبيا 1816 م-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص237.

² "الالتزام": نظام يقضي بتقديم دخل مالي من المتعهدين للحكومة ثم يجمعه هو كما يشاء وتسانده قوة حكومية لجمعه، ينظر، محمود عامر: "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، (مجلة دراسات تاريخية)، ع 117-118، جامعة دمشق، 2012، ص363.

³ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 135-136.

⁴ حسان كشرود، المرجع السابق، ص 149.

وغيرها، فقد قدر حليمي عبد القادر حسابات الداى من عوائد الغنائم البحرية ماقيمته 12% من قيمة السلع والعييد وهدايا القناصل⁽¹⁾.

أيضاً نجد خوجة الخيل الذي يعادل راتبه راتب الداى حيث يصل إلى 106 بتقة شاك حسب ما أورده سكرتير الدولة الفرنسية بالجزائر المنتدب من قبل الهيئة البحرية الفرنسية في شهر ديسمبر 1691م، وبإمكانه أن يضاعف أجره إلى مائة مرة⁽²⁾.

أما موظفو الخدمات القضائية والدينية فقد كانوا يكسبون معاشهم من الأوقاف ومن الأجر الشهرية التي يدفعها السكان، أو عن طريق الهدايا والعطايا التي يقدمها المحسنون في مناسبات معينة كشهر رمضان، والعيديان (عيد الفطر وعيد الأضحى)⁽³⁾، وحتى من أولياء الطلبة، لهذا فمصاريق نفقات القائمين على الأمور القضائية والدينية والثقافية لم تكن تكلف الدولة إلا القليل من الأعباء مقارنة مع أمور الجند.

فأجرة العلماء القائمين على هذه المؤسسات تختلف من شخص إلى آخر، وذلك حسب مكانته وعلمه، وأيضاً حسب درجات السلم الإداري المعمول به آنذاك⁽⁴⁾، فمثلاً المفتي الحنفي كان يتقاضى شهرياً 80 صائمة، أما المفتي والقاضي المالكيين فيستلم كل منهما 50 صائمة، بينما رئيس الشرفاء لا ينال سوى 30 صائمة، في حين نجد أجره العدول لا تتعدى أجره كل واحد منهم سكة جزائرية واحدة.

وبالنسبة للمرتبات الشهرية الخاصة بالقائمين على الخدمات الدينية فقد كانت هي الأخرى متفاوتة⁽⁵⁾، فحسب ما أشارت إليه رشيدة شدرى معمر أن الخطيب في جامع سوق الغزل بمدينة قسنطينة كان يتحصل على 100 ريال، والإمام له 50 ريال، في حين جامع عين البيضاء بمعسكر يتحصل كل من الخطيب والإمام والمدرس على نفس الراتب وهو 40

1- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 289.

2- حسان كشرود، المرجع السابق، ص 136.

3- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 328.

4- رشيدة شدرى معمر، المرجع السابق، ص 80.

5- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 136.

تعتبر هدايا الحرمين الشريفين تقليد أملت الروابط الروحية والتقاليد الإسلامية التي تربط بلاد الإسلام , ومن ضمنها الجزائر بالبقاع المقدسة, ذلك أن الحكام الأتراك بالإيالة الجزائرية كانوا ينظرون إلى هذه الهدايا بكل تقدير واحترام كسبا للشعور الديني وإرضاء للأهالي .

أما عن الجانب المالي فإن هذه الهدايا تكون أحد وجوه الإنفاق باعتبارها مساهمات مالية تبعث إلى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة⁽¹⁾ بنسبتين غير متساويتين, حيث يكون الثلث لمكة المشرفة, والثلثان للمدينة المنورة⁽²⁾, وهذه الأموال لم تكن موجهة إلى فئة معينة, بل إلى مختلف الفئات التي كانت تشكل المجتمع في المدينتين الشريفتين⁽³⁾ للتخفيف من بؤس بعض الفقراء والأيتام والمجاورين بتلك الربوع, والذين كانوا يقدمون خدمات للحرمين منهم مثلا من فئة الفقراء نجد "السقائين" الذين يقومون بتوفير المياه لأهل الحرمين من حجيج ومجاورين كمحمد العريان سقا زمزم وغيره, وهذه الفئة كانت تمارس عملها في المدينة في إطار منظم بإشراف رئيس السقائين⁽⁴⁾.

إضافة إلى تلك الفئات جميعا فقد كانت هناك فئات أخرى مثلها مثل عمال بسطاء مثل الفراشين والكناسين والبوابين والمؤذنين وأهل العلم بمختلف مستوياتهم من المدرسين والأئمة إلى الفقهاء الكبار من مفتين وقضاة, بالإضافة إلى فئة رجال الإدارة والجيش⁽⁵⁾.

وقد سعى الحكام الأتراك بالإيالة الجزائرية إلى توفير مختلف الإجراءات الأمنية لوصول تلك الأموال والهدايا إلى الحرمين الشريفين, وذلك بسبب الأخطار التي كانت تحق بالطريق المؤدي إلى هناك في ظل المدة الطويلة التي كان يستغرقها السفر سواء أكان ذلك عن طريق البر أم البحر.

وقد تتعرض هذه الأموال إلى السرقة أو اختلاسها إما على يد الشخص المكلف بنقلها إلى الحرمين الشريفين نفسه, أو احتمال سرقتها منه على يد أشخاص آخرين في أثناء

1- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... المرجع السابق, ص 145.

2- أنظر الملحق رقم: 7 .

3- خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين الجزائرية إحدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والجزيرة العربية في العهد العثماني, بحث قدم للمؤتمر العلمي الخليجي المغربي الرابع , مج 2 , الكويت , 2009م , ص 539.

4- خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين... المرجع السابق, ص 544.

5- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق, ص 145- 146.

الطريق⁽¹⁾, لذلك كانت لها أنظمة تطبق بمقتضى أحكامها مما يبرزها في شكل جمعيات دينية موزعة على المدن التي توجد فيها أملاك الحرمين ويشرف عليها وكلاء مكلفون باستلام وتسجيل الأموال العائدة للحرمين, وقد كان بعض هؤلاء الوكلاء يرجعون في أمورهم إلى وكيل الحرمين بالجزائر الذي كان يوجه هذه الهدايا باسم داي الجزائر إلى حكام البقاع المقدسة⁽²⁾.

وحتى يتأكد من بلوغ الهدايا سالمة كانت توزع على جميع الأشخاص الذين يُكوّنون الهيئة, فكان يسجل في المحضر اسم كل شخص منهم والمبلغ الذي سلم له لنقله إلى الحرمين الشريفين, ومن أمثلة ذلك ما أشار إليه خليفة حماش أن صرة سنة 1692م وزعت على 20 شخصا يؤلفون هيئة الصرة⁽³⁾, بعضهم سلم له 100 دينار وبعضهم 75 دينار وشخص واحد سلم له 67 دينا, أما صرة سنة 1717م فقد وزعت على 5 أعضاء من الهيئة التي تتكون من 15 عضو, بحيث أعطي لكل منهم 100 دينار⁽⁴⁾.

تشارك في توفير هذه الأموال والهدايا كل أقاليم الإيالة ومدنها الرئيسية كالبليدة التي ساهمت سنة 1824م ب:866 ريال بوجو, ووهران التي قدمت سنة 1829م 1500 بوجو, وكذلك قسنطينة فقد أرسلت سنة 1823م هدايا قيمتها 355ريال بوجو.

ضف إلى ذلك وكيل الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر الذي كان يبعث كل سنة إلى البقاع المقدسة بألفي محبوب, هذه الهدايا الضخمة التي كان يرسلها وكيل الجزائر ترجع إلى الأموال التي يحصل عليها من طرف وكلاء المدن المجاورة كالبليدة والقليعة والمدينة ومليانة⁽⁵⁾ من جهة, ومن جهة أخرى إلى كثرة الأموال الموقوفة للحرمين الشريفين داخل مدينة الجزائر والمكونة في أغلبها من بساتين ودكاكين ومخازن وغيرها, حيث كانت تجمع

1- خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين... المرجع السابق, ص 553.

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق, ص 146.

3- "الصرة": كلمة عربية تعني كيس من النقود واستخدم للهدية أيضا, وأطلقت في المعاملات على مبلغ 50 ألف أجرة, ينظر, سهيل صابان, المرجع السابق, ص 144, وأيضا, خير الدين بربروس: مذكرات خير الدين بربروس, تر وت, محمد دراج, ط2, شركة الأصالة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2013, ص 45.

4- خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين... المرجع السابق, ص 553.

5- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق, ص ص 146-147.

أموال هذه الأوقاف في كل سنة ويحتفظ بها في الدكان الموجود بسوق "البادستان"⁽¹⁾ وفق نظام محدد في إطار ما كان يسمى آنذاك "صدقات الحرمين الشريفين" أو "صرة الحرمين الشريفين".

وقد كانت تلك الأموال تختلف من عهد إلى آخر، فحسب خليفة حماش أنها كانت تقدر في سنة 1719م بشكل إجمالي ب: 1706 دينار سلطاني و 2632 من الريالات الفضية و 1668 من العملة النحاسية⁽²⁾، أما عبد الجليل التميمي فيشير إلى أنها كانت تقدر في سنة 1815م بمبلغ 24.000 محبوب كانت ترسل إلى مكة والمدينة بواسطة محمد شاوش السيرازلي⁽³⁾، أما سعيدوني نقلا عن دوفولكس فقد قدرتها سلطات الاحتلال لسنة 1830م ب: 1558 مصدر دخل ذات مردود سنوي يناهز 43222.70 فرنكا⁽⁴⁾.

وهذه الأموال المخصصة لهدايا الحرمين الشريفين تتحكم في كميتها وتنقص من قيمتها نفقات متعددة، هذه الأخيرة تكون على حساب المبالغ التي تتألف منها الهدايا وبالتالي ما جعلها تتناقص إلى النصف وقد تنكمش إلى الثلث⁽⁵⁾، وبغض النظر عن هذه النفقات الكثيرة الكثيرة التي تتطلبها أملاك الحرمين والتي كانت تصل إليها من مصادر مختلفة فإن خزينة الإيالة هي الأخرى كلفتها هدايا مكة والمدينة مصاريف مالية معتبرة .

2- الهدايا المتبادلة بين إيالة الجزائر والباب العالي

منذ أواسط القرن 16م أخذت العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي طابعا مميزا⁽⁶⁾ كان في غالب الأحيان طابعا دبلوماسيا يتمثل في تجديد وإحياء الصلات العريقة

1- "البادستان": عبارة عن مبنى ، أو سوق ، أو ساحة مكشوفة ، أرضيته مبلطة بقطع حجرية مهندمة يحيط به سور به شرفات مسننة وله مدخل كبير يباع فيه الأرقاء أو العبيد، ينظر، بن كدررة زهية : أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999 - 2000، ص 162.

2- خليفة حماش: دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة - الجزائر، (د ت) ، ص 99.

3- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس- الجزائر - ليبيا من 1816م إلى 1871م، تق، روبر منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ت) ، ص 237.

4- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، المرجع السابق، ص 147.

5- المرجع نفسه ، ص 148.

6- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 45.

وقد كان يتم توزيع تلك الهدايا على السلطان وأفراد حاشيته بحصص متفاوتة كل حسب مركزه في الدولة، وفي مقدمتهم السلطان والصدر الأعظم⁽¹⁾، وشيخ الإسلام وآغا دار السعادة، والقابودان باشا⁽²⁾، ورئيس الكتاب وغيرهم⁽³⁾.

وقد كان الباب العالي يولي أهمية كبيرة للهدايا الجزائرية فيستقبلها بكل فرح وسرور⁽⁴⁾، وسرور⁽⁴⁾، وكمثال على ذلك تلك الهدايا التي كان يبعث بها الباشوات أثناء توليتهم المنصب المنصب الجديد للباب العالي باسطنبول، فمن تلك الهدايا ما قدمه "الداي عمر" (1815-1817م) حين توليه الحكم، وقد أشار إليها الزهار حيث قال: "هذه الهدية التي بعث بها هذا الأمير لم يقدم مثلها أمير قبله، ولا أمير بعده، وكثرتها من أحجار اليواقيت والجوهر النفيس، ومن الذهب الإبريز، وقد قدرت حجرة واحدة من الحجارة المرصعة في سرج من السروج ب36 ألف

محبوب أو دورو، وهذا شيء لا يقدر بثمن إنما يعبر عنه الناس بالخزائن"⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى وجود هدايا أخرى جد معتبرة وهي ملفنة للانتباه كالتي بعث بها "علي باشا"⁽⁶⁾ للسلطان، وكان رئيس الوفد محمد وكيل الخرج في سنة 1758 م، والتي تتمثل في عدد من الزرابي من جنوب الإيالة، الحياك، أكياس للبارود، أسرى وعبيد... الخ⁽⁷⁾، الخ...⁽⁷⁾، وأيضا الهدايا التي بعث بها محمد بن عثمان باشا⁽⁸⁾ في 6 شوال 1189 هـ

1- "الصدر الأعظم": مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على كبير الوزراء في الدولة، وقد يطلق عليه اسم "الوزير الأعظم"، ينظر، حسان حلاق وعباس صباغ، المرجع السابق، ص 136.

2- "القابودان باشا": هو القائد العام للقوات البحرية العثمانية، ينظر، خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص 44.

3- رحمونة بليل، المرجع السابق، ص 95.

4- عزيز سامح ألتز، المرجع السابق، ص 594.

5- الزهار، المصدر السابق، ص 121.

6- "علي باشا" لقب ببوصباغ وتولى الحكم سنة 1754 - 1766م، دام حكمه 12 عاما، ويعتبر من أطول المدة في في الحكم والتي تدل على استقرار الأوضاع والهدوء في عهده، فقد وصف نظام حكم الداوي بالرزانة وحسن التدبير، ينظر، جميل عائشة، المرجع السابق، ص 75.

7- بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 95.

8- "محمد عثمان باشا": أصله من بلاد فرمان التركية المواجهة لجزيرة رودس حين قدومه للجزائر تمكن من الانضمام إلى حياة الخوجات، ثم ارتقى إلى منصب خوجة النونجية، ومن هذا المنصب الذي لا يتولاها إلا كبار الأمناء رفعه علي باشا إلى منصب الخزناجي وعهد له بالولاية بعده فتولى الحكم بين 1766-1791م، ينظر، جميل عائشة، المرجع السابق، ص 76.

الموافق لسنة 1775م، وقد كلف وزير الخرج سيدي حسن بحمل الهدايا إلى القسطنطينية والتمثلة في: 60 مسبحة من المرجان، 52 حزام من الحرير، 10 أكياس لحمل البارود 10 ساعات، خاتم للسلطان، 60 زربية صحراوية وغيرها من الهدايا الأخرى⁽¹⁾.

فأمثال هذه الهدايا تطلبت أموالا ونفقات ضخمة كانت تقع على كاهل الخزينة مما يعطي لهذا الصنف من الإنفاق المكانة التي يستحقها في نطاق النظام المالي للإيالة.

المبحث الثالث: نفقات عامة

1- نفقات بيت المال

إن بيت المال مؤسسة خيرية تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر ابن الخطاب، وأعطاهم صلاحيات واسعة ثم ظلت تتدعم وتتمو طيلة الفترة الإسلامية⁽²⁾، أما في العهد العثماني فنجد أن ديوان المال استعمل هو الآخر ولكن بمصطلح بمصطلح جديد وهو "سجلات بيت المال"، حيث كانت تسجل فيه المداخيل والنفقات⁽³⁾، وبذلك اكتسبت مكانة كبيرة في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من المؤسسات وأصبحت ذات صبغة حكومية أهلتها لأن تشارك في مصادر الدخل بما تمده من عون للخزينة، وأن تساهم في وجوه الإنفاق ومصروفات تتنوع على الشكل التالي⁽⁴⁾:

- إخراج الصدقات وتوزيعها على اليتامى والفقراء والمساكين بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي 100 فقير، مما يكلف صندوق بيت المال كل أسبوع ما بين 15 إلى 20 بوجو⁽⁵⁾.

- التكفل بنفقات دفن الفقراء، حيث كل ميت يكلف بيت المال ما بين 6 إلى 8 بوجو كتكاليف للدفن، زيادة على ذلك تدفع الأجور أسبوعية للمكاف بحفر القبور، وأيضا تكاليف للمرأة التي تغسل النساء الأموات⁽⁶⁾.

1- المرجع نفسه، ص 96.

2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 139.

3- صبرينة لنوار، المرجع السابق، ص 19.

4- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 139 - 140.

5- عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط 6، دار الثقافة للطبع والنشر، بيروت، 1983 م، ج 3، ص 423.

6- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 140.

- وأيضاً عند ظهور الأوبئة كوباء " الطاعون"⁽¹⁾ وما يخلفه من وفيات, فقد عرفت مؤسسة بيت المال نشاطاً كثيفاً يفوق نشاط باقي المؤسسات, إذ تقوم بإحصاء الموتى, كما تسهر على تجنب الفوضى التي قد تتجم عن كثرة الوفيات, وهي التي تتولى أيضاً التركات المهملة, وتقوم بعمليات تقسيم الميراث... الخ⁽²⁾.
- تساهم في النفقات المتعلقة بالتركات كإعطاء 7% من التركة كأجور لكاتب الضبط والموثق من جهة, ومصاريف البيع بالمزاد العلني من جهة أخرى⁽³⁾.
- صيانة العقارات, فقد كانت تعمل على صيانة الأماكن المخربة والبيوت الآيلة للسقوط والعقارات المحبسة, كما تدفع المصاريف للإصلاح والترميم من صندوقها حتى لا تنقطع منفعتها⁽⁴⁾.
- كانت تتكفل بدفع أجور الأساتذة من عائدات الأملاك الموقوفة التي كانت في اعتماد بيت المال, حيث كانت تقوم كرائها وما تتحصل عليه ينفق على المؤسسة الوقفية, وقد ذكر حمدان خوجة أن الأموال التي يحصل عليها الصندوق العمومي يستعمل في دفع أجور الأساتذة العموميين الذين ينفقون أوقاتهم في تنوير المجتمع وتزويده بالمعرفة, كما أنها تساعد المؤلفين والطلبة المعدمين⁽⁵⁾.
- بالإضافة إلى هذه النفقات التي تساهم بها مؤسسة بيت المال فإننا نجد أيضاً تقدم الهدايا في مواسم الأعياد إلى الداي وكبار الضباط وخدام القصر, وكذلك تساهم في إنشاء مشاريع كثيرة كإنجاز المؤسسات الدينية والخيرية العامة كبناء الجسور, شق الطرقات... الخ⁽⁶⁾.

¹ - آخر وباء طاعون الجزائر هو ذلك الذي ظهر سنة 1817م ولم يختف إلا سنة 1822م, وقد قضي على حوالي سدس سكان الإيالة, ينظر, حمدان بن عثمان خوجة, المصدر السابق, ص 98.

² - المصدر نفسه, ص 98.

³ - عائشة غطاس, الحرف والحرفيون..., المرجع السابق, ص 125.

⁴ - صبرينة لنوار, المرجع السابق, ص 71.

⁵ - حمدان خوجة, المصدر السابق, ص 97.

⁶ - غطاس عائشة: الحرف والحرفيون..., المرجع السابق, ص 125.

كل هذه النفقات المتعددة الوجوه عملت على إحقاق بيت المال بوجوه الإنفاق المختلفة للولاية الجزائرية، لذلك كان لها فضل كبير في سد عجز الخزينة الذي عرفته خاصة في أواخر العهد العثماني .

2- نفقات المرافق العامة

إن المرافق العامة حسب ما أشار إليه سعيدوني كانت لا تكلف خزينة الدولة أموالاً باهظة عكس وجوه الإنفاق الأخرى، رغم تنوع نشاطاتها وتعدد فروعها التي تشمل جميع المنشآت الثقافية والعمرانية والدينية والاقتصادية وشبكة المواصلات ووسائل الدفاع ، هذه الأخيرة تعد أهم هذه المرافق، وذلك لما تتطلبه من نفقات واهتمام من قبل الحكام خاصة في ظل تزايد نشاط الإيالة البحري، وتعرضها للغارات الأوربية، وكذا تعدد المناوشات على الحدود، إضافة إلى كثرة الثورات والفتن الداخلية التي تخل بالأمن وتضر بالمواصلات خاصة في المناطق الجبلية، مما دفع برجال الإيالة إلى تعزيز مرافق الدفاع والمحافظة على القوة الحربية للبلاد⁽¹⁾، وذلك من خلال صرف الأموال في تشييد الحصون في الأماكن المهمة، وإقامة الأسوار حول المدن وتجديد التجهيزات الحربية وغيرها⁽²⁾.

وقد أشار ابن سحنون الراشدي أن الدفاع عن وهران استلزم إقامة المتاريس، حيث كان المترس الواحد يكلف أموالاً عظيمة من خزينة البايلك تصل إلى 4 آلاف ريال⁽³⁾، كما يشير سعيدوني أيضاً أنه تم شراء 250 قنطاراً من البارود والآلات من السفن النصرانية بجبل طارق، وقد كلف ذلك الباي محمد بن عثمان الفاتح⁽⁴⁾ أموالاً كثيرة فضلاً عن شرائها

¹ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 152.

² المرجع نفسه ، ص 153.

³ ابن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح و تع ، المهدي بو عبدلي ، ط 1 ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص 288.

⁴ هو الباي محمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير باي الغرب، يلقب بالكبير إكراماً له عندما فتح وهران ويسميه الغرب الغرب في الناحية الغربية بمحمد الأكل لأنه كان أسمر اللون ، كان خليفة على مليانة ، ثم ارتقى فأصبح بايياً على التيطري ، كان مفضلاً ومحترماً لدى بايات الجزائر، تولى الحكم سنة 1192هـ وتوفي ببلاد قبيلة السائح بن خضرة قرب مازونة ، كانت وفاته سنة 1798م وقيل سنة 1799م ، ينظر، أحمد ابن هطال التلمساني، المصدر السابق ، ص 15، 17، وأيضاً ، الآغا ابن عودي المزاري : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح ، يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 1990، ج 1 ، ص 297.

أيضا 1000 مدفع من الإسكندرية على يد الوكيل محمد آغا كلها كانت على نفقة الخزينة العامة⁽¹⁾.

وبالتالي فكل هذه المتطلبات الدفاعية أضرت باحتياطي الخزينة المالي، مما دفعها بالالتجاء إلى تبرعات الموسرين، وتجنيد الأهالي القادرين على العمل في أعمال تطوعية كاستعانة الدولة بالسكان المحليين لإصلاح طرق المدافع لرد العدو عن وهران، وكذلك تجنيد الأهالي لحفر الخنادق حول مدينة الجزائر عند تعرضها لغارات الأساطيل الأوربية، أو الاستعانة بالعمال والصناع عند تنفيذ بعض الأغراض الدفاعية بأسعار زهيدة، وكذلك الاعتماد على مجهودات قبائل المخزن⁽²⁾ المخزن في إنشاء بعض التحصينات والمرافق الدفاعية بالأماكن الحصينة⁽³⁾.

كل هذه الإجراءات التي التجأ إليها الحكام آنذاك وفرت على الخزينة مبالغ مالية معتبرة، مما أنقص من نفقات مرافق الدفاع حتى أصبحت لا تتجاوز حسب ما أشار إليها وليام شالر ب: 60.000 دولار اسباني⁽⁴⁾ أغلبها ينفق في شراء العتاد الحربي من الأوربيين، كالصفقة التي عقدها عثمان باشا مع الانجليز ليزودوه بمدافع وزنها الإجمالي 1074 قنطارا مقابل كميات من الحبوب تقدر ب: 5373 كيلة⁽⁵⁾، ومن ثم كانت مصاريف المرافق الدفاعية متواضعة إذا ما قورنت بصفقات اشتراء الأسلحة، وكثرة التحصينات الحربية، وتعدد المراكز والثكنات العسكرية⁽⁶⁾، إضافة إلى وسائل ومرافق الدفاع، نجد المرافق الثقافية والدينية من مساجد وزوايا ومدارس وغيرها قد تطلبت أموال ومصاريف

1 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 153.

2- إن المعنى الحرفي للكلمة "رجل المخزن" هو أداة أو عون الخزينة لكنه جندي في الوقت نفسه، أما قبائل المخزن فهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متميزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من اقره الأتراك بالأراضي التي وجد عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة لتؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية، وكانت قبائل المخزن حلقة وصل بين السكان والحكام، ينظر، صالح عباد، المرجع السابق، ص 319، وأيضا، عائشة غطاس وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها...، المرجع السابق، ص 180.

3- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 154.

4- وليام شالر، المصدر السابق، ص 50.

5- الزهار، المصدر السابق، ص 173.

6- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 154.

كان للخزينة دور فيها ولو بقسط ضئيل , لأنها كانت تشارك فيها عائدات الأحباس وثروات بعض الحكام والأثرياء⁽¹⁾ .

أما فيما يخص المنشآت العمرانية من قصور وحدائق وحتى المنازل, فقد أشاد بها العديد من الرحالة الأجانب أمثال هابنسترايت, وجون وولف, وحتى أ. ليسور وويلد الذين أشارا إلى جمال وروعة هذه المنازل في نقوشها وزخرفتها وجمال هندستها⁽²⁾.

ومع ذلك فقد كانت مساهمة الخزينة فيها متواضعة وخاصة المرافق العامة التي كان الحكام يتجنبون صرف الأموال فيها لأنهم كانوا لا يرون فيها فائدة عكس مرافق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي نالت اهتمام الحكام وتطلبت أموالا من خزينة الدولة خاصة فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب في المدن الرئيسية كالجزائر وقسنطينة ووهران... , وأيضا توفير الخزانات بحيث أصبحت المدينة تحوي خزانات وآبار عديدة بكل المنازل, وكذا عدد كبير من العيون العمومية تزود بواسطة قنوات آتية من البادية⁽³⁾, ففي فترة الداوي حسين (1816 - 1830 م) يحدثنا الزهار عن بعض أعمال هذا الداوي قائلا: "... صنع طريقا لماء عين الزنبوجة واشترى مياها أخرى ضمها للماء الوارد على المدينة فكثُر الماء بها حتى أعلاها"⁽⁴⁾.

وقد كلفت هذه المرافق حسب ما أشار إليها سعيدوني الخزينة المالية نفقات تتراوح بين 162 و 174 ريال حسب السجلات الرسمية, بغض النظر عن العناية الخاصة التي تحظى بها هذه العيون ومستلزماتها من طرف سبل الخيرات⁽⁵⁾, أما عن النفقات المتعلقة بالمواصلات البرية والبحرية فقد استلزمت نفقات مالية تحملتها الخزينة العامة, بجانب

¹ - من الأمثلة على ذلك الأعمال الخيرية التي قام بها محمد ابن عثمان الفاتح باي معسكر مثل إصلاحه مساجد الجمعة , وبناء مشاهد الأولياء كمشهد الولي محمد ابن عودة , ومشهد الولي أحمد ابن يوسف , وزيادته في أحباس الجامع الأكبر, وترتيب المدرسين في الجوامع... الخ, ينظر, ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق, ص 155.

² - أ. ليسور, وويلد: رحلة طريفة في إيالة الجزائر, تح و نع و تر , الأستاذ محمد جيجلي , شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر, 2000 , ص 96.

³ - علي خلاصي: قصبة مدينة الجزائر... المرجع السابق, ص 83.

⁴ - الزهار, المصدر السابق , ص 158.

⁵ - هذه المؤسسة الوقفية ذات الطابع الخيري كانت خاصة بالأحناف, أسسها شعبان خوجة سنة 999هـ/1590م, يعود أمر التصرف فيها إلى المفتي الحنفي, وتعود أهمية أوقاف سبل الخيرات رغم قلة المساجد الحنفية وكون غالبية الجزائريين

المساهمات المالية لكل بايليك نظرا للخدمات العامة التي كانت تؤديها، فقد كانت تدعم جهاز الدفاع وتعزز نفوذ الدولة عبر أنحاء البلاد، وتسهل مهمة الحملات العسكرية، فضلا عن كونها الشريان الحيوي لإيصال الأوامر والقرارات الرسمية إلى مراكز الباييك، وأيضا تتلقى التقارير والعوائد والذنوش من مختلف جهات الإيالة⁽¹⁾.

يتضح لنا مما سبق أن المصاريف والنفقات التي تحملتها الخزينة كانت متنوعة ، فمنها ما يتعلق بالنفقات الضرورية التي يتطلبها أمن الدولة وتستجيب لأوضاع جهاز الحكم الخاصة، والتي كانت تتحملها الخزينة مباشرة وهي تنحصر في مرتبات الجند وإرضاء موظفي الدولة، وتجهيز المرافق الدفاعية .

ومن هنا نفقات أخرى تساهم فيها الخزينة بصورة غير مباشرة عن طريق صندوق بيت المال، أو المؤسسات الخيرية كالمنشآت العمرانية والمرافق الدينية والثقافية وغيرها، غير أن هذا النوع الأخير من النفقات لم توله الإيالة عناية كبيرة وكانت تساهم بجزء ضئيل من النفقات المالية عليه، وبالتالي قلت المشاريع العمرانية وشؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية... الخ ، مما انعكس على تردي الوضع في الإيالة.

من أتباع المذهب المالكي إلى غنى الطائفة التبركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية المنتسبة للمذهب الحنفي، هذا ما جعل عدد 4 أوقاف سبل الخيرات يناهز 331 وفقا منها 119 ملكية عقارية ، 212 عناء توفر مدخولا سنويا يقدر بـ: 18000 فرنك. كانت مؤسسة سبل الخيرات مكلفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانين طالبا وقارئا ملحقين بالمساجد التي تحت إدارتها، كما كانت تقدم الصدقات للفقراء وترعى حاجات المساجد التسعة التابعة لها ،ينظر، حمداني هجيرة : " نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر" ، (مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية- جامعة بابل)، ع 32 ، كلية الحقوق ، جامعة يحي فارس بالمدينة - الجزائر، 2017م ، ص 21.

¹ - ناصر الدين سعيديوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 159.

مَجْلَدٌ
مَجْلَدٌ
مَجْلَدٌ

من خلال دراستي لموضوع مؤسسة الخزينة المالية للإيالة (موارد الدخل وأوجه الإنفاق)
1580-1830م خرجت بجملة من الاستنتاجات وهي:

✓ عرفت مؤسسة الخزينة انتشارا واسعا في الجزائر وزادت مداخيلها، كما أن الانتشار
الواسع والزيادة في المداخيل لهذه المؤسسة أدى بالمسؤولين في الدولة إلى تنظيمها
تنظيما محكما بهدف المحافظة عليها، ورعاية شؤونها فكان أن انبثقت عن هذه الهيئة
عدة هيئات يشرف على إدارتها عدة موظفين يسعون لتسييرها تسييرا محكما كالداي
والخزناجي.

✓ اعتمدت الدولة العثمانية في تعاملاتها المالية و التجارية على عملات أجنبية كالعملة
الزيانية، في أول عهدها و في مختلف الإمارات التي كانت تحت سلطتها و منها
الإيالة الجزائرية منذ دخولها تحت سلطتها سنة 1518م، و كانت هذه العملة توافق
الطراز الزياني في بعض أوصافها و تختلف عنها في المضمون، ثم تطورت عملية
ضرب السكة الجزائرية عبر مختلف مراحل حكم العثمانيين في الإيالة
الجزائرية، واستعملت عدة عملات منها: العملة المحلية و العملات الأجنبية كالعملة
التونسية، المصرية، المغربية، الاسبانية، ووجدت حتى العملات المزيفة التي كانت في
العديد من الأحيان تؤثر على العملة الجزائرية من خلال العمل على إنقاص قيمتها في
السوق داخليا و خارجيا، هذه النقود التي كانت تضرب خاصة من قبل سكان المدن
الجزائرية الداخلية.

✓ ظهور طرازين للعملة الجزائرية في بداية العهد العثماني، تمثل الطراز الأول في النقود
المسكوكة في دار الضرب بتلمسان والتي ينتمي طرازها لنقود الدولة الزيانية ، أما
الطراز الثاني فتمثله نقود مدينة الجزائر التي يغلب عليها الطابع المشرقي سواء في
الشكل أو المضمون.

✓ عرفت عائدات البحرية، من عنائم وأسرى تطورا وتزايد في
المداخيل، وأصبحت البحرية الجزائرية من أهم القوى البحرية في المتوسط من
النصف الثاني للقرن السادس عشر، وحتى النصف الأول من القرن السابع
عشر، وبدرجة أكبر في الثلاثينات منه، وذلك بفضل الأسطول الجزائري فقد ساهم

بنشاطه في إثراء الخزينة، كما وفر الحماية والأمان، ولكن مع تدهور حالة الأسطول، وتراجع التجارة الخارجية لجأت السلطة الحاكمة إلى سياسة فرض الضرائب والرسوم في المدن والأرياف كمصادر رئيسية لدخل الخزينة أواخر العهد العثماني.

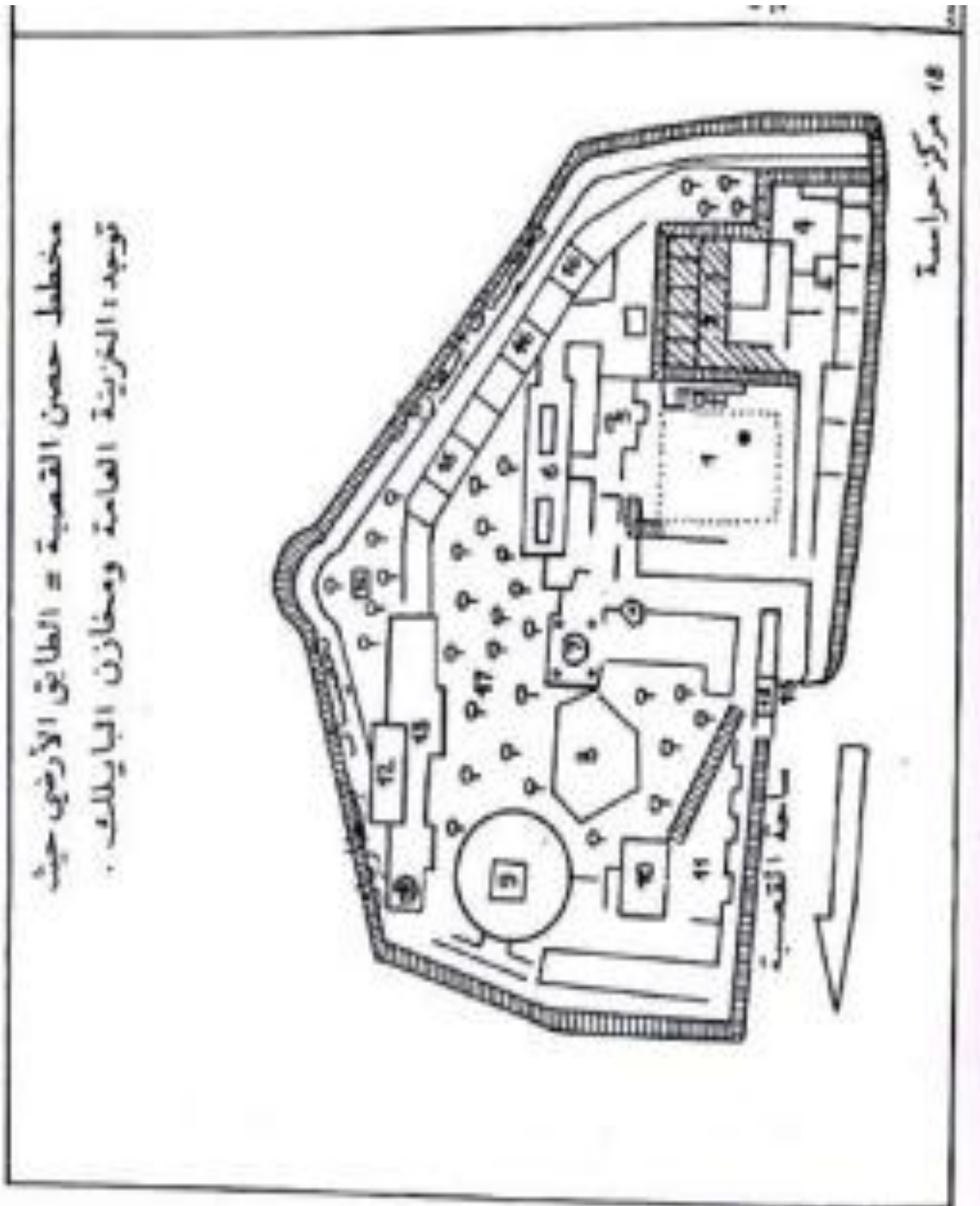
✓ إن الضرائب العثمانية تميزت بعدم توزيعها العادل بين سكان المدن، وسكان الأرياف، فبينما كان سكان الأرياف ملتزمين بدفع كميات كبيرة من المطالب المخزنية، ويتحملون مختلف الضغوط والتعسفات في بعض الأحيان كمختلف الالتزامات، والتسخيرات (مثل التوزيع) وهذا ما جعل موارد القبائل لا تشكل فقط جل المداخل التي تصل إلى خزينة البايك، بل هي أهم إيرادات البايك بصفة عامة، فإنه و في المقابل كان سكان المدن لا يساهمون إلا ببعض الضرائب والرسوم المحددة والقليلة، وربما هذا يرجع لنسبة سكان الأرياف الكبيرة.

✓ كانت نفقات الخزينة موجهة أساسا إلى نوعين مختلفين من وجوه الإنفاق، فنوع يتعلق بالنفقات الضرورية التي يتطلبها أمن الدولة ويستجيب لأوضاع جهاز الحكم الخاصة، وتتمثل في مرتبات الجند والموظفين، هؤلاء رغم تباين مستويات الرواتب عندهم إلا أنها لم تكن تعبر عن التفاوت الحاصل في الثروة المالية والمكانة الاجتماعية والاقتصادية بين جند الانكشارية والموظفين الإداريين نظرا لأن السجلات لا تسجل العوائد المالية التي كانوا يتحصلون عليها من المكافآت والترقيات والهدايا النقدية والعينية خلال المواسم والأعياد والتشريفات الرسمية. ونوع آخر تساهم فيه الخزينة عن طريق صندوق بيت المال أو المؤسسات الخيرية ويتمثل في مختلف منشآت الدولة.

✓ رغم تعدد وجوه الإنفاق إلا أن المصروفات التي تتحملها الخزينة أغلبها مخصص لتسديد مرتبات الجند وإرضاء موظفي الدولة، وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية وخضوع الأهالي بتقديم الترضيات للأعيان والأشراف والمرابطين ذوي الكلمة المسموعة لدى مواطنيهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ آيَاتِهِ
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمِ
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمِ

الملحق رقم 1 : مقر الخـزينة المالية للولاية (1)



¹- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق ، ص 335.

الملحق رقم 2: جدول عام لتقدير ثروات الخزينة⁽¹⁾

المصادر المعتمدة	مقدار ثروات الخزينة	ملاحظات
شاو Shaw، D	40 000 000 ق	حسب كارتني تقدر ب 200 مليون فرنك
راينال Raynal G ، T	100 000 000 ج	أغلبها من ذهب وفضة وحجارة كريمة ، التقدير يعود الى سنة 1790م
قرسي Guercy	أكثر من 100 000 000 تورنوا	يعود هذا التقدير الى سنة 1791
ميرل J، Merle T	68537269 فرنك	رغم أنه غير معاصر الا أن تقديره يعود الى سنة 1817م
شالير دوفال Shaler Duval	130 000 000 قرش مستعمل 160 000 000 فرنك ذهبي	يعود هذا التقدير لثروات الخزينة الى سنة 1822 م
كليمون طونير Clément Tonnerre	تقارب 150 000 000 فرنك	/
دوبورمون De Bourmont	أكثر من 80 000 000 فرنك	بالاضافة الى الغنائم الأخرى تبلغ أرباح الحملة الفرنسية أكثر من 100 مليون فرنك
وثائق سويدية Document Suédois	حوالي 40 000 000 قرش اسباني مستعمل	/
لأبي أورس L'Abbé Orse	تقارب 50 000 000 فرنك	/
فلاندان Flandin	لا تتعدى 14 000 000 فرنك	/
اللجنة الخاصة لمراقبة ثروات الخزينة	48 684 527،94 فرنك	/
القبطان ماتيري Mattereder	43 396 598 فرنك	بدون تقييم الودائع والسبائك

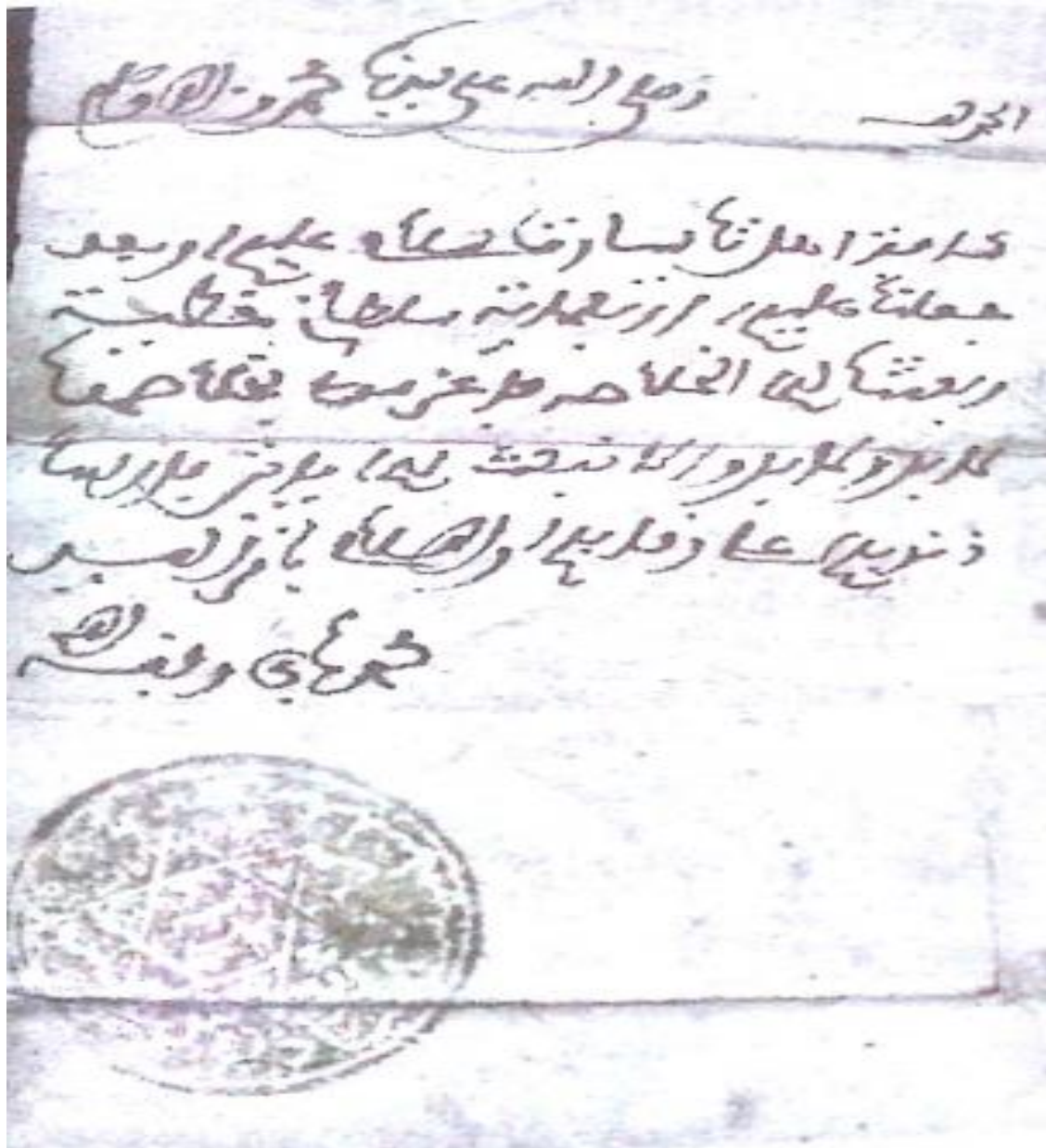
¹ - ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ... ، المرجع السابق، ص 184.

الملحق رقم: 03 جدول بأهم العملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية (1)

قيمة هـ ب					اسم العملة
الكوري السوداني	التونسية	البياستر القوي	الدولار الاسباني	الفرنك الفرنسي	
2200	110	2	2.5	11	السلطاني أو المحبوب
770	38.5	0.7	0.73	3.85	البياستر الفضي
726	33	0.6	0.63	3.3	الريال بوجو
363	16.5	0.3	0.315	1.65	النصف بوجو
90.7	4.1	0.07	0.075	1.41	الثلث بوجو
220	11	0.2	0.21	1.1	البدقة شيك
300	15	0.27	0.27	1.5	الريال مجبور
26	1.3	0.02	0.02	0.13	الموزونة
360	18	0.28	0.28	1.8	الصايمة

¹ - العـري الزبيري ، المرجع السابق، ص 71.

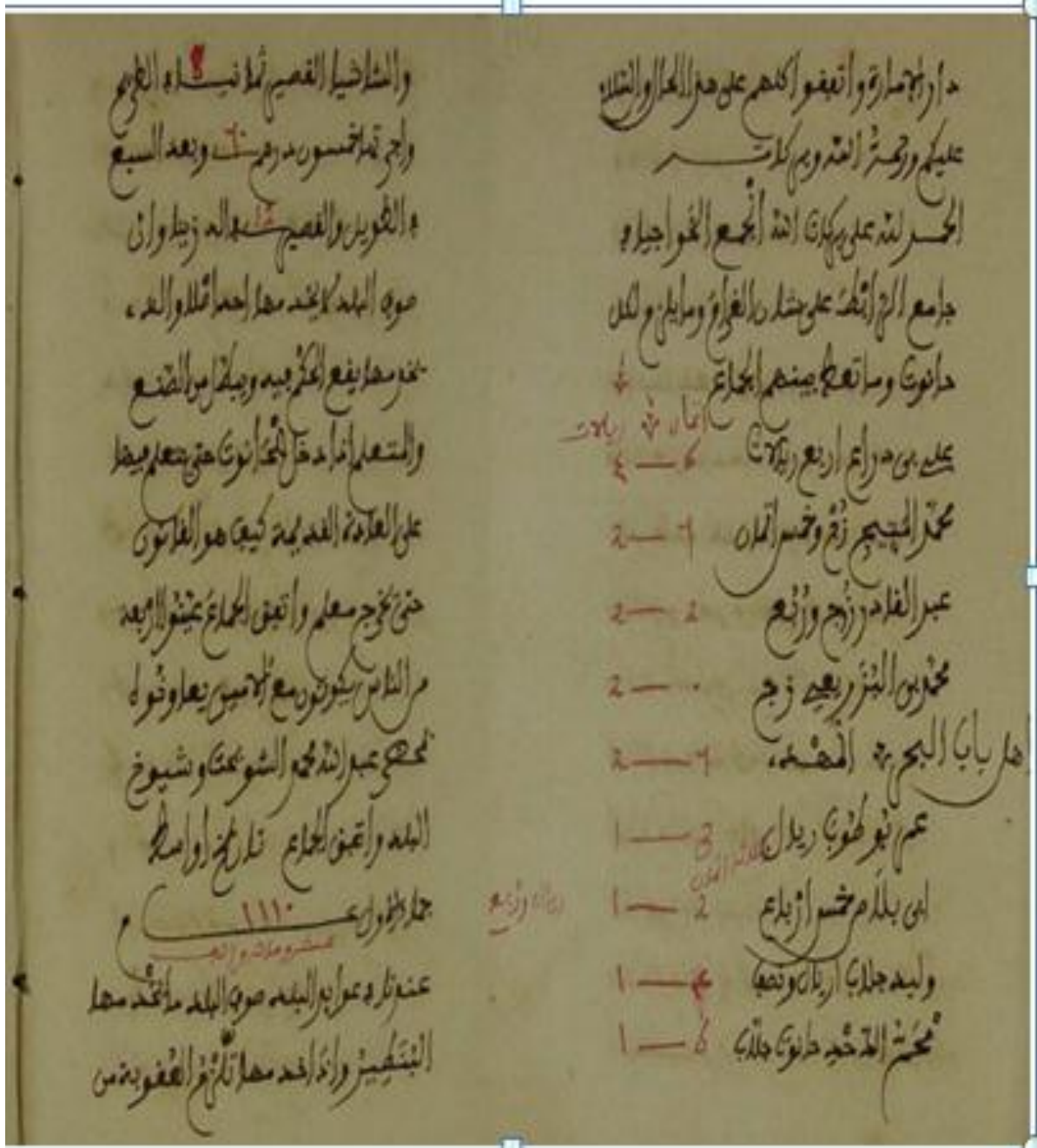
الملحق رقم: 04 رسالة الباي محمد إلى سكان حي تساريت تحدد قيمة الخطية المفروضة عليهم⁽¹⁾.



¹ - أحمد بحري، المرجع السابق ، ص 18.

الملحق رقم 05:

بعض ضرائب أصحاب المهن في الجزائر سنة 1698م⁽¹⁾



¹ - توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 598.

الملحق رقم 06:

يمثل ثروات الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1)

المرتبة	عدد الحالات	الحد الأدنى	وسطي الثروة	الحد الأقصى	المجموع
البلكباشية	09	23.5	2645	12576	23807.5
الأياباشية	01	/	1222.5	1222.5	1222.5
الأودباشية	01	/	91	91	91
المنزول آغا	03	667	4083	1145	12249
اليلداس	05	0	333	1303	3002
المجموع	19	690.5	8374.5	16337.5	40372

1- فهيمة عميراي ، المرجع السابق ص 150.

الملاحق رقم 07 : قيمة الصرة من خلال الدفاتر المتوافرة مع حصة كل من
المدينة المنورة ومكة المشرفة منها (بالدينار الذهبي السلطاني)⁽¹⁾

السنة	المدينة المنورة (الثلاثان)	مكة المشرفة (الثلاث)	مجموع المبلغ	قيمة المبلغ بالذهب (غرام)	المصدر
1651	650	350	1000	3400	ع138.139 م. 4 ق. 70
1692	1666	[833]	2501	8503	ع138.139 م. 4 ق. 72 . ع116 م. 8 ق. 11
1699	[1000]	500	1500	5100	ع117 . 118 م. 2 ق. 22 .
1707	1000	500	1500	5100	ع114 . 115 م. 1 ق. 28 .
1717	[1000]	500	1500	5100	ع128 . 139 م. 2 ق. 19
1720	2000	1000	3000	10200	ع116 م. 8 ق. 9
1722	1000	1000	2000	5100	ع117 . 118 م. 1 ق. 7
1725	1000	500	1500	5100	ع116 م. 8 ق. 13 . ع117 . 118 م. 1 ق. 4
1749	1000	500	1500	5100	ع1 ق. 4
1754	1000	500	1500	5100	ع116 م. 8 ق. 8
1777	1000	500	1500	5100	ع116 م. 8 ق. 6
1788	2000	1000	3000	10200	ع116 م. 8 ق. 14

¹ - خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين ... ، المرجع السابق ، ص 562.

قائمة

البيبلوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً - قائمة المصادر:

1- القرآن الكريم :

- سورة يوسف، الآية 55. - سورة الإسراء، الآية 100 - سورة آل عمران الآية 75- سورة الأنعام، الآية 50 - سورة الزمر، الآية 71.

2- الوثائق الأرشيفية:

- أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية : المجموعة رقم 1642 ، وثيقة رقم 20.
- أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية : المجموعة 3190 ، الملف الأول، الوثيقة رقم 129.

3- الكتب باللغة العربية:

- أ. ليسيور وويلد: رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح و تع و تر، الأستاذ محمد جيجلي ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2000.

- إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت- لبنان، 1988م

- ابن أبي الضياف أحمد : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، تع ، أحمد الطوبلي، ش و ن و ت، تونس ، 1979 ، ج2

- ابن المفتي حسين بن رجب : تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها ، جمعها واعتنى بها ، فارس كعوان ، ط1، بيت الحكمة ، الجزائر ، 2009.

- ابن حمادوش عبد الرزاق الجزائري :رحلة ابن حمادوش المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والمال، "تق وتح وتع ، أبو القاسم سعد الله ، ط2، 2005، م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت- لبنان.

- ابن ميمون محمد الجزائري : التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تح وتق ، محمد ابن عبد الكريم ، ط2 ، ش و ن و ت ، الجزائر، 1981.

- ابن هطال التلمساني أحمد : رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري الصحراوي ، تح ، محمد بن عبد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1969.
- أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب ، نسقه وعلق عليه علي شيري، ط1 ، دار إحياء للتراث العربي ، بيروت ، 1988، ج2 .
- أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب ، تح ، عبد الله علي الكبير وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980 ، ج 13.
- الآغا ابن عودي المزاري : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح ، يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 1990، ج1.
- الراشدي ابن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح و تع ، المهدي بو عبدلي ، ط1 ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.
- الزهار أحمد الشريف : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر ، تح ، أحمد توفيق المدني ، ش.و. ن ت، الجزائر، 1974.
- الزياني محمد ابن يوسف : دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تق وتتع : المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013
- السعدي عبد الرحمان بن ناصر: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان ، تح ، عبد الرحمان بن معلا اللويحق ، ط1 ، مكتبة العيكان ، الرياض ، 2001.
- الشويهد يوسف عبد الله بن محمد : قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ / 1695 - 1705 م)، تح وتفق و تع ، ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، (د ت).

- العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تح وتق، رابح بونار، ش و ن ت ،الجزائر، 1974
- المحامي محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس ، بيروت، 1971م
- الوزان الحسن ابن محمد : وصف إفريقيا ، تر، محمد حجي ومحمد الأخضر ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1983 ، ج 2.
- إيشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة ، تر و مر، جناح مسعود ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 70 .
- بربروس خير الدين : مذكرات خير الدين بربروس ، تروتع ، محمد دراج ، ط2 ، شركة الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.
- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، تق وتغ وتغ ، محمد العربي الزبيري ، منشورات AVEP ، الجزائر، 2005
- شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا (1816 - 1824) ، تر ، اسماعيل العربي ، ش و ن ت ، الجزائر ، 1982.
- فيليت كات: التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية ، تع، أيمن الألمانزي ، ط1، مكتبة العبيكان ، 2004، الرياض
- مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تص وتغ ، نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1934.
- هابنسترايت.ج .أو: رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ - 1792م) ، تر وتق وتغ ، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 2013م .

4- قائمة المصادر باللغة الأجنبية

Mémoires et – venture de paradis: Alger au XVIII siècle
، paris، Saindpad، Observations et présentés par joseph Cuoc
1983

، Paris، bib.Arab.Sindhad، – Tunis et Alger au XVIIIe siècle
1983.

recueil de note historique sur ، Tachrifat، – Devoulx(Albert)
imp.du ، l'administration de l'ancienne régence d'Alger
1852. ، gouvernement; Alger

Et Histoire Générale ، Topographie ، – De Haedo Fray Diego
Traduction De ، D'alger (La Vie A Alger Au 16eme Siecle
، L'espagnol Et Notes De A.Berbreger Et D.Monnerreau
2eme Edition ، Presentation De Abd–Errahman Rahbani
2004 ، Alger

ثانيا - قائمة المراجع:

1- الكتب:

- أوزتونا يلماز : تاريخ الدولة العثمانية ، تر، محمد الأنصاري ، مؤسسة فيصل
للتمويل ، ط1، اسطنبول ، 1988م.

- بركات مصطفى : الألقاب والوظائف العثمانية (دراسة في تطور الألقاب
والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار
والوثائق والمخطوطات 1517-1924م ، دار غريب ، القاهرة ، 2000 م.

- بن حموش مصطفى، بدر الدين بالقاضي : تاريخ وعمران قسبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولوكس، موفم للنشر، الجزائر ، 2007م.
- تابليت علي: الرئيس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770 - 1815 م ، منشورات تالة ، الأبيار - الجزائر ، 2006.
- التميمي عبد الجليل : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس- الجزائر - ليبيا من 1816م إلى 1871م، تق، روبر منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.
- موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للوثيق ، تونس ، 1983.
- الجيلاني عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام ، ط7 ، د م ج ، الجزائر ، 1994 ، ج3
- حلومي علي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.
- حماش خليفة : دكان الحرمين الشريفين في مدينة الجزائر في العهد العثماني ، جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة - الجزائر، (د.ت).
- حميدة عميراي: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا نموذجاً) ، تر، عميراي حميدة ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009.
- خلاصي علي: قسبة مدينة الجزائر، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007.
- خلاصي علي: الجيش في العصر الحديث ، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007م.
- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، ش و ن ت ، الجزائر ، 1972.

- سبنسر وليام : الجزائر في عهد رياس البحر ، تع وتق ، عبد القادر زياديه، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007
- ستيفنز جيمس ويلسن : الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785- 1797 م ، تر، علي تابلت ، منشورات تالة ، الأبيار - الجزائر ، 2007.
- سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998.
- سعيدوني ناصر الدين : دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 2001
- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830 م ، ط1، م و ك ، الجزائر ، 1985
- ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) ، م و ك ، الجزائر، 1984 .
- السليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، (د ت).
- شوفالييه كورين: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 - 1541 ، تر، جمال حمادنة ، د م ج ، تلمسان- الجزائر ، 2007
- شويتام أرزقي : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م- 1830م ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2009
- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830م ، ط2 ، دار هومة ، الجزائر، 2007 م.
- عبد القادر نور الدين : صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة الجزائر، 2006.

- غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها ، م م و د ب ح و ث ج ، الجزائر، 2007م.
- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ، ط1 ، دمشق ، 1969 .
- فركوس صالح : تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005.
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، م و ج 1994.
- قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 1987
- كولن صالح : سلاطين الدولة العثمانية، تر، منى جمال الدين ، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2014م
- محرز أمين: الجزائر في عهد الآغاوات (1659 - 1671) ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د ت) .
- المدني أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766- 1791م) ، م و ك ، الجزائر، 1986
- مروش لمنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة- الأسعار- المداخل) ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009م ، ج1.
- دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة - الواقع - الأساطير) ، دار القصة للنشر الجزائر، 2009 ، ج2.
- الملي مبارك بن محمد الهلالي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، 1964 ، ج3.
- هلايلي حنيفة : أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008م.

- وولف جون . باتيست : الجزائر وأوربا (1500 - 1830) ، تر وتغ ، أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، ع م ن ت ، 2015.

2- المجلات والدوريات

- آجقو علي: "مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري 1798 - 1830م" (مجلة علوم الإنسان والمجتمع) ع 21 ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2016 .

- أوعيل خالد: "مرتكزات اقتصاد الجزائر العثمانية القرن (16م - 19م)" (مجلة الحكمة للدراسات التاريخية) مج6 ، ع 16 ، ديسمبر ، 2018 م.

- بحري أحمد: "ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظواهر المازونية"، (المجلة الجزائرية للمخطوطات)، ع 10 ، جامعة وهران - الجزائر ، 2013.

- بوديرة حياة: "انعكاسات سياسة الاستيطان الفرنسي على سكان ريف ميلة خلال القرن 19 م"، (مجلة ميلاف للبحوث والدراسات) ، ع 5 ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري الجزائر، 2017.

- حمداني هجيرة: "نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر"، (مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية- جامعة بابل ، ع 32 ، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس بالمدينة - الجزائر ، 2017 م .

- خليفة حماش: صرة الحرمين الشريفين الجزائرية إحدى صور انتقال الأموال بين الجزائر والجزيرة العربية في العهد العثماني ، بحث قدم للمؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع، مج 2 ، الكويت ، 2009م.

- سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس - طرابلس الغرب) من القرن 10 الى 14هـ/ من القرن 16م حتى القرن 19م، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 31، جامعة الكويت ، 2010 م .

- "الخزينة الجزائرية 1800 - 1830م"، (المجلة التاريخية المغربية)، ع3، تونس، 1775
- سيدهم فاطمة الزهراء : موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19 م، دورية كان التاريخية الكترونية، ع 13، الكويت، 2011 م .
- عامر محمود: "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، (مجلة دراسات تاريخية)، ع 117-118، جامعة دمشق، 2012.
- غطاس عائشة: "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمدينة الجزائر - العهد العثماني" (مجلة إنسانيات)، ع 3، 1997.
- فكاير عبد القادر: "العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية" (مجلة عصور الجديدة)، ع 5، الجزائر، 2012 م .
- لعرج عبد العزيز: "السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني"، (مجلة البحوث التاريخية)، العدد2، قسم التاريخ ومعهد الآثار، جامعة الجزائر، 2011 .
- المشهداني مؤيد محمود حمد: "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 - 1830" (مجلة الدراسات التاريخية والحضارية) مج 5، ع 16، جامعة تكرت، 1434هـ / 2013 م
- هلايلي حنيفة: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني" (مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية)، ع 24، ديسمبر، 2007 م .

3- الرسائل الجامعية:

- بالعمري فاتح: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ (شعبة المدينة والحياة الحضرية في الغرب الإسلامي)، 2016 - 2017 م.

- بليل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830 م ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2010 - 2011 م
- بن عتو بلبروات: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة وهران، 2007 - 2008 م .
- بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999 - 2000.
- بوغدادة الأمير: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسنطينة ، 2008 م .
- جميل عائشة : الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520-1830م أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليا- سيدي بالعباس، 2017 - 2018 م.
- دباب بو مدين: بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة سيدي بالعباس ، 2016 - 2017 م
- دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1206 - 1282 هـ / 1792 - 1865 م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن حدة، الجزائر، 2007 - 2008
- درياس يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007.


- دلباز محمد: الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريعات ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة سيدي بالعباس، 2014- 2015 م
- شلبي شهرزاد: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798 - 1830م)، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2018 - 2019 م .
- عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 - 1830 م) دار السلطان أنموذجا، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013- 2014 م .
- غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 (مقارنة اجتماعية - اقتصادية)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000 - 2001 م .
- قرياش بلقاسم: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671م - 1830 م ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة معسكر ، 2015 - 2016 م .
- كشرود حسان: رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007- 2008 م .
- لنوار صبرينة: مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009- 2010 م .

- معاشي جميلة: الانكشارية والمجتمع ببايك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الآثار، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007 - 2008 م.

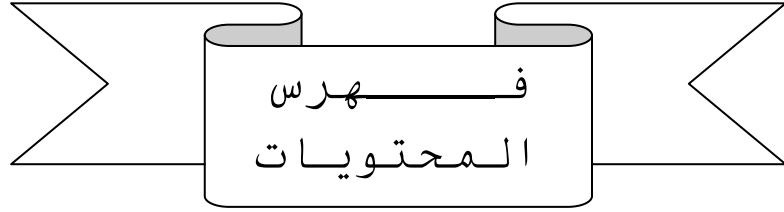
- المعاجم :

- حلاق حسان وعباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات العربية والفارسية والتركية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1999 م.

- صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ج3.

A decorative border with a repeating floral and leaf pattern in black and white, framing the central text.

فهرس الموضوعات



الصفحة

الموضوع

.....	قائمة المختصرات.....
هـ - 1	المقدمة.....
25-6	الفصل الأول: خزينة ايلة الجزائر 1580-1830.....
11-7.....	المبحث الأول: تعريف الخزينة.....
8-7	1- لغة.....
11-8.....	2- اصطلاحا.....
18-12.....	المبحث الثاني: موظفو الخزينة.....
13-12	1- الادي.....
16 -13	2- الخزناجي.....
17 -16	3- الكتاب الأربعة.....
18.....	4- أمين السكة.....
18.....	5- الصايجي.....
18	6- الكاخي.....
25 -19.....	المبحث الثالث: العملات المتداولة بالايالة.....
23 -19	1- العملات المحلية.....

- 1-1 العملة الذهبية..... 20 - 21
- 1-2 العملة الفضية..... 21 - 22
- 1-3 العملة النحاسية..... 22 - 23
- 2- العملات الأجنبية..... 23 - 25
- 1-2 النقود الاسبانية..... 23 - 24
- 2-2 النقود التونسية والمغربية..... 24
- 2-3 عملات أخرى..... 25
- 57-26 **الفصل الثاني: موارد الخزينة**
- المبحث الأول: موارد خارجية..... 27 - 37
- 1- الغنائم البحرية..... 27 - 30
- 2- الأسرى المسيحيون..... 30 - 32
- 3- الهدايا والإتاوات..... 32 - 34
- 4- التجارة الخارجية..... 34 - 37
- المبحث الثاني: ضرائب ريفية..... 37 - 50
- 1- ضرائب الملكيات الخاصة..... 37 - 41
- 1-1 العثور..... 38 - 39
- 2-1 الزكاة..... 39 - 41
- 2- الضرائب على أراضي البايلك..... 41 - 44
- 1-2 نظام الخماسة..... 41 - 42
- 2-2 نظام التوزيع..... 42 - 43

- 3-2 نظام كراء الأراضي الزراعية(الحكور)..... 44 -43
- 3- الضرائب على أراضي العرش 49 -44
- 3-1-اللزمة..... 46 -44
- 3-2 الغرامة..... 46.....
- 3-3 المعونة..... 48 -47
- 3-4 الخـطية..... 49 -48.....
- 4- ضرائب اضافية..... 50 -49.....
- المبحث الثالث:ضرائب اقتصادية حضرية..... 57 -50.....
- 1- عوائد سكان المدن..... 51.....
- 2- العوائد والدنوش..... 53 -51.....
- 3- عائدات بيت المال..... 53.....
- 4- ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية..... 54-53
- 5- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري..... 55.....
- 6- المصادرة والتغريم..... 56.....
- 7- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى..... 57 -56.....
- الفصل الثالث:نفقات الخزينة..... 78 -58
- المبحث الأول:الرواتب..... 67 -59.....
- 1- رواتب الجنـد..... 64 -59
- 2- رواتب العمال والموظفين..... 67 -64.....
- المبحث الثاني:الهدايا..... 73 -67.....

70 -67.....	1- هدايا الحرمين الشريفين.....
73 -70.....	2- الهدايا المتبادلة بين ايالة الجزائر والباب العالي.....
78 -73.....	المبحث الثالث:نفقات عامة.....
75 -73	1- نفقات بيت المال.....
78 -75.....	2- نفقات المرافق العامة.....
81 -79	خاتمة.....
90 -82.....	الملاحق.....
103 -91.....	قائمة المصادر والمراجع.....
108-105	فهرس الموضوعات